

# المنتظر

في ولادة مهدي المنتظر عليه السلام

محاولة سنديّة في الرد على شبهات احمد الكاتب

جليل اقايبى الكاظمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سرشناسه	: آقائي الكاظمي، جليل، ١٣٤٠ .
عنوان و نام پديدآور	: ظفر المظفر في ولادة المنتظر <small>عليه السلام</small> : محاوله سنديه في الرد على شبهات احمد الكاتب / جليل آقاي كاظمي .
مشخصات نشر	: قم: مسجد مقدس جمكران، ١٣٨٨ .
مشخصات ظاهري	: ١٦٣ ص
شابك	: ٧ - ٢٦٥ - ٩٧٣ - ٩٦٤ - ٩٧٨
وضعيت فهرست نويسي	: فيبا
يادداشت	: عربي
يادداشت	: كتاب حاضر ردی بر «تطور الفكر السياسي، الشيعي من الشورى ... إلى ولاية الفقيه» احمد كاتب می باشد .
موضوع	: كاتب، احمد، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه -- نقد و تفسير
موضوع	: امامت -- دفاعيها و رديهها
موضوع	: شيعه اماميه -- دفاعيها و رديهها
شناسه افزوده	: كاتب، احمد. تطور افكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، شرح
رده بندي كنگره	: ١٣٨٨ ٦٠٨٢ ٥٢ ٥/٢١٢٢ BP
رده بندي ديويي	: ٢٩٧/٤١٧٢
شماره كتابشناسي ملي	: ١٩٧٨٣٤٨



## ظفر المظفر في ولادة المهدي المنتظر

■ التأليف:	□ الشيخ جليل آقائي الكاظمي
■ التصحيح والمقابلة:	□ احمد رضا الفيض
■ الناشر:	□ مسجد جمكران المقدس
■ الطبعة:	□ الأولى - ربيع الاول ١٤٣١ هـ
■ المطبعة:	□ پرستش
■ سعر النسخة	□ ١٥٠٠ تومان
■ عدد المطبوع:	□ ١٥٠٠ نسخة
■ ردمك:	□ ٧ - ٢٦٥ - ٩٧٣ - ٩٦٤ - ٩٧٨

■ مركز التوزيع:	□ ايران، قم المقدسة - مسجد جمكران المقدس
■ الهاتف:	□ ٠٢٥١ - ٧٢٥٣٣٤٠ ، ٧٢٥٣٧٠٠
■ قم - صندوق البريد:	□ ٦١٧

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

ظفر المظفر

في ولادة المهدي المنتظر عليه السلام

محاولة سنديّة في الردّ على شبهات احمد الكاتب

جليل آقانى الكاظمى

## الفهرس

المقدمة: نبذة مختصرة عن تأريخ تدوين الحديث	٧
الفصل الاول: المدارس في تفسير حجّية الخبر الواحد	١٥
الحدود المشتركة بين مدرستي القدماء والمتأخرين	١٦
المدرسة الأولى	١٨
المدرسة الثانية	٢٤
مراحل المعالجة السندية عند السيد البروجردى <small>رحمته الله</small>	٣١
الفصل الثاني: التحقيق في بعض طرق الوثيقة	٣٧
الأول: الوكالة عن الإمام	٣٨
الثاني: رواية الأجلّاء عن شخص وإكثار رواية الجليل الثقة عن شخص	٤٠
الثالث: شيخوخة الإجازة	٤٣
الرابع: تكرّر الحديث في الأصول	٥٠
الفصل الثالث: موضوع البحث	٥٥
الولادة حسّية لا فلسفية	٥٦
منهجة البحث	٦٢
إشكالات أحمد الكاتب	٦٩

- ٧٧ ..... الفصل الرابع: رواية من مدرسة أهل البيت عليهم السلام
- ١١٩ ..... الفصل الخامس: رواية من مدرسة الصحابة
- ١٥٤ ..... المصادر الرجالية المعتمدة في البحث «المصادر الشيعية»
- ١٦٢ ..... المصادر الحديثية عند الشيعة في البحث
- ١٦٢ ..... المصادر السنية في البحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

### نبذة مختصرة عن تأريخ تدوين الحديث

الحمد لله على ما عرّفنا من نفسه وألهمنا من شكره، وفتح لنا من أبواب العلم بربوبيّته، ودلّنا عليه من الإخلاص في توحيده، وجنّبنا عن الإلحاد والشكّ في أمره، وهدانا إلى معرفته ومعرفة ملائكته وأنبيائه، ومنّ علينا بمحمد خاتم النبيّين صلّى الله عليه وآله أجمعين، وجعلنا ممن لا يُفرّق بين أحدٍ من رسله، ومن المتمسّكين بحبل الله المتين الفرقان المبين، وأطائب عترة خير المرسلين عليّ بن أبي طالب وأحد عشر من وُلده المعصومين عليهم صلوات الله .

أمّا بعد.. فإنّه غير خفيّ على الناقد البصير، أنّ علم الحديث أشرف العلوم الدينيّة وأنفعها وأوثقها؛ بل هو أصلها، به يُمجّد ويوحّد وبه يُعرف أحكام الشرع، وبه يُعلم الكتاب وتنزيله وتفسيره وتأويله وغوامضه ورخصه وعزائمه وفرائضه وفضائله، وبه يُحفظ الدين وآثاره، ويشدّ الإسلام وأركانها، ويقمع الباطل وبُنيانه.

فإن ما في كتاب الله تعالى من شرائع الإسلام لم تُذكر فيه إلا على سبيل الجملة، ومعرفة أصول الشريعة وفروعها على وجه التفصيل لا يكون إلا بالسماع عن رسول الله ﷺ وبيانه، أو بالسماع والرواية عن سمعها عنه ﷺ لمن نشأ بعده من أمته، والرواية على وجه يوثق بها ويؤمن من الخطأ فيها، تحتاج مضافاً إلى وثاقة الراوي إلى ضبطه لما يرويه ولا يكون ذلك غالباً إلا بالكتابة، ولصونها عن التشتت والتعرض للضياع، تصدّى فضلاء المسلمين على اختلاف آرائهم وتفرّق مسالكهم لكتابتها وجمعها وتدوين الكتب فيها، وفي تمييز صحيحها من سقيمها.

وصنّفوا في ذلك كتباً كثيرة مختلفة في ترتيبها ووضعها وعمدتهم فرقتان: المنتسبون إلى السنة والجماعة، وإلى الإمامية الاثني عشرية، فأما الناوسية والفتحية والواقفية؛ فهم في الفقه موافقون للإمامية، والزيدية موافقون لأهل السنة والباقون شذاذ. فالمنتسبون إلى السنة؛ وهم الجمهور الأعظم من المسلمين، لم يدوّنوا في ذلك شيئاً إلى منتصف القرن الثاني من الهجرة النبوية.

قال أبو طالب المكي في "قوت القلوب": إن أول ما صنّف في الإسلام، كتاب ابن جريح في الآثار وحروف من التفاسير بمكة. ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن، جمع فيه سنن منثورة مبوّبة. ثم كتاب "الموطأ" لمالك بن أنس بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي المدني، إمام المالكية؛ المتولّد في سنة ثلاث وتسعين والمتوفّى سنة سبع وسبعين ومئة، ثم جمع



ابن عيينة كتاب "الجامع والتفسير؛ في أحرف من علم القرآن وفي الأحاديث المتفرقة" و"جامع سفيان الثوري" صنّفه في هذه المدّة.

وقال أبو نعيم في "تاريخ إصبهان" بلفظ: كتب عمر بن عبدالعزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه.

وقال الحافظ ابن حجر في "مقدمة شرح البخاري": اعلم أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر الصحابة وكبار تابعيهم مدوّنة في الجوامع ولا مرتبة، لأمرين: أحدهما: إنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في "صحيح مسلم"....

وقال مالك في "الموطأ": رواية محمد بن الحسن، حدّثنا يحيى بن سعيد: أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته، أو حديث عمر أو نحو هذا، فاكتبه لي فإنني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء.

وقال ابن سعد في "الطبقات": أخبرنا قبيصة بن عقبة قال: أخبرنا سفيان عن معمر، عن الزهري قال: أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن، فاستخار الله شهراً، ثم أصبح وقد عزم له، فقال: ذكرت قوماً كتبوا كتاباً فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله. وأمّا المنسوبون إلى الشيعة الإمامية، فإنهم رووا بأسانيد كثيرة عن أئمة أهل البيت عليه السلام: أن عندهم كتاباً مدوّناً بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وفيه جميع سنن رسول الله ﷺ.<sup>١</sup>

١. نقلاً عن جامع أحاديث الشيعة: ص ٢٣، المقدمة.

فقد جاء في رجال النجاشي<sup>١</sup> قال: أخبرنا محمد بن جعفر قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، عن محمد بن أحمد بن الحسن، عن عباد بن ثابت، عن أبي مریم عبد الغفار بن القاسم، عن عذافر الصيرفي قال: كنت مع الحكم بن عتبة عند أبي جعفر عليه السلام فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرماً فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: يا بُنيّ! قم فاخرج كتاباً مدروجاً عظيماً، ففتحه وجعل ينظر فيه حتى أخرج المسألة. فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خطٌ عليّ عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله. وأقبل على الحكم وقال: يا أبا محمد! اذهب أنت وسلمة وأبوالمقدام حيث شئتم يميناً وشمالاً، فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل.

فوضع الحديث في حياة الرسول صلى الله عليه وآله وكذب عليه متعمداً حتى قام خطيباً، فقال: «من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»<sup>٢</sup>، وبعد وفاته صلى الله عليه وآله. فركبوا الصعب والذلول - كما قال ابن عباس - . وانقسموا سياسياً إلى جمهور وخوارج وشيعة، فكان الانتصار للمذاهب منذ أوّل الأمر، أهمّ الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار واختلاق الحديث - على عهد الخليفة الرابع عليّ بن أبي طالب -<sup>٣</sup>، فاستمرّ إلى عهد إمارة معاوية بن أبي سفيان، فأخذ الوضع حينئذٍ منحاً جديداً في المنهجية والتنظيم، فعمل عليّ:

١. رجال النجاشي ص ٢٥٥؛ ترجمة محمد بن عذافر بن عيسى الصيرفي

٢. نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ص ٣٢٥، الكلمة ٢١٠.

٣. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح: ص ٢٨٦.

أولاً: المنع من رواية الأحاديث الدالة على إمامة عليّ عليه السلام؛ بل حتى الدالة على فضائله.<sup>١</sup>

ثانياً: وضع روايات الطعن والبراءة.<sup>٢</sup>

وثالثاً: وضع الأحاديث في فضائل ومناقب عثمان وشيعته والصحابة والخلفاء الأولين والانتقاص من عليّ وشيعته.<sup>٣</sup>

فكتب معاوية إلى عمّاله: «إنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا، فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحدٌ من المسلمين في أبي تراب إلاّ وتأتوني بمناقضٍ له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقرّ لعيني، وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته.

وكذلك عن جابر قال: بينا نحن مع رسول الله ﷺ في نفر من المهاجرين، فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ، فقام النبي ﷺ إلى عثمان فاعتنقه، ثمّ قال: أنت وليّ في الدنيا والآخرة.<sup>٤</sup>

١. شرح نهج البلاغة - ابن أبي الحديد: ج ٤ ص ٣٧ (قال أبو جعفر الإسكافي: «وقد صحّ أنّ بني أمية منعوا من اظهار فضائل عليّ عليه السلام وعاقبوا على ذلك...»، وفي ج ١١ ص ٤٤) روى ابوالحسن المدائني في كتاب الأحداث، قال: «كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة (سنة ٤٠ هـ) أن برئت الذمّة ممّن روى شيئاً في فضل أبي تراب وأهل بيته».

٢. قال ابن أبي الحديد: «وذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي: أن معاوية وضع قوماً من الصحابة، وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يُرغب في مثله، فاختلفوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير».

٣. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ١١، ص ٤٤-٤٥.

٤. الموضوعات، ابن الجوزي: ج ١، ص ٣٣٤.

وعن جابر: أن النبي ﷺ أعطى معاوية سهماً، وقال: هاك حتى تلقني به في الجنة. قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع لا أصل له.<sup>١</sup> وقال اسحاق بن ابراهيم الحنظلي: لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية بن أبي سفيان شيء.<sup>٢</sup>

رابعاً: وهناك من وضع الأحاديث بدافع عقائدي. حكى ابن عدي: أن محمد بن شجاع الثلجي كان يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم، وينسبها إلى أهل الحديث لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية.<sup>٣</sup>

ومن الأغراض والمصالح الشخصية؛ هو بليّة القراء المراؤون، الذين يُظهرون الخشوع، فيفتلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولاتهم، ويقربوا مجالسهم ويصيبوا به الأموال والضياع، حتى انتقلت تلك الأخبار إلى أيدي الديّانيين الذين لا يستحلّون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها، وهم يظنون أنها حق.<sup>٤</sup>

وكذلك قال ابن الصلاح الشهرزوري: وأشدّ هذه الأصناف أهل الزهد؛ لأنّهم للثقة بهم وتوسّم الخير فيهم يقبل موضوعاتهم، كثير ممّن هو على نمطهم في الجهل ورقّة الدين.<sup>٥</sup>

ونقل يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.<sup>٦</sup>

١. الموضوعات، ابن الجوزي: ج ٢، ص ٢١.

٢. الموضوعات، ابن الجوزي: ج ٢، ص ٢٤.

٣. تنزيه الشريعة المرفوعة: ج ١، ص ١١.

٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ١١، ص ٤٥-٤٦.

٥. تنزيه الشريعة المرفوعة، مقدمة ابن الصلاح: ج ١، ص ١٥.

٦. صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١، ص ٥٤.

ومن المفسرين، مقاتل بن سليمان البلخي - كان من المشهورين بالتفسير - فإنه كان يتقرب إلى الخلفاء بوضع الحديث...<sup>١</sup> ومنهم القصاصين الذين يروون ويضعون القصص لإثارة إعجاب الناس والسلاطين.

فأيّ الفريقين وأيّ الفريقين أقرب وأوثق وأصح في الأخذ... ندع الحكم لك أيها القاري!

هذه نبذة مختصرة عن تأريخ تدوين الحديث عند الفريقين، وما كان ذلك إلا إشعاراً وإرشاداً إلى قدم التدوين عند التشيع، وتأخره إلى ما بعد المنتصف القرن الثاني عند مخالفيهم، فكثير من الأحاديث هي التي لم تدونها كتبهم، لأسباب شخصية وأخرى عقائدية سياسية، فحصل الوضع في تلك الحقبة في مدرسة الخلفاء.

١. الموضوعات، ابن الجوزي: ج ١، ص ٤١.



الفصل الاول

## المدارس في تفسير حجّية

### الخبر الواحد

- ◀ الحدود المشتركة بين مدرستي القدماء والمتأخرين
- ◀ مدرسة القدماء (المدرسة الاولى)
- ◀ مدرسة المتأخرين (المدرسة الثانية)
- ◀ المعالجة السندية عند البروجردى رحمته الله في ثلاثه مراحل

### الحدود المشتركة بين مدرستي القدماء والمتأخرين:

من البديهي، عدم حجية الخبر الكاذب وعدم الاعتناء به، فلا بُدَّ في حجية كلِّ قول من إحراز صدقه؛ إمَّا وجداناً وإمَّا تعبُّداً، كما إذا اطمأنَّ لصدور الخبر أو كان المخبر صادقاً، إلاَّ أنَّ هناك حدًّا مشتركاً بين مسلك ومدرسة القدماء ومسلك ومدرسة المتأخرين من حيث التوثيق، ومن هذه الحدود، هي:

أولاً: عدم حجية الخبر الكاذب وعدم الاعتناء به؛ فلا بُدَّ في حجية كلِّ قول من إحراز صدقه؛ إمَّا وجداناً وإمَّا تعبُّداً، كما إذا اطمأنَّ بصدور الخبر، أو يكون المخبر صادقاً. فعدالة الراوي؛ هو تحرّزه عن الكذب ممّا يفيد الوثوق بصدق الرواية، فيجب التعويل عليه. والاطمئنان؛ هو علم عرفي وحجّة عقلائية لم يردع الشارع عنها، فمن أيِّ جهة حصلت، ويختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

ثانياً: تواتر الحديث؛ بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، واستمرَّ ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث تتعدّد، فيكون أوّله كآخره، ووسطه كطرفيه، يفيد بنفسه العلم والقطع بصدقه واستناده إلى الحسن.

ثالثاً: الإجماع؛ ورود أحد أصحاب الإجماع في السند. فإنَّ الكشي في "رجال" ذكر: أنَّ هناك ستة من أصحاب الباقر عليه السلام وذكر أسمائهم، وستة من أصحاب الصادق عليه السلام وذكر أسمائهم، وستة من أصحاب الكاظم وذكر أسمائهم، أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم.

ولأجل هذا لم ينظر القدماء إلى حال الواسطة بينهم وبين المعصوم عليه السلام، بناءً على اقتران أحاديثهم بما يوجب الوثوق بصدورها عنهم عليه السلام، كما اشتهر



بين المتأخرين: إنَّ عمل قدماء الفقهاء بخبر ضعيف يوجب اعتباره، فيكون عملهم بمنزلة القرينة المصححة للخبر. وقد اعترف بذلك الفيض الكاشاني، بقوله: <sup>١</sup> وعلى هذا جرى العلامة والشهيد في مواضع من كتبهما، مع أنها الأصل في الاصطلاح الجديد.

وابعاً: الخبر الواحد؛ هو الخبر المتواتر المحفوف بالقرائن الموجبة للقطع بصورها عن المعصوم عليه السلام. اختلف القدماء في حجّيته. فقال السيّد المرتضى وابن إدريس بعدم الحجّية، واختار الطوسي حجّيتها في "العدة"، وأجمع المتأخرون على حجّيته. وإلا ينسدّ باب العلم، لندرة الخبر المتواتر لدينا، وعدم حصول القطع بصدور جميع أخبارنا عن المعصوم عليه السلام، وعدم وفاء مصادر التشريع الأخرى ببيان جميع الأحكام، ولازمه التنزّل إلى العمل بالظنّ (فصل دليل الانسداد).

و من هنا: للعمل بخبر الواحد قواعد وأصول يرتكز عليها استنباط أحكام الشرع، ولأجله ظهرت عدّة اتجاهات في تفسير حجّية الخبر الواحد؛ بل مدرستين تطرّف فيهما متأخري المتأخرين من جعل الشهرة وعمل الأصحاب الجابرة والموهنة لضعف الرواية، فهذا الشيخ البحراني يرى تنوع الحديث من البدع ويحرم العمل به. ومن تلك المدرسة السيّد الخوئي رحمته الله صاحب "معجم رجال الحديث" يرى عدم انجبار الحديث الضعيف السند مطلقاً بعمل الأصحاب.

\* \* \*

**المدرسة الأولى:** ترى صحّة واعتبار قطعية جميع أخبار كتبنا الأربعة؛ بل جميع الأخبار التي نقلوها عن الكتب المعتبرة؛ لأنّ المدار فيها على القطع والعلم. فالخبر المحفوف بالقرائن المفيد للعلم والقطع بصدورها عن المعصوم عليه السلام، حينئذ لا تبقى حاجة إلى علم الرجال أو تضعف ويبطل تنوعها؛ لأنّ مقتضاه عدم حجّية بعضها كضعيف السند، ولذا شجب الأخباريون تنوع الحديث، وعدّه بعضهم كالشيخ يوسف البحراني من البدع التي يحرم العمل بها. ولنفس النكته ذهب ابن إدريس الحلّي إلى العمل بالمشهور ويسقط الخبر عن الحجّية عنده إذا أُعْرض عنه المشهور.

فالقديما<sup>١</sup> لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً، لاستغنائهم عنه في الغالب، بكثرة القرائن الدالّة على صدق الخبر، وإن اشتمل طريقه على ضعف... فلم يكن الصحيح كثير مزيّة توجب له التمييز. وقريب منه كلام الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين،<sup>٢</sup> إلّا أنّهم، وإن استفاضت عندهم تلك القرائن لسهولة تحصيلها وقرب عهدهم بالأئمّة الأطهار عليهم السلام، فلم يغفلوا عن حال الراوي وصفاته، وكلماتهم صريحة في ذلك، فلم تنحصر الحجّة من الأخبار لديهم بما احتفّ بالقرائن المفيدة للقطع بصدوره، كما ذهب إليه الأخباريون. فقال الصدوق عليه السلام في كتابه الفقيه:<sup>٣</sup> وأما خبر صلاة يوم غدیر خم والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإنّ شيخنا محمّد بن الحسن عليه السلام كان لا يصحّحه، ويقول؛ إنّه من طريق محمّد بن موسى الهمداني، وكان غير ثقة. وكلّ ما لا يصحّحه من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح.

٢. الحدائق: ج ١، ص ١٥.

١. منتقى الجمان: ج ١، ص ١٣.

٣. الفقيه: ج ٣، ص ٥٥.

ومثله عن الشيخ الطوسي في العدة<sup>١</sup>، ومما يدل أيضاً على صحة ما ذهبنا إليه: إنا وجدنا الطائفة ميّرت الرجال الناقلة لهذه الأخبار ووثقت الثقات منهم وضعفت الضعفاء...، إلا أن بعض أعلام هذه المدرسة من متأخريهم ومتأخري المتأخرين كالشيخ يوسف البحراني وآغا رضا الهمداني، ذهبوا بالمدرسة إلى أقصى اليمين في تحريم التوثيق الرجالي والتنوع الحديثي، وعدم الحاجة إلى علم الرجال.

فاستدلّ البحراني في "الحدائق"<sup>٢</sup> بستّة وجوه، وأنهاها في كتابه "المسائل" إلى اثني عشر وجهاً، كما استدللّ آغا رضا الهمداني في كتاب الصلاة<sup>٣</sup> بقوله: ليس المدار عندنا في جواز العمل بالرواية على اتّصافها بالصحة المصطلحة (رواة العدول الإمامية)، وإلا فلا يكاد يوجد خبر يمكننا إثبات عدالة رواته على سبيل التحقيق، لولا البناء على المسامحة في طريقه والعمل بظنون غير ثابتة الحجّة، وإن كان بواسطة القرائن الخارجية التي عهدتها كونها مدوّنة في الكتب الأربعة، ولأجل ما تقدّمت الإشارة إليه جرت سيرتي على ترك الفحص عن حال الرجال، والاكتفاء في توصيف الرواية بالصحة كونها موصوفة بها في السنة مشايخنا القدماء الذين تفحصوا عن حالهم.

وكما ذكر الآخوند الخراساني<sup>٤</sup> وليشهد على ذلك؛ أي كون العبرة على الوثوق بالصدور مطلقاً، أنّه كان المتعارف بين القدماء على ما صرّح به الشيخ بهاء الدين في مشرق الشمسيين، إطلاق الصحيح على ما اعتضد بما

١. عدة الأصول للطوسي: ص ٥٨.

٢. الحدائق: ج ١، ص ١٥-٢٥.

٣. كتاب الصلاة: ص ١٢.

٤. حاشية المشكيني على الكفاية: ج ٢، ص ١٦١.

يقتضي الاعتماد عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه، ولم يكن تقسيم الحديث إلى الأقسام الأربعة المشهورة معروفاً بينهم، وأنه كان من زمن العلامة.

ثم أضاف: اعلم عدم انحصار أسباب الوثوق بالصدور في وثاقة الراوي؛ بل هي تكون في الأخبار المدونة في الكتب الأربعة التي عليها المدار في الأعصار والأمصار، وما يحذو حذوها في الاعتبار كثيرة جداً: منها: وجود الخبر في غير واحد من الأصول المعتبرة المتداولة في الأعصار السابقة.

ومنها: تكرّره، ولو في أصل واحد بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة. ومنها: وجودها في أصل معروف الانتساب إلى من أجمع على تصديقه، كزرارة ونظرائه، وعلى تصحيح ما يصحّ عنه، كصفوان بن يحيى وأشباهه. ومنها: كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين السلف الوثوق بها والاعتماد عليها، وإن لم يكن مؤلفوها من الإمامية إلى غير ذلك ممّا لا يخلو عن أكثرها الكتب التي ألفت ليكون مرجعاً للأنام في الأحكام.<sup>١</sup>

ومنها: يضيف المحقق العراقي رحمته: ومن ذلك نرى بناء الأصحاب رحمهم على العمل بالخبر الموثوق به، ولو من غير الثقة، إذا علموا بأن الراوي سديد في نقل الرواية ومتحرّز عن الكذب، وكان ممّن لا يُطعن في روايته، وإن كان مخطئاً في اعتقاده وسالكاً غير الطريقة المستقيمة؛<sup>٢</sup> فإن ذلك شاهد صدق

١. الحاشية على الرسائل، للأخوند: ص ٧٠.

٢. نهاية الأفكار للمحقق العراقي: ج ٣، ص ١٢٥.

لما ذكرنا من أن مدار الحجية عندهم، هو مجرد كون الخبر موثوق الصدور عن النبي والأئمة عليهم السلام بنحو يضعف فيه احتمال الكذب ضعفاً لا يعتني به العقلاء، لا على عدالة الراوي.

وحيث فلا إشكال في دلالة تلك الأخبار على حجية خبر الموثوق به صدوراً أو مضموناً، كما يدل على الأول الترجيح بالشهرة - ويقابلها الشذوذ - وبعدها الراوي ووثاقته، وعلى الثاني الترجيح بموافقة الكتاب ومخالفة العامة.

ومنها: يضيف المحقق الإصفهاني رحمته الله: وأما الكلام من حيث الجابرية والموهونية. فمجمل القول: أما في الجابرية، فبأن دليل حجية الخبر حيث دل على حجية الخبر الموثوق بصدوره، فإذا حصل الوثوق بصدور الخبر، ولو من طريق غير معتبر، فقد تحقق موضوع الحكم وجداناً قهراً، فيعمه دليل الحجية.<sup>١</sup>

ومنها: قول المحقق النائيني رحمته الله: الأخبار الواردة في إرجاع الأئمة عليهم السلام بعض الصحابة إلى بعض في أخذ الفتوى والرواية، كإرجاعه عليه السلام إلى زرارة، بقوله عليه السلام: «إذا أردت حديثاً، فعليك بهذا الجالس» وأشار إلى زرارة. وقوله عليه السلام: «وما رواه زرارة عن أبي؛ فلا يجوز رده».

ومنها: ما دل على وجوب الرجوع إلى الرواة أو العلماء كقوله عليه السلام في خبر الاحتجاج: «وأما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا». ومنها: الأخبار الواردة في الرجوع إلى كتب بني فضال.

١. نهاية الدراية للمحقق الإصفهاني: ج ٣، ص ٤٣٣-٤٣٤.

لا إشكال أنّ المستفاد من المجموع اعتبار الخبر الموثوق به؛ بل يستفاد من بعضها الاعتماد على خبر الثقة المفروغ عنه عند الصحابة مرتكزاً في أذهانهم، ولا يتوهم أنّ هذه الأخبار من أخبار الآحاد، ولا يصحّ الاستدلال بها لمثل المسألة؛ فإنّها لو لم تكن أغلب الطوائف متواترة معنى، فلا إشكال في أنّ مجموعها متواترة إجمالاً للعلم بصدور بعضها عنهم صلوات الله عليهم أجمعين. والإنصاف أنّ التتبع في هذه الأخبار يوجب القطع باعتبار الخبر الموثوق به.<sup>١</sup>

وهنا يضيف السيد محسن الحكيم رحمته الله: المحتمل بدواً في أدلة الحجية أحد أمور ثلاثة:

الأول: حجّية الخبر المظنون بصدوره بالنظر إلى نفس السند، مثل كون الراوي ممّن يظنّ بصدقه.

الثاني: حجّية مظنون الصدور، ولو بالنظر إلى ما هو خارج عن السند، مثل عمل الأصحاب به واعتمادهم عليه.

الثالث: حجّية ما هو أعمّ من ذلك وما هو مظنون الصحة، ومطابقة مؤداه للواقع، ولو بالنظر إلى الخارج، كما لو كان الخبر موافقاً لفتوى المشهور، وإن لم يعتمدوا عليه كخبر الدعائم والرضوي ونحوهما. وظاهر المصنّف - صاحب الكفاية - استظهار الثالث من أدلة الحجية. ولا يخلو من تأمل؛ بل المتيقن هو الأوّل وإن كان الثاني أظهر.<sup>٢</sup>

١. فوائد الأصول، للكاظمي: ج ٣، ص ١٩٠.

٢. حقائق الأصول للسيد الحكيم: ج ٢، ص ٢١٧.

فخلاصة القول: هذه المدرسة عزت عدم الحاجة إلى علم الرجال إلى أسباب: منها: شيخوخة الإجازة.

ومنها: ورود أحد بني فضال في السند، حيث قال الإمام العسكري عليه السلام: «خذوا ما رووا وذرّوا ما رأوا». واستدلّ الشيخ الأنصاري الأعظم بهذا الحديث على لزوم الأخذ بما رووه، بلا حاجة إلى النظر في حال رجال السند بعدهم.<sup>١</sup>

ومنها: ورود أحد أصحاب الإجماع في السند.

ومنها: إنجبار ضعف السند بالشهرة وعمل الأصحاب، والسيد الحكيم يرى أيضاً الانجبار بالسند.

ومنها: رواية الأجلّاء عن شخص، أو إكثار رواية الجليل عن شخص. وأبرز أعلام هذه المدرسة من القدماء، هم: السيد المرتضى علم الهدى. ومن المتأخّرين ابن إدريس الحلّي. ومتأخّري المتأخّرين: الفيض الكاشاني، والشيخ يوسف البحراني، والشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي صاحب "الوسائل الشيعية".

وأعلام هذه المدرسة من الأصوليين المتأخّرين العلامة المشكيني في حاشيته على الكفاية، وضياء الدين العراقي، ومحمّد حسين النائيني، ومحمّد حسين الاصفهاني، والمحقق الحلّي والمحقق الهمداني، والمجلسي الأوّل، والآيات السيد البروجردي، والسيد محمّد مفتي الشيعة، والأراكي، ومكارم الشيرازي، والسيد محمّد مهدي الشيرازي، والشيخ جعفر السبحاني.<sup>٢</sup>

١. كتاب الصلاة للأنصاري: ص ٢؛ وكذا جامع المدارك، ج ١، ص ٢٣٩.

٢. السيد البروجردي في كتاب المنهج الرجالي للجلالي؛ والسيد مفتي الشيعة في كتابه الفقه

المدرسة الثانية: شملت من القدماء الذين شرعوا في الجرح والتعديل، تمييزاً للأخبار الضعيفة السند عن غيرها، وقد ألفتوا مجموعة كبيرة من الكتب والتراجم في بيان أحوال الرواة غير الأصول الرجالية، فلذا صارت الحاجة إلى علم الرجال:

فمنها: كتاب "رجال البرقي" [لأحمد بن محمد بن خالد، المتوفى سنة ٢٧٤ - ٢٨٠]، وكتب ابن عقدة [أحمد بن محمد بن سعيد، المتوفى سنة ٣٣٣]، في الرواية عن أهل البيت عليهم السلام.

ومنها: كتاب "الرجال" جمع فيه أربعة آلاف راوي عن الصادق عليه السلام، وأخرج لكل رجل الحديث الذي رواه.<sup>١</sup>

وألف الصدوق [المتوفى سنة ٣٨١] كتابه الرجالي الكبير المسمى بـ "المصابيح"،<sup>٢</sup> "رجال الكشي"، "رجال النجاشي"، "والطوسي"، "وفهرسته"، واختياره على "رجال الكشي".

وجرى على هذا المنهج حين العمل بالروايات، فاعتبروا صفات الراوي؛ منهم الصدوق في "المقنع" و"الفاقيه"، و"الكامل الزيارات" لابن قولويه ذكر في مقدمة كتابه: لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا عليهم السلام، ولا أخرجت فيه حديثاً روى عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم.

↔ المبسوط (مخطوط)؛ والشيخ محمدعلي الأراكي في أصول الفقه، ج ١، ص ٦١٢؛ والشيخ ناصر مكارم الشيرازي في أنوار الأصول، ج ٢، ص ٤٨٦؛ والسيد محمد الشيرازي في الأصول، ج ٢، ص ١٠٢، والشيخ جعفر السبحاني في الموجز في أصول الفقه، ج ٢، ص ٢٨٣.

١. خلاصة العلامة: ص ٩٨. ٢. رجال النجاشي: ص ٢٢٧.



ومثله ورد في مقدمة كتاب "مزار" لمحمد بن المشهدي. ومن المتأخرين شملت ابن طاوس وتلميذه العلامة الحلبي. ومن متأخري المتأخرين، السيد الخوئي رحمته الله، صاحب كتاب "معجم رجال الحديث".

هذه المدرسة ترى بوضوح ومنذ البداية، التمييز بين الأخبار الضعيفة السند عن غيرها، فصار وثاقة الراوي وعدم قبولها، القول بانحصار الطريق في وثاقة الراوي لا الرواية نظرة متأخرة قد شاعت بعد صاحبي المعالم والمدارك في القرن العاشر. ولأجل ذلك طرحوا كثيراً من الأخبار المعتبرة - التي اعتبرها فقهاؤنا القدماء بل وعظماء المتأخرين من الأصوليين -؛ لأنهم لم يعتبروا من أمارات الاعتبار سوى التوثيق الرجالي للرواة، وقليلاً من أسباب الحسن. وبسبب ذلك، اختلّ أوضاع فقهم وفتاواهم، وصار بناؤهم على عدم ثبوت المسائل الفقهية غالباً. <sup>١</sup> فكانت آلية ذلك تقسيم وتنوع الحديث إلى الصحيح والحسن والموثق والضعيف.

فنسب الشيخ حسن بن الشهيد الثاني هذا التقسيم الرباعي <sup>٢</sup> إلى السيد جمال الدين أحمد بن طاووس وتلميذه العلامة الحلبي، وهو أيضاً ظاهر كلام صاحب كتاب "وسائل الشيعة". <sup>٣</sup> إلا أن الفيض الكاشاني <sup>٤</sup> نسب هذا التقسيم إلى العلامة الحلبي أولاً، ثم الشهيد الثاني <sup>٥</sup> في "درايته" ثانياً ذكر أنواع الحديث.

١. الفوائد الحائرية للوحيد البهبهاني: ص ٢٢٤.

٢. منتقى الجمال: ج ١، ص ١٣. ٣. وسائل الشيعة: ج ٣، الفائدة ٩.

٤. الوافي: ج ١، ص ١١. ٥. الدراية للشهيد الثاني: ص ١٩.

والحديث الصحيح - هو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات - من بين الأربعة حجة بلا خلاف بين القائلين بحجية الخبر الواحد، وهو القدر المتيقن من دليل الحجية بشرط أن لا يكون شاذاً أو معللاً أو معارضاً بغيره من الأخبار المعتمدة.

وفسر الشهيد الثاني في "درايته":<sup>١</sup> الشذوذ؛ هو مخالفة الخبر لما رواه الناس. وفسر الحديث المعلن؛ هو أن يكون في الخبر من أسباب خفية قادحة يستخرجها الماهر في الفن.

فالشهرة وعمل الأصحاب عندهم لا يجبر الرواية الضعيفة السند، وإنما وثاقة الرواية وعدمه هي المعيار والأساس في قبول الرواية وردّها.

وهذا، هو مبنى "معجم رجال الحديث"، فكان في أقصى اليسار من الشيخ يوسف البحراني، وصارت الحاجة إلى علم الرجال في التوثيقات حاجة ملحة، ولذلك بيتوا لها طرق عديدة أنهاها الوحيد البهبهاني<sup>٢</sup> إلى تسع وثلاثين طريقاً، وهنا نذكر منها:

١ - نصّ المعصوم عليه السلام، وهو أقوى الطرق: فمتى ما نصّ المعصوم عليه السلام على وثاقة أو عدالة شخص، ما كان ذلك طريقاً لإثبات الوثاقة من قبيل ما ورد في ترجمة محمد بن سنان - حسبما ورد عن الكشي - فإنّ تعبير الإمام عليه السلام بجملة: «فقد رضيتُ عنهما»؛ يعني بذلك محمد بن سنان و صفوان بن يحيى.

٢ - ذكر أحد الأعلام المتقدمين - كالطوسي والنجاشي والمفيد والصدوق - ويكفي في التوثيق قول رجالي واحد كالطوسي؛ فإن قال: فلان ثقة، كفى بلا

٢. الفوائد الرجالية للبهبهاني المطبوعة مع رجال الخاقاني.

١. الدراية: ص ٢٠.

حاجة إلى التعدّد والبيّنة. والوجه في ذلك هو السيرة العقلائية؛ فإنّها جرت على قبول شهادة الواحد حتى في الموضوعات.

٣- دعوى الإجماع على وثاقة راوي: أنّ مدّعي الإجماع على وثاقة راوي مثل محمّد بن سنان، إن كانت من المتقدّمين، من قبيل الطوسي، فلا ينبغي التشكيك فيها. وإن كانت من المتأخّرين، كالعلامة، فلا يمكن التعويل عليه.

٤- الوكالة والسفارة عن الإمام عليه السلام.

٥- إكثار رواية الثقة الجليل عن شخص.

٦- رواية الأجلّاء والأصحاب عن شخص أو كتاب.

٧- مشيخة الأجازة.

٨- الوقوع في طريق سند محكوم عليه بالصحة.

٩- ذكر طريق إلى شخص في مشيخة الصدوق.

١٠- كثرة الرواية عن الإمام عليه السلام.

١١- رواية أحد المشايخ الثلاثة عن شخص، وهم: أحمد بن محمّد بن

أبي نصر البزنطي، محمّد بن أبي عمير، صفوان بن يحيى. فمتى ما رووا عن

شخص كان ذلك معتبراً، فإنّهم كإسنادهم ومراسيلهم كمسانيد غيرهم.

ومستند هذا الرأي، عبارة الطوسي عليه السلام في "عدّته" قال: إنّ المرسل إذا كان

شخصاً لا يروي إلا عن ثقة، فروايته معتبرة. ثمّ أضاف: ولأجل ذلك سوّت

الطائفة بين ما يرويه، ولا يرسلون إلا عمّن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم.

١٢- التوثيقات العامّة: كتوثيق النجاشي لمشايعه، توثيق ابن قولويه

لرجال كامل الزيارة، وتوثيق القمّي لرجال الروايات التي يذكرها في كتابه "تفسير القمّي" لعلّي بن ابراهيم القمّي.

١٣ - إذن الإمام عليه السلام لرجل في الفتوى والحكم.

١٤ - تأليف كتاب أو أصل.

١٥ - تولية الإمام عليه السلام رجلاً على صقع أو بلد.

١٦ - مصاحبة النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام.

١٧ - توثيق أرباب الأصول الرجالية كالصدوق والنجاشي والطوسي

والكشي والمفيد.

١٨ - اعتماد القميين أو ابن الغضائري على شخص؛ لأنهم يخذشون

الرواة بأدنى شيء.

١٩ - توصيفه حافظاً ضابطاً قارياً للقرآن، وكونه بصيراً بالحديث وكثرة

الترحم والترضي عليه.

٢٠ - إكثار الكافي والفقيه الرواية عن أحد، وذكر الكشي أحداً مع عدم

الطعن فيه.

\* \* \*

هذه جُلّ الأسباب وأهمّهما الداعية إلى الحاجة لعلم الرجال، فمنها ما

يقبل ومنها ما يرد، إلا أنّ القول الفصل ما ذهب إليه علم الأعلام في علم

الرجال السيد البروجردي رحمته الله في إنتخاب الحدّ الوسط من الاستناد على

مسلك القدماء وتقويته، وترتيب الطبقات وتهذيب الأسناد للكتب الأربعة

وغيرها من أمّهات الكتب الحديثية.

فلم يهمل ولا تناسى العلة في الحاجة إلى علم الرجال، لا كما ذهب السيد الخوئي رحمته بالاستناد على التوثيقات الرجالية مطلقاً؛ بل جعل البروجردى رحمته الرجوع إلى علم الرجال وتوثيقاته المرحلة الأخيرة.

وكنموذج لهذا المنهج؛ هو العمل الرائد الذي سلكه السيد البروجردى رحمته في موسوعته الرجالية فيما دوّنه له السيد الجلالى في كتابه "المنهج الرجالي" من آراء أصولية ورجالية، آخذاً ذلك من تقارير السيد البروجردى رحمته، ك"نهاية التقرير" و"البدر الزاهر" و"ثلاث تقارير"، يقول: <sup>١</sup> استناداً إلى ما اعتمده السيد البروجردى رحمته في حجّية الخبر الواحد: فهو إنّما يلجأ إلى المناقشة السندية في خصوص موارد التعارض بين الأخبار لا مطلقاً؛ بل عندما يتعدّر الجمع بين المتعارضين، وقد صرّح بذلك في مجال الفقه.

وأنّ اللجوء إلى المرجّحات، إنّما يكون عند تحقّق التعارض واستقراره، وأنّ هذا لا يمكن إلاّ بعد تعدّر الجمع فهو أولاً، وبعد تحديد الروايات في فئات محدّدة يحاول الجمع بينها مهما أمكن، فهو - عنده - أولى من الطرح؛ بل هو المتعيّن إن أمكن، حتى جعل الحمل على التخيير من باب الجمع العرفي الموجب للخروج عن التعارض.

ففي صورة إمكان الجمع - وحتى بالتخيير - فهو مقدّم على الترجيح مطلقاً. ومع عدم إمكانه، سيكون حينئذٍ مورداً للتعارض الذي تجري فيه المرجّحات. فاللجوء إلى المعالجة السندية إنّما يكون بعد ثبوت التعارض واستقراره، وحيث لا يمكن التوفيق بين المتعارضين ولا بنحو التخيير

١. المنهج الرجالي للسيد محمّد رضا الحسينى الجلالى: ص ٧٧.

بينهما، ينتهي الأمر إلى المرجّحات التي أولها الشهرة الفتوائية بموافقة المشهور على مضمون أحدها، فيؤخذ به - من دون نظر إلى حال الرواة - ويحكم على الآخر بالشذوذ فيُطرح - هما كان سنده صحيحاً - لمخالفته لشرط حجّية الخبر، ويسقط عن الاعتبار. ومع اختلاف أقوال الفقهاء وعدم تحقّق الشهرة الفتوائية، فالترجيح يكون بكثرة النقل والرواية في الأصول والكتب المعتمدة في الرجوع إليها والجوامع الحديثية المعروفة. ومع التساوي في الكثرة وعدم تحقّق الشهرة الروائية أيضاً، فالاعتماد على الأخذ بأقوال الرجالين، فيترك ما فيه ضعف على الاختلاف في درجات الضعف ومراتبه.

\* \* \*

**مراحل المعالجة السنديّة عند السيد البروجرديّ رحمته الله هي ما يلي:**  
**المرحلة الأولى:** الترجيح الدلالي بالأخذ بالشهرة الفتوائية، ويقابلها الشذوذ.

**المرحلة الثانية:** الترجيح الصدوري من غير جهة السند.

**المرحلة الثالثة:** بالتضعيفات السنديّة.

وقد صرّح السيد البروجرديّ رحمته الله في بحث حجّية الشهرة، بأنّ اشتهاار حكم المسألة عند الأصحاب كاشف عن وجود دليل معتبر عندهم على ذلك الحكم كما لو كانت هناك روايات خلاف المشهور يكون الفتوى بها مشكل، لإعراض الأصحاب عن هذه الروايات.

ومن المعلوم، أنه من أعظم الموهنات للرواية. <sup>١</sup> فهو يقول ﷺ: «ولا يجوز الغضّ عمّا هو المتسالم عليه بينهم». <sup>٢</sup>

وأما الترجيح الصدوري - من غير جهة السند - فقد اعتمد فيها على أمرين:

الأول: كثرة الرواية؛ فجعل كثرة الروايات جابرة للسند <sup>٣</sup> وعاضدة للرواية؛ <sup>٤</sup> بل جعل مجرد - نقل المشايخ الثلاثة - للرواية سبباً لترجيحها على المعارض. <sup>٥</sup>

ومن هذا المنطلق جعل كون الرجل ذا روايات كثيرة في مختلف أبواب الفقه، خصوصاً بعد نقل الأجلّاء من أصحاب الحديث عنه دافعاً للمناقشة في السند. <sup>٦</sup>

الثاني: سداد الراوي؛ هو ما يعبر عنه في اصطلاح الدراية بالضبط، وأن يكون الراوي ضابطاً غير مضطرب الرواية، فيقول السيد البروجردي ﷺ: إنها صحيحة من حيث السند، ولكن في متنها نحو اضطراب. <sup>٧</sup>

وقال ﷺ: هذه الرواية - وإن كانت أظهر من سابقتها في الدلالة - لكنها

١. نهاية التقرير: ج ١، ص ٨١. ٢. نهاية التقرير: ج ١، ص ١٨.

٣. نهاية التقرير: ج ١، ص ٢٠٣. ٤. البدر الزاهر: ج ١، ص ٢٣٨.

٥. البدر الزاهر: ص ٢٣٨. أقول: إذا جعل السيد البروجردي ﷺ نقل المشايخ الثلاثة للرواية سبباً لترجيحها على المعارض، فكيف بك وقد نقل روايات ولادة المهدي ﷺ هؤلاء المشايخ في كتبهم الروائية: غيبة الطوسي والكافي وإكمال الدين وغيبة النعماني أيضاً. ألا يكفي الوثوق بها والاعتماد عليها، فلا اعتبار بالتضعيفات السندية بعد الأخذ بها لكثرة روايات الولادة في تلك الكتب، ولا معارض.

٦. نهاية التقرير، ج ١، ص ٢٠٧. ٧. البدر الزاهر: ص ١٣٧.

مغشوشة من حيث العبارة، وكأنّ الراوي لم يكن بصيراً بأسلوب كلام العرب.<sup>١</sup>

فظهر لك أيّها الكاتب! أنّ جُلّ فقهاءنا العظام لا يأخذون بالتضعيفات السندية، إلاّ بعد طيّ مراحل، لأن تكون هي الأولى في تصويب سهام النقد في التضعيف بالغلوّ والجهالة والاختلاق والإهمال. هذا ديدن علمائنا في تقييم الروايات، ومنها روايات الولادة. وإلاّ ستسقط كثير من الروايات عن الاعتبار لو أهملنا مسلك القدماء.

فالتضعيف السنديّ الذي هو المرحلة الأخيرة في تقييم الروايات، ففي بعضها؛ بل أكثرها يكون فيها النقاش محلاً للتأمل، كالتضعيف بالغلوّ، وهي مسألة نسبية وليست حكماً مطلقاً، فتكون خاضعة لمسائل اجتماعية وسياسية وعقائدية، فكثير ممّن نسب إليهم الغلوّ كانت لهم عقائد صحيحة متقنة. غاية الأمر؛ أنّ بعض الشيعة كانوا -لقصورهم في بعض العقائد- ربما يعدّون بعض العقائد الكاملة الصحيحة غلوّاً وإفراطاً، فلذا قال السيد البروجرديّ رحمته الله: لا يلتفت إلى كثير ممّا نسب إلى الأصحاب من الغلوّ والإفراط.<sup>٢</sup>

وأما الإرسال: فيكون عنده وسيلة من وسائل التضعيف عندما يقع التعارض بين ماجاء في خبر مسند ليس فيه شيء من موجبات الضعف وبين ماجاء به الخبر المرسل، مع عدم إمكان الترجيح عليه بكثرة الرواية، ولا ردّه

١. زبدة المقال الخمس: ص ٨٠؛ عن المنهج الرجالي: ص ٨٦.

٢. البدر الزاهر: ص ٢٢٩.



بالغلو أو الاضطراب، ولم تبق وسيلة لردّه أو ترجيح غيره عليه إلا تضعيفه بالإرسال. فالسيد البروجردى رحمته الله لا يناقش بالإرسال قبل التعارض؛ بل يعتمد على المرسل الموثوق به بصورة واسعة كما هو ديدن القدماء. فهو يُورد المرسلات في كتابه الكبير "جامع الأحاديث"، ويستدلّ بها في "المباحث الفقهية" من دون بحث سندي.

وصرّح السيّد: أنّ المرسل ينجبر بعمل الأصحاب.<sup>١</sup>

وصرّح كذلك: أنّ الإرسال لا يضرّ مع كثرة الرواية.<sup>٢</sup>

بعد هذا العرض والمقدّمة، فلا يبقى مجال للشكّ في أنّ عمل الأصحاب المتقدّمين لم يكن مستنده وثاقة الرواة كطريق وحيد لقبول الرواية وردّها، وليست هي المستند الأوّل والابتدائي في اعتبار الرواية؛ بل ظهر لك جلياً أنّها المرحلة الأخيرة في الاعتبار.<sup>٣</sup> وقد تبينّ النقاش والتأمّل في التضعيفات السندية، وذكروا في التوثيق طرقاً عديدة غير ما هو موجود في الفهارس الرجالية التي ذكرت طرق المصنّفين إلى مشايخهم غالباً، ولم تحص جميع الرواة ولا جميع الروايات وما فيها من أسانيد، وقد خفي

١. نهاية التقرير: ج ١، ص ٣١ و ١٠٨. ٢. نهاية التقرير: ج ١، ص ٢٠٣.

٣. أقول: فالجوامع الروائية (غيبة النعماني، غيبة الطوسي، إكمال الدين للصدوق وبصائر الدرجات)، فيها من الأصول الشيء الكثير، وكلّها تتناول روايات الولادة بتفصيل. وسيأتي في النحو الأوّل من الإجازة تعريف الأصل، وكما هو معنون في بداية الكتاب، هي محاولة سندية، بمعنى أنّها المرحلة الأخيرة من التوثيق، فالكتاب بأجمعه يتناول الردّ على الشبهات التي تضمّنها هذا المبنى، وهو مبنى بعض المتأخّرين. وما طرحناه من الأدلّة في البحث، وما تبيّناه، هو مبنى المتقدّمين، ولم تكن طريقتنا في علاج الشبهات تغييراً لمبنى أحمد الكاتب؛ بل نزولاً عند رغبته.

عليها رواية أجلاء لا سيّما إذا قلّت روايتهم، وهذا ما صرّح به السيد البروجردي رحمته الله في بحث الخبر المستكشف، فيقول: إنّ القرائن القطعية الكثيرة قد دلّتنا على أنّ الجوامع المتأخّرة لم تستوعب جميع ما كان في الجوامع التي صنّفها أهل الطبقات السابقة من الأخبار؛ بل ومن الأخبار الدالّة على الأحكام.<sup>١</sup>

ثمّ إنّ طرق التوثيق الكثيرة التي ذكرها الوحيد<sup>٢</sup> تعطى احتمال قبول رواية الراوي بعدد تلك الطرق، فلا بدّ من متابعة تلك الطرق الواحدة تلو الأخرى، لعلّ أحدها ينطبق على تلك الرواية والراوي المترجم له، وبعد استقصاء جميع تلك الطرق وعدم ورود التوثيق في حقّه عندها، نخرج الراوي عن دائرة التوثيق ولكنه بعد استنفاذ جميع المراحل والطرق السابقة الذكر على التضعيفات السندية.

هذا، وقد ركزنا النظر في أربعة من تلك الطرق لعلاقتها بموضوع بحثنا - ولادة المهدي عليه السلام - وصرّفنا النظر عن بقية الطرق الأخرى للكشف عن المجهول والمرسل، ورفعهما بإخراج الرواية عن الجهل والإرسال، علماً أنّ روايات الولادة ورواياتها المذكورة في الكتب الأربعة بكثرة ومعتمدة عند الطائفة ومأخوذة من الأصول الأربعمئة، كما وجاءت في المجاميع الروائية الأخرى التي دوّنها مشايخنا الطوسي والصدوق في كتابيهما "غيبة الطوسي" و"إكمال الدين" وكتاب "غيبة النعماني" لمحمّد بن إبراهيم النعماني الثقة

١. ترتيب أسانيد الكافي: ص ١١١، آخر المقدمة الأولى.

٢. الفوائد الرجالية: الوحيد البهبهاني.

الجليل، وفيها من أسباب الوثوق بصدورها وتكررت بطرق مختلفة وأساليب عديدة معتبرة، فالحقيقة في ملاك إعتبار الخبر، هو الوثوق بالصدور، لا مجرد وثاقة الراوي.



الفصل الثاني

## التحقيق في بعض طرق الوثاقة

- ◀ الأول: الوكالة عن الإمام عليه السلام
- ◀ الثاني: رواية الأجلء عن شخص
- ◀ الثالث: شيخوخة الإجازة
- ◀ الرابع: تكرّر الحديث في الأصول

## الأول: الوكالة عن الإمام

تداول أن الأئمة عليهم السلام ينصبون أشخاصاً من قبلهم كوكلاء، وتارة ذاك الوكيل تبلغ وكالته من حيث السعة إلى درجة السفارة بحيث يعدّ سفيراً (وكيل وحاكي مطلق عن الإمام عليه السلام)، ولا إشكال في أن السفارة دليل الوثاقة؛ بل أعلى إن صحّ التعبير، وأخرى لا تبلغ الوكالة سعةً إلى هذه الدرجة؛ بل تكون في مجال مخصوص كأن ينصبه لأخذ الأموال وحفظها أو توزيعها...، وقد وقع الكلام في أن مثل هذه الوكالة هل تستدعي الوثاقة أم لا؟

ذكر السيد الخوئي رحمته الله: عدم الملازمة بين التوكيل والوثاقة، ونحن نرى أن كثيراً من الوكلاء قد ذموا من قبل الأئمة، والطوسي رحمته الله في غيبته عقد باباً في ذكر أسماء الوكلاء المذمومين. وفيه: أن السيرة العقلانية جارية على أن الشخص لا يُنصب للتصرف على بيع الدار وشرائها وفي جميع الأموال وتوزيعها إلا من هو ثقة، وفي أعلى درجاتها، وإلا يلزم حينما يقول وزعت الأموال وهو لم يوزعها.

فالعقل لا يقدم على التوكيل إلا إذا كان الوكيل ثقةً وأميناً، فكيف يُحتمل أن يُنصب الإمام عليه السلام أشخاصاً في التصرف في أمواله، وهم ليسوا بثقات، ولئن صدر الذم في حقهم، فذلك بعد فترة من وكالتهم، وهذا ليس معناه أنهم ليسوا بثقات حين الوكالة، هذا كله، مضافاً إلى أن الشخص إذا كان كاذباً وليس ثقة في أقواله، فلا يليق بالإمام عليه السلام ومقام الإمامة التعامل معه؛ لأن في ذلك نحواً من التجاوب والتفاعل مع الانحراف. وهذا وإن كان بمقدار يسير، هو أمر غير لائق.

وبهذا يندفع ما قد يقال: بإمكان وجود شخص أمين في باب الأموال، ولكنه ليس بثقة في باب الأقوال، لو فرض هذا؛ نقول: إن الشخص مادام ليس بثقة في أقواله، ففي المجالات الأخرى بنفسه يقلل من درجة الاعتماد عليه، ولا يعتمد العقلاء عليه في القضايا المالية أيضاً. فلو افترضنا غير ثقة في أقواله فلا يليق بالإمام ومقامه التعامل معه في القضايا المالية لما ذكرنا من أن ذلك نحو تجاوز مع الانحراف.

فعلى أي حال، فإننا نرى أن الوكالة تستلزم الوثاقة للسيرة العقلانية ما لم يثبت انحراف الوكيل. فإذا ثبت انحرافه وفسقه، فيجب الاجتناب عنه فيما يرويه بعد انحرافه؛ إذا لا يؤمن من كذبه بعد ذلك. وإذا قبلنا هذا، يثبت أن كل ما رواه الثقات عنه، كان قبل انحرافه. وبذلك يثبت اعتبار تلك الروايات.

فيظهر اعتبار روايات المذمومين من وكلاء الأئمة عليهم السلام، والرواية عنهم صحيحة قبل انحرافهم وخروج اللعن فيهم كأحمد بن هلال العبرتائي، ذكره الشيخ الطوسي رحمته الله في باب المذمومين من كتاب "غيبته"، وذكره رحمته الله أيضاً في "فهرسته" <sup>١</sup> وقال عنه: قد روى هذا العبرتائي أكثر أصول أصحابنا ونقل عنه جُلّ الأصحاب:

منهم: سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي شيخ هذه الطائفة ووجههم. ومنهم: عبدالله بن جعفر الحميري، شيخ القميين ووجههم. ومنهم: عبدالله بن العلاء المزاري ثقة من وجوه أصحابنا. <sup>٢</sup>

ومحمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، أبو جعفر شيخ القميين في

٢. رجال النجاشي: ص ١٥١.

١. فهرست الطوسي: ص ٣٦.

زمانه. ومحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ القميّ كان ثقة في الحديث. ومحمد بن يحيى العطار القميّ، شيخ أصحابنا في زمانه ثقة عين كثير الحديث وغيرهم كثير، وكان في ثقات تفسير عليّ بن ابراهيم.<sup>١</sup>

**الثاني: رواية الأجلّاء عن شخص وإكثار رواية الجليل الثقة عن شخص**

نسب إلى المحدث النوري صاحب المستدرک، القول بأنّ الثقة إذا روى عن شخص، كان ذلك دليلاً على الوثاقة، وهو رأي غريب. لعلّ الوجه في ذلك: إنّ المؤمن لا يروي الرواية المنسوبة إلى الإمام عليه السلام إلا إذا ثبت عنده ذلك وتبيّن من صحته، اتّباعاً للآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ...﴾.<sup>٢</sup>

ونخصّ بالذكر الأصول الأربعمئة والمحمّدين الثلاثة؛ لأنّ لازمه وثاقة جميع الرواة، فالشيخ الطوسي ثقة، وبقاعدة الثقة لا يروي إلا عن ثقة، يلزم وثاقة من روى عنه الشيخ، وبتطبيق القاعدة من جديد يلزم وثاقة قبل ذلك إلى أن نصل إلى الإمام عليه السلام، فالجميع ثقات؛ بل يلزم عدم الحاجة إلى تصنيف الكتب الرجالية، فلا نحتاج إليها... ونحن نرى كثيراً ما يروي الثقات عن أشخاص طعنوا طعناً أكيداً، فلا يمكن الركون إلى هذا القول.

نعم، يصحّ القول بأنّ الأجلّاء متى ما أكثروا الرواية عن شخص، كان ذلك آية وثاقته؛<sup>٣</sup> فإنّ العاقل الثقة لا يروي كثيراً عن شخص غير ثقة أو مجهول

١. معجم الثقات: ص ٢٢٥-٢٢٧.

٢. سورة الحجرات، الآية ٦.

٣. ومما يؤيد هذا، ما ورد في صالح بن الحكم النيلي، فقد ضعّفه النجاشي، ومع ذلك روى عنه جمع من الأجلّاء كعبدالله بن بكير، وجميل بن درّاج، وحمّاد، وابن سنان، وصفوان، وجعفر بن بشير، بشر بن سلام.



أو كذاب؛ إذ لا فائدة لنقل روايات كثيرة عن شخص مجهول الحال. وبهذا الطريق يمكن أن نوثق إبراهيم بن هاشم ومحمد بن اسماعيل وغيرهما،<sup>١</sup> مع أن إبراهيم لم يرد في حقه توثيق صريح سوى أنه نشر أحاديث<sup>٢</sup> مدرسة الكوفة في قم؛ ولكن ولده عليّ صاحب التفسير المعروف أكثر الرواية عنه - إلى حدّ يمكن أن يقال: ربع أو ثلث روايات عليّ - هي من طريق والده وتشكل آلاف الروايات. فتوثيق إبراهيم مهمّ جداً، وإلا يلزم طرح مجموعة كبيرة من الروايات، فنقول: إن عليّ بن إبراهيم بن هاشم أكثر الرواية عن والده، فكيف يكثر إذا لم يكن والده ثقة لديه.

وأما محمد بن اسماعيل فقد أكثر الكليني عنه الرواية، فقال عليه السلام: محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان.... وقد وقع الكلام في أن محمد بن اسماعيل من هو؟ فهو مردّد بين ثلاثة:

أحدهم: محمد بن اسماعيل بن بزيع، الثقة من أصحاب الرضا عليه السلام واثنان منهما: البندقي والنيسابوري لم يرد في حقهما توثيق.<sup>٣</sup> وهذا

١. كأحمد بن هلال العبرتائي وجعفر بن مالك الفزاري.

٢. لا يضرّ عدم التصريح بتوثيق إبراهيم في فهارس الرجال، فالإشادة بأنه نشر أحاديث مدرسة الكوفة في قم، هو من أعلى درجات التوثيق، وإن لم تذكره الفهارس بالوثاقة. لا أدري كيف لا يوصف الشخص بالوثاقة، وهو ينشر علوم أهل البيت، وهو البادي لذلك والمؤسس لها في قم. ألا يكفيه ولاءً وتشيعاً بالغ النظر، أيقوم بعمله هذا فاسق؟ بل وثاقته من أعلى التوثيقات، مالكم كيف تحكمون.

٣. ما ذكره الأستاذ غير صحيح، فهما اثنان وليس بثلاث، حيث ذكره العلامة المجلسي في كتابه

الشخص الذي يروي عنه الكليني، يبعد أن يكون ابن بزيع، فكيف يروي عنه الكليني، وهو من أصحاب الرضا عليه السلام. والعجب من السيّد حسن الصدر رحمته، أن يؤلّف رسالة في أنّ محمّد بن اسماعيل بن بزيع هو الذي ينقل عنه الكليني، فحينئذٍ يدور الأمر بين البندقي والنيسابوري، فالتخلّص من المشكلة هي أنّ الكليني أكثر الرواية عن محمّد بن اسماعيل، ولا يليق بالكليني أن يروي الروايات الكثيرة عن شخص غير ثقة ومجهول.

→ الأربعين، في شرح الحديث الخامس والثلاثين، وهو ما رواه الكليني، ثمّ نقل الاختلاف في تعيين محمّد بن اسماعيل، وإختياره أنّه البندقي النيسابوري. وكذلك الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عن الأئمة [ص ٤٩٦، المطبعة الحيدرية في النجف / ١٩٦١م] ترجم لمحمد بن اسماعيل، المكنى بأبي الحسن نيسابوري يدعى بندفر، ويقرأ في أكثر المعاجم (البندقي) وهو شيخ كبير فاضل جليل القدر معروف الأمر، دائر الذكر بين أصحابنا الأقدمين وطبقاتهم وأسائدهم وإجازتهم.

كذا ذكره الداماد في الرواشح السماوية: ومحمّد بن اسماعيل، هذا هو الذي يروي عنه كثيراً الكليني في الكافي عن الفضل بن شاذان؛ لأنّه يذكر أحواله بلا واسطة غيره، ويروي عنه أيضاً أبو عمرو الكشي في رجاله ويصدّر به سنده، فيقول في ترجمة أبي محمّد الفضل بن شاذان ما لفظه: ذكر أبو الحسن محمّد بن اسماعيل البندقي النيسابوري: إنّ الفضل بن شاذان نفي عبداً لله بن طاهر من نيسابوري... الخ.

أقول: ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عن الأئمة، كلّ من الكليني ومحمّد بن اسماعيل النيسابوري، فهما لم يرويا عن الأئمة مباشرة، والذي يروي عن الرضا عليه السلام، هو ابن بزيع محمّد بن اسماعيل، كان من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام. فالكليني لا يمكن أن يروي عنه من دون واسطة. والذي عندنا هو تصدير الكليني لمحمد بن اسماعيل للسند ومن دون واسطة غيره، وبما أنّه يروي عن الفضل بن شاذان، له كتاب عُرض على العسكري عليه السلام، كما ذكر ذلك كلّ من الكليني والكشي، سيكون البندقي النيسابوري الثقة، فلا شك ولا شبه ولا مجهولية.

أقول: وللنكتة التي ذكرت آنفاً، يتمّ توثيق مالك الفزاري حيث صدره صاحب تفسير فرات الكوفي كثيراً في إسناد تفسيره.  
وكذلك النعماني نقل في غيبته عنه روايات كثيرة بتوسط أبو علي همام شيخ النجاشي، لا سيّما مع اعتماد الثقات عليه وإكثارهم الرواية عنه، كما سيأتي في ترجمته.

### الثالث: شيخوخة الإجازة<sup>١</sup> (تلقّى الإجازة من الثقة الجليل)

قال السيّد الداماد رحمته في "الرواشح السماوية": إنّ للصدوق رحمته أشياخاً كلّما سمّي واحداً منهم في سند الفقيه، ترضى لهم وقال رحمته: كجعفر بن محمّد بن مسرور، فهؤلاء أثبات أجلاء والحديث من جهتهم صحيح، نصّ عليهم بالتوثيق أم لم ينصّ، انتهى.

ولذلك جعل بعض علماء الفنّ، مشايخ الإجازة أغنياء عن التوثيق.  
إن قلت: هذا مع اشتهاره لا يرجع إلى أساس صحيح؛ إذ كم من ثقة روى عن ضعيف أو ضعفاء، فكيف يكون شيخ الإجازة لازم الوثاقة؟  
قلت: إنّ الإجازة هي؛ إمّا أن تكون تحديث شخص إلى آخر الرواية

١. الدراية: للشهيد الثاني: ص ٦٩؛ مطبعة النعمان، النجف، الناشر محمّد جعفر آل ابراهيم.  
(تُعرف عدالة الراوي بتنصيب عدلين، وبالاستفاضة؛ بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل وغيرهم من أهل العلم كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني وما بعده إلى زماننا هذا، لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ إلى تنصيب على تركية ولا تنبيه - بينه - على عدالة لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدالة، وإنما يتوقّف على التركية غير هؤلاء الرواة، من الذين لم يشتهروا بذلك، ككثير ممن سبق على هؤلاء، وهم طرق الأحاديث المدوّنة في الكتب غالباً). وقريب من هذا، ما ذكره صاحب المعالم في فوائد المنتقى (منتقى الجمان، ج ١، الفائدة التاسعة، ص ٣٩)، الطبعة الأولى، جامعة المدرسين.

قراءةً أو سماعاً، فالإجازة بالقراءة هي أن يقرأ الشيخ على التلميذ أو بالعكس؛ فإنه بعد السماع والقراءة يصحّ للراوي أن يقول: حدّثني أي الشيخ. هذا هو النحو الأوّل من الإجازة - وتسمّى الإجازة بالقراءة -

وهناك نحو ثاني للإجازة، وهو أن يدفع الأوّل كتاباً إلى الثاني ويقول له: أجزتُك رواية هذا الكتاب. والثاني يأخذ الكتاب ويقول: حدّثني فلان الأوّل بهذه الرواية وبتلك، فلو كانت مجموع الروايات في الكتاب ألف، فهو يقول: ألف مرّة حدّثني فلان - وتسمّى الإجازة بالمناولة -

فهل تكون شيخوخة الإجازة بنحوها دليلاً على وثاقة الشيخ، كما هو عند القدماء، أو لا يكون المجيز (شيخ الإجازة) كذلك، كما عند بعض المتأخّرين، كالسيّد الخوئي رحمته الله ومن عاصره من تلامذته، بتقريب أن إجازة الأوّل للثاني ليس لها فائدة سوى تقديم مسوّغ للثاني، حينما ينسب قوله حدّثني إلى الأوّل، فإجازة الأوّل وسماع الثاني منه الرواية ونقلها عنه لا تكون دليلاً على وثاقة الأوّل؟

كلّا؛ فإنّ الرواية من ثقة عن شخص ليس دليلاً على وثاقته؛ فإنّ الثقة قد يروي عن غير الثقة. فالصدوق<sup>١</sup> يقول في حقّ أحد مشايخه - وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيدالله النيسابوري المرواني<sup>٢</sup> - ما لقيت أنصب منه،

١. عيون أخبار الرضا: ج ٣، ص ٢٧٩.

٢. كان هذا العامّي ناصبياً وقد يكون صادق الحديث، كما أنّ بعض مشايخنا ينقلون عن المشايخ من العامّة وبالعكس، لنكتة الصدق كقراءة الشهيد الثاني بمصر على أبي الحسن أحمد بن عبدالله البكري صاحب كتاب الأنوار ومفتاح السرور والأفكار في مولد النسبي المختار، نقلاً عن كتاب الذريعة: ج ٢، ص ٤٠٩.

وبلغ من نصبه أنه كان يقول: اللهم صلّ على محمد فرداً، ويمتنع عن الصلاة على آله. فكيف يروي الصدوق عنه ويستجيز منه؟

والجواب: إنّ الثقة الصادق قد يشدّ عن الطريقة العقلائية لنكته من النكات من قبيل أنّ هذا الشخص من العامّة فيحاول الصدوق كسب إجازة منه - لملاحظات اجتماعية - بينما كلامنا في الروايات الخاصّة التي يجوز العمل بها والمدار عليها.

فالنحو الأوّل من الإجازة: يكون مسوّغاً ومبرّراً على الوثاقة، بتقريب أنّ ديدن مشايخ الإجازة إلى عصرنا الحاضر، لا يجيزون إلاّ بعد التوثيق والتثبت ممّن يريدون إجازته وإحراز عدالته وتوصيفه بالتقوى والسير على نهج الصالحين، هذا أوّلاً.

فلا يجيزون إلاّ من يثقون به، وآلية الإجازة؛ هي القراءة على التلميذ وسماع الشيخ له للأصل،<sup>١</sup> دليل واضح على اهتمام شيخ الإجازة في إيصال الأصل بالدقّة المتناهية إلى ذهن التلميذ ونشره للحديث، فهذا النشر للحديث بحدّ ذاته تقوية للمذهب وقوّة في الولاء، فتكون أحد أبرز علامات التوثيق.

١. قال شيخنا المحقّق آغا بزرگ الطهراني في المجلّد الثاني من الذريعة: الأصل: إذا كانت جميع أحاديث الكتاب سماعاً من مؤلّفه عن الإمام، أو سماعاً منه عمّن سمع من الإمام عليه السلام، فوجود تلك الأحاديث في عالم الكتابة من صنع مؤلّفها وجود أصلي بدوي غير متفرّع من وجود آخر، فيقال له: الأصل، وإن كان جميع أحاديثه أو بعضها منقولاً عن كتاب آخر سابق وجوده عليه، فلا يطلق عليه هذا العنوان... ثمّ تفصيل أسماء هذه الأصول وبلغها إلى مائة وسبعة عشر أصلاً. نقلاً عن كتاب الأصول الستّة عشر من منشورات الشبستري للمطبوعات قم.

والنحو الثاني من الإجازة: لا يخلو كذلك من نفحة التوثيق أيضاً؛ إذ لا يلقي شيخ الإجازة الكتاب والأصل إلى من هبّ ودبّ.  
أمّا لماذا نستشهد على عدم التلازم بين شيخوخة الإجازة والوثاقة؟<sup>١</sup>

١. لماذا نستشهد على عدم الملازمة بين شيخوخة الإجازة والوثاقة؟ ولانستشهد على ثبوت الملازمة بين شيخوخة الإجازة والوثاقة بمثل كلام النجاشي مانصّه: رأيت أصحابنا يتغامزونه فتحاشيت الرواية عنه؟

أقول: القول بعدم الملازمة بين شيخوخة الإجازة والوثاقة، تصوّر خاطئ ناشئ عن الفهم الخاطئ لمعنى الإجازة بنحوها القراءة والمناولة، فآلية الإجازة من القراءة على التلميذ وسماع الشيخ له للأصل الأصول الأربعمائة، دليل واضح على اهتمام شيخ الإجازة في إيصال الأصل بالدقّة المتناهية إلى ذهن التلميذ ونشره للحديث، فهذا النشر للحديث بحدّ ذاته تقوية للمذهب وقوّة في الولاء فتكون أحد أبرز علامات التوثيق.

والأما قال النجاشي عند ترجمته لمحمّد بن إبراهيم النعماني صاحب كتاب الغيبة ووصى لي ابن أبي عبدالله الحسين بن محمّد الشجاعى بهذا الكتاب (كتاب الغيبة) وسائر كتبه، والنسخة المقرّوة عندي يقصد قراءة كتاب الغيبة من قبل التلميذ محمّد بن علي الشجاعى على أستاذه النعماني محمّد بن إبراهيم وبالعكس، فاهتمام النجاشي بهذه الآلية من الإجازة المناولة دليل على صحّة هذه الآلية في نقل الحديث وكسب الإجازة، والتأكيد على أنّ النسخة مقرّوة، فالإجازة بالقراءة أعلى رتبة من الإجازة بالمناولة.

فيقال هنا: قد أقرّ النجاشي بالطريقتين من الإجازة، فهما آليتان صحيحتان وشائعة بين الأعلام، فهذا الشيوخ بين الأجلّاء في تلك الحقبة، هو تقبلها بقبول حسن، وردّ هذا الشيوخ عند المتشرّعة الأجلّاء؛ يعني ردّ كثير من الروايات ونفي الملازمة بين شيخوخة الإجازة والوثاقة، وقد سلك السيّد بحر العلوم وجماعة بقولهم: وردتنا روايات كثيرة بتوسط ابن الوليد وآخرين، لا يوجد مستند لتوثيقهم سوى شيخوخة الإجازة، فإن لم نقبل الملازمة بين الشيخوخة والوثاقة يلزم طرح كثير من الروايات، فكتاب الغيبة للنعماني لو انحصر الطريق فيه بالنجاشي وبتلك الوصيّة، ألم يأخذ بها الأجلّاء؟ وهي كما تعلم إجازة بالمناولة لا غير؟ هذا أولاً.

← وثانياً: القول بعدم الملازمة بين شيخوخة الإجازة والوثاقة، قول بالمصادرة فهو أول الكلام ولا دليل عندهم إلا الاستحسان العقلي، وعند الطرف المخالف لهم دليل سيرة العقلاء المتشرعة وشيوعها. والشياع الصادر عن السيرة العقلانية المتشرعية صحيحة ما لم يردع عنها الشارع، فهذا الشياع ليس ككل شياع صادر عن العوام وصار سيرة، والسيرة كانت قائمة على الثبوت والتحقيق ممن تُعطى له الإجازة، فلا يجيز الشيوخ إلا لمن يثقون به وأتصف بالصلاح والعدالة والصدق في الحديث. فلذا ترى هذه السيرة العقلانية الشائعة بين الفريقين من الشيعة والسنة فيأتي علماء السنة ليأخذوا الإجازة من علماء الشيعة، والعكس صحيح.

وثالثاً: إن جميع ما وصل إلينا من الروايات، هو بهذه الآلية من الإجازة، فإن انتفت هذه الآلية لم يبق من الحديث إلا النزر اليسير، والتضعيف السندي هي طريقة بعض المتأخرين، وهي آخر المعالجات السندية لتصحيح الرواية، وهي طريقة بعيدة زماناً عن حالات التوثيق القريبة من عهد الأئمة. فما قام به الطوسي والنجاشي من ذكر الطرق الصحيحة والتأكيد على تلك الطرق ومدى صحتها لتوصلهم إلى الكتاب كما رأيت في ترجمة النجاشي السابقة. وكذلك جميع فهرست الشيخين يبتني على هذه الطريقة بقولهما أخبرنا... عنه صاحب الكتاب، فكلماً اختلفت الطرق وصحّت إلى الكتاب المشار إليه أخذ به الشيخين ومن جاء بعدهما، وإن كان صاحب الكتاب مغالياً أو واقفياً أو ناصبياً، ولا يوثق به لمعتقداته؛ بل الأخذ مبتني على صدقه في الحديث وصحة الطريق إلى كتابه الأصل.

وأما القول بثبوت الملازمة بين شيخوخة الإجازة والوثاقة، فهي طريقة عقلانية، فالغمز والطعن بالراوي ينفي وثاقته لقول النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيدالله بن الحسن بن عياش بن ابراهيم بن أيوب الجوهري، فقال ما نصّه: كأن صديقاً لي ولوالدي، وسمعتُ منه شيئاً كثيراً، ورأيتُ شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنّبته - هنا النجاشي اعتمد المشيخة، فبتضعيفهم للجوهري ضعفه - وكذلك الصدوق أخذ الإجازة عن الناصبي لصدقه في الحديث أو البحث عن طرق أخرى موجودة عند هذا الناصبي وأمثاله للوصول إلى الحديث الذي بيده ويريد تحقيقه، فاختلف الطرق إلى الحديث الواحد قوّة له وتوثيقاً له، سواءً أكانت عن طريق الخاصّة فقط أو عن طريق الفريقين، فلذا سعى علماء الفريقين لأخذ

ولا نستشهد على ثبوت الملازمة بمثل كلام النجاشي الذي يقول في حقّ بعض: رأيت أصحابنا يتغامزون، فتحاشيتُ الرواية عنه، ونجعل ما فعله الصدوق شذوذاً عن هذه القاعدة العقلية. هذا مضافاً إلى أنّ الصدوق لم يقل: إنّ المرواني النيسابوري لم يكن ثقة؛ بل قال: شدة النصب لا تتنافي، والوثاقة نظير شدة الوقف.

\* \* \*

وقد سلك السيّد بحر العلوم وجماعة ما يلي: وردتنا روايات كثيرة بتوسط ابن الوليد وآخرين، لا يوجد مستند لتوثيقهم سوى شيخوخة الإجازة، فإن لم نقبل الملازمة بين التوثيق وشيخوخة الإجازة، يلزم طرح كثير من الروايات.

ثمّ لو كانت الكتب التي نقل عنها الشيخ الطوسي والكليني والصدوق، لم تحتجّ إلى مشايخ موثّقين يروونها؛ بل كانت متواترة ومعلومة النسبة إلى أصحابها؛ سعد بن عبدالله مثلاً يُعلم قطعاً بأنّ له كتاباً يُعرف باسم كتاب الرحمة، ومحمّد بن أحمد بن محمّد بن يحيى (صاحب دبة شبيب)، يعلم يقيناً بأنّ له كتاباً يُعرف باسم (نوادير الحكمة)، ولحرير بن عبدالله السجستاني كتاباً في الصلاة يحرز حتماً نسبته إليه، فلا وجه لتحرز مثل النجاشي في كسب الإجازة من أشخاص لم يثبت توثيقهم مادام الغرض هو

↔ الإجازة من الآخر، وإن لم يقبل أحدها الآخر من الناحية العقائدية، فما فعله الصدوق وغيره من النقل عن الناصبي والواقفي المخالف و... ليس شذوذاً عن الطريقة العقلية؛ بل هي طريقة عقلانية للبحث عن الحقيقة بتعدّد الطرق إلى الحديث.



التبرّك والاتّصال بالإمام عليه السلام!! وهذا يحصل حتّى في حالة كون المحدث ليس بثقة، والحال أنّ النجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد الجوهري قال ما نصّه: رأيتُ هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالديّ وسمعت منه شيئاً كثيراً ورايت شيوخنا يضعّفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنّبته.<sup>١</sup>

وقريب منه ترجمة الفزاري ومحمّد بن عبدالله بن بهلول: إنّ تعبيرات النجاشي تدلّ على أنّ الغرض من ذكر تلك الطرق ليس للتبرّك، وإنّ تلك الكتب لم تكن معروفة، ولذلك ذكر المحمّدون الثلاثة طرقهم إليها، فذكر الشيخ في الفهرست ترجمة العلاء بن رزين أنّ له كتاباً ذا أربع نسخ أرويهها بطرق خاصّة، فهو لم يذكرها للتبرّك، وإلاّ يكفيه طريق واحد.

وكذلك ذكر النجاشي في ترجمة الحسن بن عليّ الوشاء: فلو كان الغرض من الإجازة هو التيمّن والتبرّك، كان يكفي أن يقول الوشاء بسرعة: أجزتك من دون حاجة إلى تأخير، ظهر أنّ النسخ غير معلومة؛ لذا احتاج ابن عيسى إلى أن يسمع الأحاديث من لسان الوشاء ليأمن بذلك من الاشتباه والتزوير. انتهى.

أقول: ظهر أنّ الإجازة وشيخوخة الإجازة ظاهرة أصيلة وقديمة بقدم الإسلام، وآلية محكمة حافظ عليها الفريقان الشيعة والسنة طيلة قرون على الأحاديث النبوية الشريفة، ولا تكون كذلك إلاّ إذا تناقلتها أيدي أمينة، وهم مشايخ الإجازة.

فالمتمدّمون هم المطلّعون على أحكام الأئمّة و سيرتهم عليهم السلام، حيث إنهم

تلقوها بعين ألفاظها يداً بيد، وصدراً عن صدر، وخلفاً عن سلف، ولم تقع بين حلقاتهم فترة أبداً (هذه هي الإجازة).

ويقول هنا السيد البروجردى رحمته الله: فقديماً الأصحاب هم الوسائط بيننا وبين الأئمة عليهم السلام، فلا يبقى مجال للوثوق فيما خالفهم وإن اختاره بعض المتأخرين.<sup>١</sup>

#### الرابع: تكرّر الحديث في الأصول<sup>٢</sup>

إذا تكرّر الحديث في أصل واحد أو أصليين فصاعداً بطرق متعددة، أو وُجد في أحد الكتب المعروضة على الأئمة عليهم السلام، فأثنوا على مؤلفيها ككتاب عبيدالله الحلبي وكتاب يونس بن عبدالرحمن وكتاب الفضل بن شاذان المعروضة على العسكري عليه السلام.

أو ذكر في أصل واحد من الجماعة الذين اجتمعت العصاة على تصحيح ما يصحّ عنهم، فهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة كصفوان وابن أبي عمير والبنزطي، فهي كلّها تدلّ على اعتبار الرواية ووثاقة الصدور.

فلذا جعل السيد البروجردى رحمته الله نقل المشايخ المحمدين الثلاثة للرواية سبباً لترجيحها على المعارض.<sup>٣</sup> وقال صاحب إتقان المقال:<sup>٤</sup> المراد بالأصل هو المشتمل على كلام المعصوم عليه السلام خاصّة. وقيل: هو المرويّ عنه عليه السلام بلا واسطة.

١. نهاية التقرير: ج ١، ص ٣١٥.

٢. تمّ تعريف الأصل في حاشية النحو الأوّل من الإجازة.

٣. البدر الزاهر: ص ٢٢٨.

٤. إتقان المقال: ص ٣٩٥.

فالجوامع الحديثية المتقدمة للمشايخ الثلاثة؛ خصوصاً كتاب الكافي،  
 منها يحوي وفقاً لهذا التعريف، من الأصول الشيء الكثير، هي معتمدة عند  
 الطائفة، وذكرت الكثير من روايات الولادة والمضامين المتعلقة بهذا الباب  
 ولادة المهدي عليه السلام، وهي ذات مضمون واحد وبعضها متطابق لفظاً، وذكرت  
 بأسانيد متعددة؛ فهذا تكون معتمدة عند القدماء ويطلقون عليها اسم  
 الحديث الصحيح؛ لأنه اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، فتصل عدد  
 أحاديث الولادة والعناوين الأخرى المتّحدة معها موضوعاً ومضموناً في  
 كتاب الكافي وحده تسعة وخمسون حديثاً ذكرها الكليني رحمته الله في كتاب  
 "الحجّة" في باب الإشارة والنصّ إلى صاحب الدار، وباب في تسمية من  
 رآه عليه السلام، وباب النهي عن ذكر اسمه الشريف عليه السلام، وباب نادر في حال الغيبة،  
 وباب الغيبة.

وكذا كتاب "غيبة النعماني" الذي دُوّن لهذا الغرض الجليل، وفيه خمسة  
 وعشرون باباً.

ثمّ ناهيك عن الأحاديث الكثيرة في هذا الموضوع، ما ذكره الشيخان  
 الطوسي في غيبته والصدوق في إكماله.

ثمّ لو تنزلنا وقلنا بصحّة رواية واحدة سنداً من بين تلك الروايات لكان كافياً  
 ووافياً لقبول النتيجة؛ وهي أنّ المهدي عليه السلام قد وُلِد؛ لأنّ الولادة أمر حسي  
 لا حدسي، كما هو معلوم؛ وهذا هو مُستند أحمد الكاتب في جميع إشكالاته.  
 فكيف بك؟! وقد ذكرت تلك الجوامع الحديثية المعتمدة عند الطائفة للمشايخ  
 المحمدين الثلاثة الثقات أكثر من حديث صحيح السند في هذا الباب.

فإنّ جميع ما جمع بين وصفي الاعتماد والرواية عن المعصوم بلا واسطة وكما ذكرته التراجم بقولهم: له كتاب معتمد. وقولهم: كُتِبَ معتمدة ككتاب الحسين بن سعيد. فمعنى الأصل قد أخذ فيه؛ فلذا قال العلامة المجلسي رحمته الله في محكي أربعينه: <sup>١</sup> بل كانت الأصول الأربعمئة المعتبرة أظهر من الشمس في رابعة النهار.

وقال الشيخ المفيد رحمته الله بهذا الصدد: إنّ الإمامية من عهد أمير المؤمنين إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري رحمته الله صنفت أربعمئة كتاب تسمى الأصول. <sup>٢</sup> ثمّ نقلت أكثر رواياتها إلى الكتب الأربعة، ولأجل ذلك جعل سيّد الطائفة البروجردي رحمته الله نقل: المشايخ المحمدين الثلاثة للرواية سبباً للترجيح على المعارض.

وكما جعل كثرة الرواية عدداً - بعد الشهرة الفتوائية - هي المرجح، وقد لجأ إليها في مواضع من الفقه، <sup>٣</sup> فكثرة الرواية جابرة للسند وعاضدة للرواية. فيتّضح الأمر في رواية الولادة؛ من أنّها مروية بطرق مشايخ الإجازة في الأصول المعتبرة من غير معارضة و تتوّعت عناوينها، إلا أنّها متعاضدة مضموناً ونصّاً وموضوعاً، وتصب في قالب وروح واحدة، هي تحقّق الولادة، ثمّ الغيبة، ثمّ الظهور وعلاماته.

١. نقلاً عن فوايد رجالية، بقلم محمد آصف المحسني، ص ٨١.

٢. قال العلامة المجلسي في مقدمة البحار، في مقام ذكر مدارك الكتاب وأرباب الرجال: وإن لم يوثقوا (زيد الزرّاد، وزيد النّوسي) لكن أخذ أكابر المحدثين من كتابهما واعتمادهم عليهما، حتّى الصدوق نقل عنهما في معاني الأخبار وغيره، ورواية ابن أبي عمير عنهما، وعدّ الشيخ رحمته الله كتابهما من الأصول - نقلاً عن كتاب الاصول الستة عشر - منشورات دار

الشبيستري، قم. ٣. نهاية التقرير: ج ١، ص ٢٠٣.

ونعرج آخراً وليس أخيراً، فنقول: وفقاً لمذهب حجّية الخبر الموثوق بصدوره، ستصبح كثير من الروايات المرسلة حُجّة، كما ترجح بعض الروايات المرسلة على الرواية المسندة؛ لأنّ المُرسِل علم من الأعلام، فيرجح قوله على الآخرين.

وكذا الروايات المستفيضة والمكرّرة المذكورة في الكتب الأربعة والجوامع الحديثية المعتمدة تصير صحيحة على مبنى القدماء، كما تنجبر الروايات الضعيفة بعمل الأصحاب، وتطرح الروايات الصحيحة السند أيضاً لترك الأصحاب العمل بها.

كلّ هؤلاء الأعلام يعتقدون بحجّية الخبر الموثوق بصدوره لإثبات الوثيقة [وإن حصل من طريق غير معتبر، فهو يحقّق موضوع الحكم وجداناً قهراً فيعمته دليل الحجّة. فمبني البروجرديّ رحمته الله هو الحدّ الوسط بين الإفراط والتفريط؛ لقول المحقّق الهمداني في كتاب الصلاة - ليس من دأبي الرجوع إلى علم الرجال - وقول السيد الخوئي رحمته الله باعتماده التوثيق الرجالي - فلا تنجبر الرواية عنده بعمل الأصحاب وإعراضهم، إن كانت صحيحة السند -] فتقل الحاجة إلى توثيق الرجال إلاّ عند تعارض الخبرين والأخذ بالمرجّحات، ومعرفة رواة الروايات الخارجة عن الكتب الأربعة وفي كتب الأقدمين، والأسماء المشتركة. فيكون وثيقة الرجال أحد طرق اعتبار الرواية ولا يكون طريق الاعتبار حينئذٍ منحصرأً بها.

وما الكتاب المائل بين يديك إلاّ تمثيلاً للمرحلة الأخيرة من الاعتبار، فهو بحث سنديّ لإثبات وثيقة رجال روايات ولادة المهديّ عليه السلام، وإن ثبتت ولادته بالقطع حسب المبنى المتّخذ من حجّية الخبر الموثوق بصدوره.



الفصل الثالث

## موضوع البحث

◀ الولادة حسية لا فلسفية

◀ منهجة البحث

◀ إشكالات أحمد الكتاب

### الولادة حسية لا فلسفية:

قد نفى جُلّ علماء أهل السنة بمذاهبهم الأربعة ولادة الإمام المهديّ أرواحنا فداء، وادّعوا أنّه سيولد في آخر الزمان من نسل الرسول ومن فاطمة بنت الرسول ومن نسل الحسن المجتبي. وقالت الشيعة الاثنا عشرية: ولد وأنّه من نسل الحسين الشهيد السبط.

وقلّ ما تعرض كُتّاب وعلماء الشيعة للإجابة على هذه الشبهة السندية مفصّلاً، فلذا رتّبْتُ هذه المحاولة... ومن الله التوفيق.

ولو قيل: أين الأدلّة التي تُثبت ذلك المدّعى من كتب السنة؟

يُقال: إنّ الأصل عندهم هو عدم ولادته، وأنّه سيولد في آخر الزمان، وقد يكون من ولد فاطمة من نسل الحسن المجتبي السبط،<sup>١</sup> هذا أولاً.

وثانياً: الأصل الثاني عندهم، الاعتراف بوجود المهدي وأنّه من نسل الرسول وأنّه سيخرج في آخر الزمان، هذا ما ثبت في الصحيح من رواياتهم.<sup>٢</sup>

١. معالم السنن: أبي سليمان أحمد بن محمّد الخطابي، وسُنن أبي داود.

٢. أ: نظرة في أحاديث المهديّ: لمؤلفه محمّد الخضر حسين المصري (١٢٩٢-١٣٧٧ هـ) نُشرت في مجلة الهداية الإسلامية (محرم سنة ١٣٦٩ هـ)، يقول: الواقع أنّ أحاديث المهديّ بعد تنقيتها من الموضوع والضعيف القريب منه؛ فإنّ الباقي منها لا يستطيع العالم الباحث على بصيرة أن يصرف عنه نظره، كما يصرفه عن الأحاديث الموضوعية.

وقد صرّح الشوكاني في رسالته بأنّ هذه الأحاديث بلغت مبلغ التواتر، فقال: والأحاديث الواردة في المهديّ التي أمكن الوقوف عليها، منها خمسون، فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلاشك؛ بل يصدق وصف التواتر على ما دونها على جميع



↔ الاصطلاحات المحرّرة في الأصول.

يقول بعض المنكرين لأحاديث المهديّ جملة: إنّ هذه الأحاديث من وضع الشيعة لا محالة، ويردّ هذا بأنّ هذه الأحاديث مروية بأسانيدها، ومنها ما تقصينا رجال سنده، فوجدناهم ممن عرفوا بالعدالة والضبط، ولم يتهم أحد من رجال التعديل والتجريح بتشيع مع شهرة نقدهم للرجال.

ب: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمؤلفه جعفر الحسيني الإدريسي الشهير بالكتاني، فقال: أحاديث المهديّ الموعود المنتظر الفاطمي عن: ١- ابن مسعود؛ أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه. ٢- أم سلمة. ٣- علي بن أبي طالب. ٤- أبي سعيد الخدري. ٥- ثوبان. ٦- قرّة بن أياس المزني. ٧- عبدالله بن الحارث بن جزء. ٨- أبي هريرة. ٩- حذيفة بن اليمان. ١٠- ابن عباس. ١١- جابر بن عبدالله. ١٢- عثمان. ١٣- أبي أمامة. ١٤- عمّار بن ياسر. ١٥- جابر بن ماجد الصدفي. ١٦- ابن عمر. ١٧- طلحة بن عبيدالله. ١٨- أنس بن مالك. ١٩- عبدالرحمن بن عوف. ٢٠- عمران بن حصين. وقد نقل غير واحد عن الحافظ السخاوي أنّها متواترة.

أقول: كلّ ما ذكره الكتاني آنفاً، قد خرّجه من مسانيدِهِ إلّا أنّي ذكرت الصحابة من دون تخريجها للاختصار، فلاحظ.

ج: من جملة من قال بتواتر أحاديث المهديّ من أهل السنّة:

١- الحافظ أبو الحسين محمد بن الحسين الآمدي السجستاني صاحب كتاب مناقب الشافعي، حيث قال: تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله بذكر المهديّ.

٢- الشيخ محمد السفاريني في لوامع الأنوار البهية قال: بلغت روايات المهديّ حدّ التواتر المعنوي فلا معنى لإنكارها، وقد روي ما يفيد مجموعته العلم القطعي، فالإيمان بخروج المهديّ واجب، كما هو مقرّر عند أهل العلم ومدوّن في عقائد أهل السنّة والجماعة.

٣- محمد البرزنجي قال: بلغت روايات المهديّ حدّ التواتر المعنوي، فلا معنى لإنكارها.

٤- القاضي محمد عليّ الشوكاني، قال: الأحاديث الواردة في المهديّ متواترة بلاشك ولا شبهة.

٥- الشيخ صدّيق حسن القنوجي البخاري في الإذاعة، قال: الأحاديث الواردة في المهديّ على

وثالثاً: البحث السندي، وفي كتبهم الرجالية منتفٍ بانتفاء الموضوع  
-ولادة المهدي عليه السلام -.

ثم إن كانت فهي نادرة ولا تكون موطأ قدم ثابت عندنا، حتى لو كان ذلك  
اعترافاً منهم، فهو دليل على صحة مدّعانا، إلا أن المطلوب هو إثبات ولادته  
بروايات صحيحة السند من طرق الشيعة، وهذا معدوم في مصادرهم  
الروائية، فلا يمكن البحث والاعتماد على مصادرهم الروائية والرجالية  
لإثبات ولادة المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ورابعاً: إن صاحب البيت أدري بما فيه، فأهل البيت عليهم السلام هم أعلم بمن  
وُلد وكيف وُلد ومتى وُلد...؟

فالمسألة مسألة شهود وعيان، وليست مسألة عقلية وفلسفية حتى  
تتحمل التحليل العقلي والإثبات الفلسفي والمناظرة الكلامية. أو يُقال: إنها  
مسألة ثبتت بالضرورة الدينية، فالقول الفصل هنا للبحث السنديّ، فلذا

↔ اختلافها كثيرة جداً تبلغ حدّ التواتر.

٦- الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في كتابه «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» ما لفظه: الحاصل  
أن الأحاديث الواردة في المهديّ متواترة.

٧- في تاج الأصول، وهو من الكتب المعتمدة عند أهل العلم من السنّة، يُدرس في الخرطوم  
وأندونيسيا وبعض حوزاتهم الأخرى في دول إسلامية أخرى يُذكر فيه الحديث التالي عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله: يخرج رجل في آخر الزمان اسمه يواطئ اسمي وكنيته كُنيتي، يملأ الأرض  
عدلاً كما ملئت جوراً.

أقول: ألا تكفي هذه الشهادات لكبار علمائهم بضرورة خروج المهديّ لتواتر الأحاديث في ذلك،  
فمن ينكر هكذا تواتر ينكر ضرورة دينية، ويحكم عليه بالكفر عند الفريقين، وهذا ما أثبتناه  
في الأصل الثاني.

أشكل أحمد الكاتب - عبدالرسول - على روايات ولادة المهدي عليه السلام من حيث صحّة سندها عند الشيعة فقط؟

فلو صحّت رواية واحدة سندياً وشهدت بولادة محمّد الحجّة ابن الامام الحسن العسكري، لكفى ذلك حجّة، وتمّ الكلام؛ لأنّ الولادة حسّية لا فلسفية كما أقرّ به.

فنقول: لانسلم انحصار طريق ثبوت الولادة بنصوصها؛ بل الحجّة الدامغة في موضوع الولادة بالإثبات أو النفي كما يثبت بمشاهدة العيان وبحضور القابلة المأذونة، كذلك تثبت بوجود قرائن تُعلن عن ذلك كتوزيع الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام لإرطال من اللحوم على شيعته، وإبلاغهم في السرّ والإعلان بولادة المهديّ ورؤية الشيعة له، وورود الوفود من خارج سامراء لرؤية المهديّ، والتعرّف على وصيّ الحسن العسكري عليه السلام واللقاء به ومُسائلته، فالتثبت من صحّة هذه المقولات يستدعي تحقيقاً سندياً في روايات ولادة المهدي عليه السلام. وهذا هو الذي دفع الكاتب لطرح الشبهات، فلا مدخلية<sup>١</sup> للعقل والفلسفة والتنظير الكلامي والضرورة الدينية، فالقضية

١. هنا لوقيل: بل هي من أمّهات المسائل العقلية والفلسفية، ويرد هنا إشكال لا يبدّ الإجابة عليه، وخلاصته: إن المهديّ هو آخر الأئمة عليهم السلام فكيف علم أهل البيت عليهم السلام جميعاً بولادته؟ وهذا ما تمسك به أحمد الكاتب.

يقال: هذا ما تثبته الروايات الواردة في الباب بعد التحقيق والنظر في السند أولاً. وثانياً: ما عن كفاية الأثر ص ٨٦؛ عن أبي هريرة قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن قوله عزّ وجل: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾. قال صلى الله عليه وآله: جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأئمة، ومنهم مهديّ هذه الأمة.

← ثالثاً: يقول السيد الشهيد الصدر عليه السلام في كتابه بحث حول المهدي: بلغت روايات الخلفاء إثنا عشر أكثر من ٢٧٠ رواية مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنة بما في ذلك البخاري ومسلم والترمذي، ومسند أحمد ومستدرک الحاكم على الصحيحين، وليست الكثرة العددية لهذه الروايات هي الأساس الوحيد لقبولها؛ بل هناك إضافة إلى ذلك مزايا وقرائن تبرهن على صحتها، فالبخاري الذي نقل هذا الحديث كان معاصراً للإمام الجواد والإمامين العسكريين عليهما السلام، وفي ذلك مغزى كبير؛ لأنه يبرهن على أن هذا الحديث قد سُجِّلَ عن النبي صلى الله عليه وآله، قبل أن يتحقق مضمونه وتكتمل فكرة الأئمة الاثني عشر فعلاً، وهذا يعني أنه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثراً بالواقع الإمامي الاثني عشري وإنعكاساً له؛ لأن الأحاديث المزيفة التي تنسب إلى النبي صلى الله عليه وآله، هي إنعكاسات أو تبريرات لواقع متأخر زمنياً لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث، ذلك الواقع الذي يشكل انعكاساً له. فما دمنا قد ملكنا الدليل المادي على أن الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكد من أن الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنما هو تعبير عن حقيقة ربانية نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: إن الخلفاء بعدي اثنا عشر. وجاء الواقع الإمامي الاثنا عشري ابتداءً من الإمام علي عليه السلام وانتهاءً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف. انتهى قول السيد الصدر عليه السلام.

رابعاً: كيف تقول؛ إن الطريق لإثبات الولادة ولادة المهدي عليه السلام منحصر أولاً وبالذات بالطريق والبحث السندي، ثم تأتي الأدلة الأخرى كروايات الثقلين والأرض لا تخلو من قائم لله بحجة: «ومن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، «والخلفاء اثنا عشر كلهم من قريش» كشواهد وقرائن تصلح لإثبات الولادة. فهذه الأحاديث جاءت على لسان النبي صلى الله عليه وآله، فالبخاري كان معاصراً للجواد والعسكريين، وهو خرَّج حديث الخلفاء الاثنا عشر وصحَّحه قبل أن تكتمل فكرة الأئمة الاثني عشر فعلاً، كما استدلَّ على ذلك السيد الشهيد الصدر عليه السلام في كتابه بحث حول المهدي عليه السلام؟

يقال: أمّا حديث: «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة»؛ فالقرآن هو حجة الله القائمة في أرضه

← ولا تخلو منها إلى يوم القيامة، وأمّا أن نعطف الحديث على المهديّ، وبها نثبت ولادته ﷺ مستقلاًّ فغير تامّ، إلاّ بضميمة حديث الثقلين إليها. وسيأتي تفصيله عند الحديث عن حديث الثقلين. وحديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه»؛ فمعرفة الإمام الكلّية تثبت المعنى، وإن كان في زمن صدور الرواية كمعرفة الخلفاء والأئمّة الإثني عشر تصدق في جميع الأزمان من زمن الصدور وإلى زمن الولادة، ولا تختصّ بها وتشمل زمن الغيبة، وإن قيل بولادته في مستقبل الأيام، وهذا الحديث لا يتمّ ولا يكتمل معناه إلاّ بضميمة حديث الثقلين إليه. فالمراد من الحديث، هو على المسلم أن يبحث ويتحقّق ويعرف إمام زمانه وخليفته، وإن لم يكن من الطائفة الشيعية، ولا علاقة ورابطة للحديث بالولادة، إلاّ بضميمة حديث الثقلين إليه.

وحديث: «أنّ الخلفاء بعدي إثنا عشر كلّهم من قريش»؛ هذا الحديث كسابقه، إلاّ أنّه تفصيل لها. وأمّا حديث الثقلين: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»؛ فهذا الحديث ثبتت صحّة سنده وتواتره، فهو دليل قطعي وقاطع على أنّه الإمام الذي يجب معرفته، والخليفة الذي لا يفارق القرآن فهو معه مفسراً له وإن غاب عن الأنظار، فقد قضى أحد عشر خليفة وبقي الثاني عشر فهو لا يفارق القرآن أبداً منذ وفاة الخليفة الحادي عشر.

ومن نافلة القول، يُقال: لو ثبت صحّة سند حديث واحد وكان برتبة التواتر كحديث الثقلين مثلاً، كفى ذلك لإثبات ولادة الخليفة الثاني عشر المهديّ ﷺ الغائب عن الأنظار، ولسنا بحاجة إلى أيّ دليل آخر يضمّ إليه؛ بل هو دليل مستقلّ بحدّ ذاته.

فالبحث السنديّ هو الطريق الصحيح وليس الوحيد، فروايات الغيبة وإثبات الهوية له (عجل الله تعالى فرجه الشريف) من أنّه قرشي هاشمي من أولاد عبدالمطلب ومن ولد أبي طالب، من ولد عليّ بن أبي طالب، من أهل البيت من العترة، من ولد النبيّ، من ولد فاطمة، وأنّه التاسع من ولد الحسين. والأحاديث التي ذكرناها آنفاً باستثناء حديث الثقلين، كلّها قرائن وشواهد قويّة سبقت على لسان النبيّ ﷺ والإمام الصادق وبقيّة أهل البيت ﷺ، فعلم الشيعة بالغيبة، وأنّها غيبتان؛ إحداهما أطول من الأخرى. كلّها أدلّة قويّة تضمّ إلى أدلّة الولادة.

فالحقيقة عندنا، نوعان من الأدلّة: الأولى: صريحة على الولادة وهي حديث كتابنا وإشكالات

- ولادة المهدي عليه السلام - تثبت سلباً أو إيجاباً عن طريق سند الرواية الناقلة لخبر الولادة فقط.

أمّا روايات: «الخلفاء الاثنا عشر وكلهم من قريش»، وحديث «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، فلا تصلح لإثبات ولادة الحجّة عليه السلام مستقلة؛ بل كشواهد وأدلة تضمّ إلى روايات الولادة الصحيحة السند تحقيقاً، وليست الإضافة عكسية إلاّ حديث الثقلين، فهو دليل مستقلّ بحدّ ذاته وحجّة دامغة لإثبات تولّده.

### منهجة البحث:

اعتمدتُ فيه على جمع القرائن وحصر الاحتمال؛ وإلاّ لسقط كثير من رجال السند ولسقطت كثير من الروايات عن الحجّية والاعتبار. فلو قيل: إنّ الراوي الكذائي مجهول كالحسين بن رزق الله، ولم تذكره الكتب الرجالية المعتبرة كرجال النجاشي ورجال الطوسي وفهرسته والمختار من رجال الكشي، لعدم تدوينه أصلاً أو لعدم تأليفه كتاباً، إلاّ أنّك تجده في الكتب الفقهية أو الروائية بنفس الاسم، أو يُذكر بالكنية، أو يذكر من دون ذكر اسم الجدّ أو اللقب، وقد يذكر باسم الموطن أو محلّ الولادة، فيتعدّد عنوان الرجل المجهول.

← أحمد الكاتب في ذلك، وفي مدى صحّة سند تلك الأخبار، فهي أدلة مستقلة في الباب. والثانية: غير صريحة على الولادة؛ بل كما قلنا؛ إنها، وإن كانت أدلة قويّة، فهي قرائن وشواهد تُضمّ إلى الأدلة الأولى إلاّ حديث الثقلين، فهو دليل مستقلّ بحدّ ذاته وحجّة دامغة للمعانند.

هذا كله مع إضافة الخبط في النسخ وخطاً النساخ وحصول السقط والزيادة واضطراب السند، وقد يكون لرجل واحد ثلاث كُنى وتداخل في طبقات الرواة، وقد يكون لشخص واحد سبعة عناوين كما للعبّاس بن عمر بن العباس الفارسي الكوفي الكلواذني من مشايخ النجاشي رجال أسانيد النجاشي وغيره كثير، بحثه البروجردى رحمته سيّد الطائفة في أسانيد علي الكافي والتهذيب ومن لا يحضره و....

وقد أجاد الأستاذ العلامة السيّد الجلال الحسيني في المنهج الرجالي<sup>١</sup> في الوصول إلى المجهول حيث اتخذ طريقة خاصّة في الكشف عن المجهول، وقد اتّبعْتُ كذلك منهجاً مشابهاً لمنهجه قبل اطلاعي على كتابه بسنة أشهر، وذلك بأن نتعرّف على طبقة الراوي من خلال معرفة طبقة الراوي عنه والذي يروي هو عنه. ومن ثمّ مراجعة الكتب الرجالية المعتبرة لمعرفة أجداده وأحفاده وإخوته، إلى هنا يخرج الحسين بن رزق الله عن المجهولية، فنعرف أنّه ينتمي إلى عائلة علمية قد ارتبطت بالأئمة أجداداً وأحفاداً، وهذا واحد من هم.

وبعد ذلك نتعرّف على الراوي عنه في روايتنا المبحوث عنها، ونبحث في الكتب الروائية والفقهية هل توجد له رواية، فيتحصّل لدينا أنّ الرواة عنه، إن كانوا ثقات وأجلاء ومتعدّدين فيقوى احتمال وثاقته؛ فإنّ رواية الأجلّاء عن الراوي المجهول توثيق له ورفع له إلى رتبة الواقفي الثقة كحميد بن زياد الواقفي شيخ النجاشي والفظحي والعامي الصادق الحديث.

ومن ثمّ فرواية الضعيف أو المجهول لو وافقتها رواية، أو روايتان يرويها رواة آخرون معروفون وثقات، واتّحد مضمون الروائتين (رواية الضعيف والمجهول ورواية الثقة) فهذه قرينة أخرى<sup>١</sup> على صدق رواية الراوي الضعيف، ورفع لمرتبه إلى درجة الفطحي والواقفي على أقلّ تقدير، إن لم نقل إلى مرتبة الإمامي، فتقبل روايته؛ لأنّ الكتب الرجالية المعتمدة لم تذكر جميع الرواة، وإنّما ذكرت من كان له تصنيف، أو له أصل من الأصول الأربعمئة.

### طريقة البحث:

أخذنا الراوي وتتبعناه في روايات الكافي وغيبة الطوسي وكمال الدين للصدوق. فإن لم نجد الراوي إلا في أحد الكتب المذكورة، أخذنا ما يطابقها مضموناً في رواية الكتابين الآخرين مع مراعاة وحدة الموضوع فيها، ثمّ تتبّعنا وحقّقنا عن كلّ راوٍ من الرواة، وفي كلّ رواية من تلك الكتب الثلاثة. فالكاتب وإن لم يطلب ولم يُشكّل على بقية الرواة في الرواية الواحدة من تلك الكتب، إلا أنّ طريقة البحث اقتضت منّي أن أتابع كلّ راوٍ في ذلك السند من تلك الرواية، وقد تقتضي المتابعة الركون إلى الكتابين الآخرين في تحقيق روايتها أيضاً، لنعرف من خلالها قوة السند وضعفه.

١. قد يقال: إذا صحّ الخبر الضعيف أو المجهول، وأسندتها عدّة روايات صحيحة السند متطابقة المضمون معها، فسيكون العمل بالخبر الصحيح لا بها، وحينئذٍ لا ينفعنا الخبر شيئاً؟ نعم، يفيدنا في تغيير رتبة الخبر الصحيح وقيّمته العلمية عند التعارض مع خبر صحيح آخر، فيرجح إن فقدت سائر المرجّحات المنصوصة وغيرها بالخبر الضعيف المذكور.



وما نقله أحمد الكاتب<sup>١</sup> عن رجال الطوسي والنجاشي والفهرست في تضعيف راوٍ أو مجهوليته، أو قال عنه مختلق ومهمل ومن الغلاة والمفوضة ويقول بتحريف القرآن، وفيه جميع عيوب الضعفاء و...، فهو حكم ابتدائي كما نعلم، ولا يمكن التعويل عليه إلا بالتحري والتحقق ومتابعة طبقة بمعرفة طبقة الراوي والذي يروي هو عنه، ومتابعات أخرى ذكرها صاحب المنهج الرجالي<sup>٢</sup> الجلالى الحسينى (حفظه الله) وكتاب تصحيح تراثنا الرجالي لسماحة الشيخ الحجة محمدعلي النجار (حفظه الله) ومن يأتي فيما بعد، ليجول بقلم تحقيقه ساحة الأسناد الروائية ورفع الغبش عنها، ويُخرج كثيراً من الروايات عن حالة الجهالة السندية.

وأما قوله: إن الطوسي جاء بعد عصر النواب الأربعة بمائة عام أو أكثر، اعتمد على روايات وأخبار متهاففة تذكر معاجز وهمية صادرة من الغلاة والمشبوهين وذوي المصالح المادية عن كتاب أحمد الكاتب<sup>٣</sup> حقيقة حكايات المعاجز. فيقال: صحيح أن الطوسي جاء بعد عصر النواب بمائة عام أو أكثر الطوسي عليه السلام من الطبقة الثانية عشرة والنواب من الطبقة الثامنة، فكيف يحق له أن ينقل عنهم؟ إن كان ذلك، لاستلزم عدم قبول القرآن والتوراة والكتب القديمة لطول الفترة الزمنية الفاصلة بين زمن صدورها وزماننا.

١. في كتابه المعروف: نظرية الإمامة عند الشيعة وتطور الفكر السياسي من الشورى إلى ولاية الفقيه.

٢. المنهج الرجالي: خاتمة الباب الثاني، ص ٢١٧-٢٣٦.

٣. نظرية الإمامة عند الشيعة وتطور الفكر السياسي من الشورى إلى ولاية الفقيه: ص ٢٣٧.

وهذا باطل بالبداهة بل العكس، فقد ثبتت عند أصحابها بالتواتر والتسالم على مرّ الزمان، وقد قبلها أكابر طوائفهم الخلف عن السلف الصالح، فاتّصال السند ثقة عن ثقة يبرر قبول قول الصادق الثقة الراوي عن السلف، فالروايات المحقّقة في هذا البحث نقلها الشيخ الطوسي رحمته، وهي التي أشكل عليها الكاتب لم تكن مرسلة؛ بل بعدتها العشرة كلّها مسندة ومتّصلة بالسلف الصالح فلا انقطاع بين عصره والسلف، وإن كان الفاصل الزمني مائة عام فالاتّصال السندي يُلغى الفترة. هذا مضافاً إلى أن كثيراً من الروايات المرسلة ستصبح حجّة، ويرجّح بعضها على الرواية المسندة؛ لأنّ المرسل علم من الأعلام فيرجّح قوله على الآخرين، مضافاً إلى ما بيّناه<sup>١</sup> في ثنايا البحث - بحث الإرسال -.

وأما قوله: روايات متهافئة تذكر معاجز وهمية، فتنتفي بتصحيح سند تلك الروايات، وقد يكون مضمون تلك الروايات ليس فيها أيّ شمة من الغلوّ والتفويض والقول بالتحريف إلا ما كان نابعاً عن فهمه القاصر للرواية التي تحيطها عوامل ترتبط بنفس الرواية، وعوامل خارجية أخرى ترتبط بالوضع السياسي آن ذاك وفهم الرجالي أحمد بن الحسين الغضائري (الابن)، وتعتبر اليوم من ضرورات المذهب وقد لا يفهم منه الغلوّ والتفويض والتحريف<sup>٢</sup>.

١. بحث الإرسال - التضعيفات السندية - ص ١١ و ١٢.

٢. راجع المنهج الرجالي: الباب الأوّل: التضعيف بالغلوّ، ص ٨٩؛ حيث صرّح السيّد البروجردي بقوله: لا يلتفت إلى كثير ممّا يُنسب إلى الأصحاب من الغلوّ والإفراط.

وكذلك نقله رواية كامل بن ابراهيم المدني خطأً عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وعن أحمد بن عليّ الرازي، عن كامل بن ابراهيم المدني الذي يقول: إنه دخل على الإمام العسكري عليه السلام. لكن الصواب هو<sup>١</sup> من كتاب الغيبة للطوسي: نقل الفزاري عن محمد بن جعفر بن عبدالله، عن أبي نعيم محمد بن أحمد الأنصاري، عن كامل بن ابراهيم المدني.

وفي رواية أخرى، ينقل الطوسي رحمته عن محمد بن علي، عن علي بن عبدالله بن عائذ الرازي، عن الحسن بن وجناء النصيبي، قال: سمعتُ أبا نعيم محمد بن أحمد الأنصاري، وذكر مثله.

فالرازي أحمد بن علي لم ينقل مباشرة عن كامل بن ابراهيم المدني، لافي الرواية الأولى ولا الثانية، وإنما الناقل للرواية (عن) كامل المدني، هو أبو نعيم الأنصاري في الروایتين، هذا أولاً.

وثانياً: الموجود في الرواية الثانية هو علي بن عبدالله بن عائذ الرازي، وليس الرازي أحمد بن علي كما توهم. أكان ذلك منه سهواً أم عمداً، فإنني أحمله على أحسن الظن... والله الهادي.

وثالثاً: إن الفزاري والرازي أحمد بن عليّ لم يرويا مباشرة عن كامل بن ابراهيم المدني، كما يوهم نقل الكاتب لرواية الطوسي، ونحن في القرن الحادي والعشرين، فكيف بالأعصار الماضية وملاساتها ولم يعين رقم الرواية ولا الصفحة من غيبة الطوسي، ونقله يوهم أن الثلاثة في طبقة واحدة

[الفزاري عن كامل، والرازي عن كامل]، وهذا خلاف التحقيق فيهما من طبقتين مختلفتين.

ورابعاً: عدم وجدان رواية واحدة ينقل فيها أحمد بن علي الرازي عن كامل بن ابراهيم المدني.

فلماذا هذا التدليس؟

يُضاف إلى ذلك: أنّ الطوسي ينقل كثيراً عن الرازي أحمد بن علي؛ لكن الكاتب اختار خضيب الأيادي الغالي الرازي أحمد بن علي وضلّ يُناور عليه. وترك الرازي أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي، شيخ الشيخ الطوسي رحمته الثقة الممدوح، فترجيحه وانتقاؤه لخضيب الأيادي دون ابن شاذان بلا مرجح.

فلو حملناه على محمل حسن، نقول: إنّ الشبه الحاصل بين اسميهما (الرازي أحمد بن علي) أوقعه في الوهم.

فكيف بالطوسي رحمته يترك الرواية عن شيخه وينقل عن الغالي الذي ضعفه هو رحمته، ثمّ إن كان كذلك، فكيف به رحمته وهو يروي روايات كثيرة عنه؟!

إشكالات أحمد الكاتب<sup>١</sup>

هذا، وقد رتبتُ إشكالات الكاتب بما يقرب من اثني عشر رواية ولم أقصد في الترتيب، الإجابة عمّا هو سهل، وإنّما أخذت روايات حكيمة الخمسة، ورواية الرجل الفارسي السادسة، ورواية يعقوب بن منقوش، ورواية عثمان العمري، ورواية ظريف ونسيم الخادمين، ورواية كامل بن ابراهيم المدني، ورواية أبو الأديان البصري، ورواية العروضي الآبي القمي، هذه اثنتا عشرة رواية، ومن بقي من الرواة الذين أشكل عليهم الكاتب ولم نتطرق إليهم في البحث، كان ذلك لسعة البحث وضيق الوقت ولم يكن مقصوداً للسهولة.

## أولاً: «رواية حكيمة»

أ) ينقل الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة<sup>٢</sup> قصة ولادة المهدي بطريقتين:

الطريق الأول: عن محمد بن الحسن بن الوليد، قال حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن رزق الله، قال: حدثنا موسى بن محمد بن القاسم، قال: حدثتني حكيمة...

الطريق الثاني: عن الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن اسماعيل، قال: حدثني محمد بن ابراهيم الكوفي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الطهوي، عن حكيمة...

١. نظمها ونقلتها من كتابه «نظرية الإمامة عند الشيعة وتطور الفكر السياسي من الشورى إلى ولاية الفقيه» في بحث ص ٢١٨-٢٢٥ تحت عنوان: «الثاني: تقييم سند الروايات التاريخية».

٢. إكمال الدين للصدوق: ص ٤٢٤.

ب) ينقل الشيخ الطوسي في الغيبة رواية حكيمة بعدة طرق:<sup>١</sup>  
 الطريق الأول: عن ابن أبي جئد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن  
 الصفار محمد بن الحسن القمي، عن أبي عبدالله المطهري، عن حكيمة...  
 الطريق الثاني: عن ابن أبي جئد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن  
 محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن حمويه الرازي، عن الحسين بن  
 رزق الله، عن موسى بن محمد، عن حكيمة...

الطريق الثالث: عن أحمد بن علي الرازي، عن محمد بن علي، عن علي  
 بن سميع بن بنان، عن محمد بن علي بن أبي الداري، عن أحمد بن محمد،  
 عن أحمد بن عبدالله، عن أحمد بن روح الأهوازي، عن محمد بن ابراهيم،  
 عن حكيمة...

الطريق الرابع: عن أحمد بن علي الرازي، عن محمد بن علي، عن  
 حنظلة بن زكريا قال: حدثني الثقة عن محمد بن بلال، عن حكيمة....  
 الطريق الخامس: عن جماعة من الشيوخ، عن حكيمة....

ثانياً: «رواية رجل من فارس»

ينقل قصة ولادة المهدي في: الكافي<sup>٢</sup> للكليني<sup>٣</sup>، إكمال الدين<sup>٣</sup>  
 للصدوق<sup>٤</sup>، كتاب الغيبة<sup>٤</sup> للطوسي<sup>٥</sup>، والغيبة للصدر<sup>٥</sup>.

٢. الكافي للكليني: ج ١، ص ٣٢٩.

١. غيبة الطوسي: ص ١٣٨ - ١٤٦.

٤. الغيبة للطوسي: ص ١٤٠.

٣. إكمال الدين للصدوق: ص ٤٣٥.

٥. الغيبة للصدر: ص ٢٨٥.

## ثالثاً: «رواية يعقوب بن منقوش»

ينقل قصة ولادة المهدي في إكمال الدين للصدوق وسند الرواية كالاتي:  
 عن أبي طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي، عن جعفر بن  
 محمد بن مسعود، عن أبيه محمد بن مسعود العياشي، عن آدم البلخي، عن  
 علي بن الحسن بن هارون الدقاق، عن جعفر بن محمد بن عبدالله بن القاسم  
 عن يعقوب بن منقوش....

## رابعاً: «رواية عثمان بن سعيد العمري»

ينقل قصة الولادة، الصدوق في إكماله،<sup>١</sup> والطوسي في كتاب الغيبة،<sup>٢</sup>  
 فيسند الرواية جماعة فيهم العمري عثمان بن سعيد ومعاوية ابن حكيم  
 ومحمد بن أيوب، فإن الصدوق والطوسي يرويانها عن جعفر بن محمد بن  
 مالك الفزاري.

## خامساً: «رواية نسيم وطريف أبي نصر الخادمين»

ينقل القصة الصدوق عن المظفر السمرقندي (المهمل)، عن العياشي  
 (الضعيف)، عن آدم البلخي (الغالي المفوض).

## سادساً: «رواية اسماعيل النوبختي»

ينقل القصة الطوسي عن أحمد بن علي الرازي، وهذا ما يُضعفه الطوسي  
 والنجاشي وابن الغضائري.

## سابعاً: «رواية كامل بن ابراهيم المدني»

ينقل الرواية الطوسي عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، عن أحمد بن  
 علي الرازي، عن كامل بن ابراهيم المدني....

١. إكمال الدين للصدوق: ص ٤٣٥. ٢. الغيبة للطوسي: ص ٢١٧.

## ثامناً: «رواية أبو الأديان البصري»

ينفرد الصدوق بنقلها ويُرسِلها بدون سند حيث يقول: وحدث أبو الأديان... [بالرغم من أن بينهما مائة عام].

## تاسعاً: «رواية وفد قم والجبال إلى سامراء»

ينقلها الصدوق، وفي سندها أحمد بن الحسين الآبي العروضي وأبو الحسين ابن زيد بن عبدالله البغدادي، عن سنان الموصلي عن أبيه....

## عاشراً: «رواية سعد بن عبدالله القمي»

ينقلها الصدوق عن النوفلي الكرمانلي، عن أحمد بن عيسى الوشاء البغدادي، عن أحمد بن طاهر القمي....

إلى هنا لم تنته إشكالات الكاتب؛ بل يضم إليها المطلب الرابع، وهو التحقيق في شهادة النواب الأربعة، إلا أنني استقصيتُ وبحثتُ الروايات إلى رواية سعد بن عبدالله القمي مُتسلسلاً في ذلك.

هذا، وقد أشكل الكاتب على رجال سند الروايات المبحوثة بما يلي:

١. الحسين بن رزق الله [شخص مجهول أو مُخْتَلَق، لا وجود له في تراجم

الرجال].

٢. موسى بن محمد بن القاسم [مُهْمَل].

٣. محمد بن عبدالله الطهوي [يُحْتَمَل اختلاقه من قبل بعض الرواة

ولا وجود له في تراجم الرجال، فهو مجهول على أي حال].

٤. محمد بن حمويه الرازي (مجهول).

٥. أحمد بن علي الرازي (ضعيف مغالي).



٦. أحمد بن روح الأهوازي (مجهول).
٧. جماعة من الشيوخ، عن حكيمة (مُرسلَة ساقطة عن الحجية والاعتبار).
٨. حنظلة بن زكريّا (لا يقول الطوسي حمزة بن زكريّا الذي يضعفه النجاشي).
٩. محمّد بن علي بن بلال (أحد أدعياء الوكالة عن المهدي).
١٠. المظفر السمرقندي (عدم وجود شخص بهذا الاسم في تراجم الرجال).
١١. العياشي (يروى عن الضعفاء كثيراً، وهو يقول بتحريف القرآن في تفسيره بصراحة).
١٢. آدم البلخي (يقول بالتفويض وهو من الغلاة).
١٣. علي بن الحسن بن هارون الدقاق (مُهمل واختلاف اسم والده بين الحسن والحسين).
١٤. جعفر بن محمّد بن عبدالله بن القاسم (مجهول).
١٥. يعقوب بن منقوش (مُهمل، لا اضطراب اسم والده بين منقوش ومنقوش ومنقوس).
١٦. رجل من فارس (اسم الراوي غير معروف، فتسقط الرواية ولا حاجة للتوقف عندها).
١٧. أبو الأديان البصري (مختلق من بعض الرواة).
١٨. أحمد بن الحسين الآبي العروضي (مجهول لا وجود له في تراجم الرجال).

١٩. [أبو] الحسين [ابن] زيد بن عبدالله البغدادي (مجهول مع اضطراب اسم البغدادي).

٢٠. سنان الموصلي (مجهول، لا وجود له في تراجم الرجال).

٢١. عثمان بن سعيد العمري (ضعيف).

٢٢. جعفر بن محمد بن مالك الفزاري (من الغلاة، كذاب متروك الحديث، وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه).

وبقي من رجال سند الروايات الذين ضعفهم، وأشكل عليهم ما يقرب من اثني عشر رجلاً لم نتطرق إليهم في بحثنا.

أختتم حديثي في هذا الفصل متبرّكاً بمقولة سيدي ومولاي الإمام ثامن الخلفاء الاثني عشر أبو الحسن الرضا عليه السلام.

أخبرنا محمد بن يعقوب قال: حدثنا أبو القاسم بن العلاء الهمداني، رفعه عن عبدالعزیز بن مسلم، قال: كنا مع [مولانا] الرضا عليه السلام بمرو، فاجتمعنا وأصحابنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مقدمنا، فأداروا أمر الإمامة وذكروا كثرة الاختلاف فيها، فدخلت على سيدي [الرضا عليه السلام] فأعلمته خوض الناس في ذلك، فتبسّم عليه السلام ثم قال: يا عبدالعزیز! جهل القوم وخدعوا عن آرائهم؛ إن الله تبارك اسمه لم يقبض رسوله صلى الله عليه وآله حتى أكمل له الدين، فأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كلّ شيء... وأنزل [عليه] في حجة الوداع، وهي آخر عمرة «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام

ديناً» وأمر الإمامة من تمام الدين... هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة، فيجوز فيها [اختيارهم]؟

إنّ الإمامة أجلّ قدراً وأعظم شأنًا وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بأرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم. إنّ الإمامة [منزلة] خصّ الله بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوة والخلة مرتبة ثالثة وفضيلة شرّفه بها وأشاد بها ذكره، فقال عزّ وجلّ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾. فقال الخليل سروراً بها: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾؟! قال الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. فأبطلت هذه الآية إمامة كلّ ظالم إلى يوم القيامة... فلم تزل في ذرّيته يرثها بعض عن بعض قرناً فقرناً حتى ورثها النبي صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>١</sup> فكانت له خاصّة فقلّدها عليّاً بأمر الله عزّ وجلّ على رسم ما فرضه الله، فصارت في ذرّيته الأصفياء....

إنّ الإمامة هي منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء، إنّ الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله، ومقام أمير المؤمنين وميراث الحسن والحسين عليهما السلام. إنّ الإمامة زمام الدين ونظام أمور المسلمين وصلاح الدنيا وعزّ المؤمنين. إنّ الإمامة هي أسّ الإسلام النامي وسنامه وفرعه السّامي. بالإمام [تمام الصلاة والزكاة والصيام، والحج والجهاد، وتوفير الفیء والصدقات و...] إمضاء الحدود والأحكام ومنع الثغور والأطراف. الإمام يُحلّ حلال الله ويُحرّم حرام الله ويقيم حدود الله... الإمام واحد دهره، لا يُدانيه أحد، ولا يعادله عالم،

ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل، كَلَّه من غير طلب منه له ولا اكتساب؛ بل اختصاص من المفضل الوهَّاب... وعييت البلغاء عن وصف شأن من شأنه أو فضيلة من فضائله، فأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يُوصف بكَلَّه، أو يُنعت بكنهه، أو يُفهم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه ويغني عنه.

هذا، وقد اعتمدنا في البحث على الكتب الرجالية المعتبرة عند الشيعة، وهي: رجال الطوسي وفهرسته، ورجال النجاشي، واختيار معرفة الرجال للطوسي (عن كتاب رجال الكشي)، وطبقات أعلام الشيعة لأغا بزرك الطهراني، وأسانيد رجال أو طبقات رجال التهذيب لسيد الطائفة البروجردي رحمته، وجامع الرواة للأردبيلي، وتنقيح المقال، ومجمع الرجال، وفهرست الشيخ منتجب الدين الرازي، ومسند الإمام العسكري، ورجال العلامة الحلِّي، ورجال ابن داود، ومعجم الثقات. ومن الكتب الروائية: الكافي، وإكمال الدين، وغيبة الطوسي، وغيبة النعماني، ومعاني الأخبار، وتفسير فرات الكوفي.

الفصل الرابع

## رواية من مدرسة أهل البيت عليهم السلام

◀ الف: رواية الصدوق رحمته الله

◀ ب: رواية الطوسي رحمته الله

رواية من مدرسة أهل البيت عليهم السلام

رواية عثمان بن سعيد العمري

أ) رواية الصدوق: <sup>١</sup>

ثنا محمد بن علي بن ماجيلويه قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال: حدثني معاوية بن حكيم ومحمد بن أيوب بن نوح ومحمد بن عثمان العمري عليهم السلام، قالوا: عرض علينا أبو محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام، وتحن في منزله وكنا أربعين رجلاً، فقال: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم، أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا. أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد عليه السلام.

محمد بن علي بن ماجيلويه

النجاشي: <sup>٢</sup> محمد بن أبي القاسم عبيد بن عمران الجنابي البرقي، أبو عبدالله، الملقب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقب بNDAR، سيد من أصحابنا القميين، ثقة عالم فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبدالله البرقي على ابنته، وابنه علي بن محمد منها وكان أخذ عنه العلم والأدب.

له كتب منها: كتاب المشارب؛ قال، أبو العباس: هذا كتاب قصد فيه أن يعرف حديث رسول الله صلى الله عليه وآله. وكتاب الطب، وكتاب تفسير حماسة أبي تمام.

١. إكمال الدين للصدوق: ج ٢، ص ٤٢٥، باب من شاهد القائم عليه السلام. طبعة جامعة المدرسين قم.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٥٠.

أخبرنا أبي علي بن أحمد قال: ثنا محمد بن علي بن الحسين، قال: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه، قال: ثنا أبي علي بن محمد عن أبيه محمد بن أبي القاسم.

طبقات أعلام الشيعة: <sup>١</sup> محمد بن علي بن ماجيلويه ابن أبي القاسم عبداً لله الملقب ببندار ابن عمران الجنابي البرقي، هو من مشايخ الصدوق أيضاً، وأكثر عنه في «الأمال» وغيره، وهو ابن أخي أبي عبدالله، بن أبي القاسم، ويروي عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي كما في أكثر أسانيد في «الأمال». يقول الصدوق: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه قال: حدثنا عمي محمد بن أبي القاسم قال: حدثنا أحمد بن أبي عبدالله، وفي بعضها محمد بن علي القرشي، أو الكوفي أو الصيرفي بدل أحمد بن أبي عبدالله.

ويروي صاحب الترجمة عن ابن عمه المذكور أيضاً، وهو علي بن محمد بن أبي القاسم كما في المجلس العاشر من «الأمال»، حدثنا محمد بن علي قال: حدثنا علي بن محمد بن أبي القاسم عن أبيه، عن محمد بن أبي عمر العدني بمكة.

ويروي عن علي بن محمد، هذا بعض مشايخ الصدوق مثل: علي بن عيسى والحسن بن حمزة الطبري (المتوفى ٣٥٨ هـ.ق).

ويروي صاحب الترجمة أيضاً عن علي بن إبراهيم القمي، وعن محمد بن يحيى العطار، كما يروي عن محمد بن يحيى العطار ولد صاحب

١. طبقات أعلام الشيعة للطهراني: القرن الرابع، ص ٢٩٢.

الترجمة، وهو يحيى بن محمد بن علي ماجيلويه الذي هو أيضاً من مشايخ الصدوق. قال في المجلس الحادي والثمانين: حدثنا يحيى بن محمد بن علي بن ماجيلويه قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار... الخ. وروى عن صاحب الترجمة محمد بن علي بن أحمد بن هشام القمي، أبو جعفر [جنح لم].

معاني الأخبار: <sup>١</sup> محمد بن علي ماجيلويه القمي، من مشايخ الصدوق الابن.

معجم الثقات: <sup>٢</sup> (محمد بن أبي القاسم عبيدالله بن عمران) الجنابي البرقي ماجيلويه، ويلقب أبوه ببندار، ثقة (من الطبقة السابعة). رجال الطوسي: <sup>٣</sup> محمد بن علي بن ماجيلويه، روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.

تنقيح المقال: <sup>٤</sup> محمد بن علي ماجيلويه من تلاميذ الكليني. أقول: ظهر من خلال ترجمة النجاشي وصاحب طبقات أعلام الشيعة ومعجم الثقات ورجال الطوسي وتنقيح المقال؛ أن الشيخ المترجم له: محمد بن علي ماجيلويه ثقة، عالم فقيه و...، وأكثر الصدوق الابن الرواية عنه في كتابه الأمالي من دون واسطة، إلا أن النجاشي عنونه باسم محمد بن أبي القاسم. والصدوق عنونه باسم محمد بن علي بن ماجيلويه (الأمالي)،

١. معاني الأخبار للصدوق: برقم ٢١٣، طبعة الجامعة، الرقم ١٥٧.

٢. معجم الثقات: ص ١٠٠، برقم ٦٧٠. ٣. رجال الطوسي: ص ٤٩١، باب [لم].

٤. تنقيح المقال: الطبعة الحجرية، باب محمد.



وباسم محمد بن علي ماجيلويه (كمال الدين). وطبقات الأعلام عنونه باسم محمد بن علي ماجيلويه. والطوسي عنونه باسم محمد بن علي بن ماجيلويه. وصاحب التنقيح عنونه باسم محمد بن علي ماجيلويه.

فهل هذه العناوين والأسماء هي ترجمة لشخص واحد؟ فيقال: إن ترجمة النجاشي هي لمحمد بن أبي القاسم العالم الثقة، وأمّا المترجم له في رواية الصدوق الثامنة، هو محمد بن علي بن ماجيلويه، وهذا ترجمه النجاشي بوضوح في آخر ترجمة محمد بن أبي القاسم، فقال: أخبرنا أبي علي بن أحمد (قال: حدثنا محمد بن علي بن الحسين (يعني الصدوق الابن) قال: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه، قال: حدثنا أبي علي بن محمد عن أبيه محمد بن أبي القاسم. [النجاشي: ص ٢٥٠].

فظهر من هذه الترجمة وغيرها من التراجم، أنّ محمد بن علي ماجيلويه [خ بن ماجيلويه كما ذكر في التراجم] ينقل عن أبيه علي بن محمد، ومحمد هذا (الجدّ الأوّل) يلقّب بماجيلويه ويكنّى بأبي عبدالله ينقل عن أبيه عبيد [عبيدالله خ] المكنّى بأبي القاسم والملقب ببندار (الجدّ الثاني) فيكون الاسم كالتالي؛ محمد (الحفيد) يكنّى بأبي عبدالله ويلقب بماجيلويه نسبة إلى جدّه ينقل عن أبيه علي، وعلي هذا ينقل عن أبيه محمد، ومحمد هذا يلقّب بماجيلويه ينقل عن أبيه عبيد [خ عبيدالله] المكنّى بأبي القاسم والملقب ببندار.

فالاسم الكامل للمترجم له هو: <sup>١</sup> محمد (الحفيد) بن علي بن محمد بن

١. قد يقال: هذا غير صحيح؛ لأنّ روايته عند الصدوق عن محمد بن يحيى العطار، وروايته عند

عبيد [خ عبيدالله] بن عمران الجنابي البرقي القمّي، المعروف بماجيلويه. وأمّا ابن بندار ماجيلويه [هو محمّد بن أبي القاسم]، وابن بندار هذا غير محمّد بن بندار بن عاصم الذهلي أبو جعفر القمّي، فلهذا صار التفريق بينهما

← النجاشي عن أبيه، ومحمّد بن علي ماجيلويه مشترك بين اثنين: أحدهما من ذكر أعلاه بالاسم الكامل، وهو حفيد محمّد بن أبي القاسم. والآخر: محمّد بن علي بن أبي القاسم ابن أخي محمّد بن أبي القاسم [ابن عمّ والد الأوّل] وكلاهما من طبقة واحدة ومن مشايخ الصدوق، والتمييز بينهما بالمرويّ عنه، فإن كانت روايته عن أبيه، فهو الأوّل. وإن كانت عن ابن عمّه، فهو الثاني. وإن كان عن غيرهما، فهو مشترك بين الاثنين، ولا يمكن التمييز. وفي المقام الرواية عن محمّد بن يحيى، وفي المقام نكات دقيقة جداً خفيت على كثير من علمائنا رضوان الله تعالى عليهم، لا مجال لتدقيقها. وإتّما ذكر ذلك كخلاصة يمكن اعتمادها بثقة مطلقة.

فيقال: إن الذي ثبت وظهر عندنا من خلال ترجمة النجاشي ورواية الصدوق والطبقات ومعاني الأخبار، أنّ الحفيد (محمّد) يروي عن محمّد بن يحيى العطار وأخرى عن أبيه، وعن عمّه (محمّد)، وابن عمّه (علي)، وعلي بن ابراهيم القمّي. وهو تلميذ الكليني وشيخ الصدوق الابن، وابنه يحيى شيخ الصدوق الابن كذلك.

وكذلك: فإنّ ماجيلويه (محمّد) بن أبي القاسم له أولاد (محمّد وعلي) وما أشار إليه في الطبقات [ابن أخي أبي عبدالله بن أبي القاسم]، فهو محمّد يروي عن عمّه (أبي عبدالله) محمّد بن أبي القاسم. إذن: من هذا الذي يروي عن عمّه محمّد؟ هو الحفيد محمّد بن علي بن محمّد (ماجيلويه) يروي عن عمّه محمّد، ولهذا العمّ ولد اسمه علي، يروي عنه ابن عمّه محمّد صاحب الترجمة.

وبعبارة أخرى: لماجيلويه (محمّد الجدّ) وحسب ترجمة صاحب الطبقات ولدين محمّد وعلي؛ فإنّ محمّد الحفيد ابن لعلي. فالحفيد محمّد: يروي عن أبيه علي عن محمّد الجدّ (ماجيلويه)، النجاشي ص ٢٥٠؛ وكذلك يروي عن ابن عمّه علي وعن عمّه محمّد بن محمّد الجدّ (ماجيلويه). طبقات الأعلام للطهراني: القرن الرابع، ص ٢٩٢. فإن رفضت مقولة صاحب الطبقات، فسنقول لك: نكتفي بترجمة النجاشي ومعاني الأخبار ومعجم الثقات، فيظهر لك أنّه ثقة ومن مشايخ الصدوق الابن.

بأن سُمِّي الأول وعرف بماجيلويه وعرف الثاني (الذهلي) بابن بندار. ولعلَّ ترجمة النجاشي كانت لابن بندار (محمد بن أبي القاسم) المعروف بماجيلويه، لا الحفيد.

### محمد بن يحيى العطار

النجاشي: <sup>١</sup> محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين كثير الحديث، له كتب منها: كتاب مقتل الحسين عليه السلام، وكتاب النوادر. أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن ابنه أحمد، عن أبيه بكتبه.

أقول: إذا كنّا نقبل قول النجاشي بقوله: أخبرني عدّة من أصحابنا، فما الضير في قبول قول الطوسي حينما يقول بالعدّة.

إن المترجم له من الوثوق والأعلمية يكفي ما ذكره عنه النجاشي، ويغني عن ذكر بقيّة تراجم الرجال، حيث إن الكليني في كافيه ينقل عنه كثيراً ويصدّره السند.

رجال الطوسي: <sup>٢</sup> روى عنه الكليني، قمي كثير الرواية.

طبقات أعلام الشيعة: <sup>٣</sup> يروي عنه الكليني في كتابه كثيراً، ويروي عنه أيضاً ولده أبو علي أحمد بن محمد بن يحيى العطار، وهو يروي عن أحمد بن محمد بن عيسى. يكنى أبو جعفر القمي شيخ الأصحاب في زمانه، ثقة.

خاتمة المستدرك: <sup>٤</sup> وهو من مشايخ الشيخ أبوالحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (الأب).

١. رجال النجاشي: ص ٢٥٠. ٢. رجال الطوسي: ص ٤٩٥، باب [لم].

٣. طبقات أعلام الشيعة للطهراني: ص ٣١٤، القرن الرابع.

٤. خاتمة المستدرك: الطبعة الحجرية ج ٣، ص ٤٥٤؛ الطبعة الحديثة، ج ٢١.

### جعفر بن محمد بن مالك الفزاري

رجال الشيخ: <sup>١</sup> جعفر بن محمد بن مالك كوفي ثقة ويضعفه قوم، روي في مولد القائم عليه السلام أعاجيب.

فهرست الطوسي: <sup>٢</sup> جعفر بن محمد بن مالك، له كتاب النوادر، أخبرنا به جماعة من أصحابنا عن أبي محمد هارون بن موسى التعلكبري، عن أبي علي بن همام، عن جعفر بن محمد بن مالك.

تفسير فرات الكوفي: <sup>٣</sup> ينقل كثيراً عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وهو عنده ثقة؛ فعند تفسيره الآيات يكون أول نقله عن المترجم له، ومن ثم يدرج على التفاسير الأخرى والنقل عنها، ولا يكاد يخلو تفسير فرات الكوفي عند تفسيره للآيات من ذكر جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، فهو شيخ فرات الكوفي.

أما فرات بن ابراهيم بن فرات الكوفي: هو الشيخ أبو القاسم فرات بن ابراهيم بن فرات الكوفي من أعلام الغيبة الصغرى، كثير الحديث، كثير الشيوخ من معاصري ثقة الإسلام الكليني والحافظ ابن عقدة وابن ماتي وغيرهم، كان عصره زاخراً بالعلم والعلماء، غير أن صفحات التاريخ لم تنقل إلينا من حياته شيئاً ولم تفرد له الكتب الرجالية التي بأيدينا له ترجمة لا بقليل ولا كثير ولم تذكره حتى في خلال التراجم، والسبب ربما يعود إلى

١. رجال الشيخ: باب [لم]، ص ٤٥٨.

٢. فهرست الطوسي: ص ٤٣، برقم ١٣٦، باب جعفر.

٣. تفسير فرات الكوفي: تحقيق محمد كاظم، مؤسسة النشر والطبع التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامية في إيران، طبع سنة ١٤٢٠ هـ.

أنه لم يكن إمامياً حتى تهتم الإمامية به ولم يكن سنياً حتى تهتم السنة به؛ بل هو من الوسط الزيدي.

وأما اسمه واسم أبيه وجدّه فقد تردّد كثيراً في أسانيد هذا الكتاب، وشواهد التنزيل وكتب الشيخ الصدوق والمجموعة التفسيرية المعروفة بتفسير القمي، وفضل زيارة الحسين لابن الشجري.

ومشاخه يناهزون المائة والرواة عنه فلا يتجاوز عددهم العشرة.

وفي طبقات أعلام الشيعة: <sup>١</sup> أن الصدوق الابن (٣٨١) يروي عن فرات بن ابراهيم بن فرات الكوفي بواسطة واحدة في تصانيفه، وهو محمد بن الحسن بن سعيد الهاشمي، وقد روى عنه كثيراً في «الأمالي» وفي كتابه الزهراء، كما نقل عنه ابن طاووس في كتاب اليقين.

وأما فرات الكوفي، فيروي عن محمد بن أحمد بن علي الهمداني، الحسين بن سعيد الأهوازي الثقة، جعفر بن محمد بن مالك الفزاري المربي لأبي غالب الزراري (٢٨٥-٣٦٨)، عبيد بن كثير (المتوفى سنة ٢٩٤)، جعفر بن محمد بن سعيد الأحمسي، جعفر بن محمد بن مروان السدي.

فظهر وثاقة وجلالة الراوي والمحدث المكثّر للحديث، فرات بن ابراهيم الكوفي<sup>٢</sup> الزيدي المذهب، حيث نقل الشيخ الصدوق الابن عنه كثيراً.

١. طبقات اعلام الشيعة: القرن الرابع، ص ٢١٦.

٢. قد يقال: متى كان صاحب تفسير الفرات من الأجلّاء؟ وبما أنه روى كثيراً في تفسيره عن الفزاري، سيوثق بذلك؟! فيقال: نعم، أوضح صاحب الطبقات وثاقته برواية الصدوق الابن عنه كثيراً في الأمالي، وفي كتابه الزهراء وغيرها من التصانيف، كما روى عنه ابن طاووس،

ويذكره النجاشي: <sup>١</sup> جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن سابور، مولى أسماء بن خارجة بن حصن الفزاري كوفي، أبو عبدالله، كان ضعيفاً في الحديث، قال: أحمد بن الحسين (ابن الغضائري) كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل. وسمعتُ من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي همام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري، وليس هذا موضع ذكره. له كتاب غرر الأخبار، وكتاب أخبار الأئمة ومواليدهم، وكتاب الفتن والملاحم، أخبرنا عدة من أصحابنا عن أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، عن محمد بن همام عنه بكتبه، وأخبرنا أبو الحسين بن الجندي عن محمد بن همام عنه.

ويذكره صاحب طبقات أعلام الشيعة: <sup>٢</sup> عند ترجمته لأبي غالب الزراري، أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان... فيقول أبو غالب: سمعت بعد ذلك عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري البزاز الكوفي، وهو الذي

→ وصاحب تفسير القمي. ومشايخه يناهزون المائة، وهو من أعلام الغيبة الصغرى، ومن معاصر الكليني والحافظ ابن عقدة، فلم يخرج في حقه تضعيف ولا ذم ولا لعن في تلك الفترة - حيث إنها خرجت علي أيدي السفراء من الذم واللعن في حق بعض من الرواة -

أما وثيقة ابن مالك الفزاري، فلا يقتصر علي رواية صاحب تفسير الفرات عنه كثيراً؛ بل سيأتي توثيقه عند التحقيق في ترجمته، كما أنه ليس من الحكمة والعقلانية في شيء، أن يروي الثقة الجليل روايات كثيرة عن المجهول أو المختلق أو الضعيف؟! نعم، قد يروي الثقة الجليل رواية واحدة أو عدة روايات عن الراوي الضعيف أو...، لحيشته خاصة يعرفها الثقة الجليل. فرواية الأجلء عن شخص، مضافاً إلى رواية واحد أو اثنين من هولاء عنه وبكثرة. ألا يعني ذلك توثيقه بأعلى درجاتها؟

١. رجال النجاشي، ص ٨٨.

٢. طبقات أعلام الشيعة: ترجمة أحمد بن محمد بن سليمان الزاري، القرن الرابع، ص ٥٣.

ربّاني؛ لأنّ جدّي محمّد بن سليمان حين أخرجني من الكتاب جعلني في  
البزازين عند الحسين بن علي بن مالك أحد فقهاء الشيعة وزهادهم، وهو ابن  
عمّ جعفر المذكور.

فهكذا شخصية، لم يذكر مرّيه وأستاذه (جعفر بن محمّد بن مالك  
الفزاري) بسوء، ولم يقل عنه أنّه فاسد المذهب وضعيف ويضع الحديث  
وضعاً، وقد سمع عنه الحديث كما سمع عن الأجلّاء أحمد بن إدريس شيخ  
النجاشي والعاظمي ومحمّد بن جعفر البزاز، فالغضائري الأب كان تلميذاً  
للزاري<sup>١</sup> لم يذكر الفزاري بسوء ولا اتّهمه، إلاّ أن أحمد بن الحسين  
الغضائري ذكر الفزاري بما يشين واتّهمه بالضعف والوضع. وما ثبتته النجاشي  
في ترجمة الفزاري، هي نقل عن أحمد بن الحسين الغضائري، لا الأب.

أقول: إن كان هذا السماع من ابن الغضائري، فلا يعتدّ به، وإن كان  
السماع من غيره فلم لم يذكره؟ والعجب من النجاشي يهمل رواية شيخه  
الجليلين الثقتين عن الفزاري بعدم التردّد في الرواية عنه ولم يتّهماه بالفساد  
ولا بالوضع في الحديث، ويصدّق السماع الذي لم يُعلم له قائل حيث يقول؛  
سمعت من قال؟! هذا أولاً.

وثانياً: النجاشي يقول (سمعتُ) ولم يذكر القائل، فنأخذ بقوله ونعتبره  
سنداً ونستند عليه في تضعيف رجل قد نقل عنه الثقات، ونقل هو عن  
الثقات، فنأخذ بسماعه ونترك الرواية.

علماً أنّ النجاشي لم يذكر ابن الغضائري أحمد بن الحسين بترجمة، وقد

نقل عنه في رجاله واعتمده في (٢٣) مورداً بلا واسطة، ولم يكن أخذه عنه ناشئاً عن كتاب الضعفاء بدليل عدم التصريح بذلك.<sup>١</sup>

موسوعة طبقات الفقهاء:<sup>٢</sup> جعفر بن محمد بن مالك (كان حياً بعد ٣٠٠) ابن عيسى بن سابور الفزاري، أبو عبدالله الكوفي البزاز. حدث عن القاسم بن الربيع الصحاف بكتابة، وعن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (المتوفى ٢٦٢)، محمد بن حمدان المدائني وسعد بن عمرو الزهري، وغيرهم.

حدث عنه أبو عبدالله الحسين علي بن سفيان البزوفري، وأبو علي محمد بن همام بن سهيل البغدادي (المتوفى ٣٣٣ أو ٣٣٦) وعلي بن حبشي بن قوني، وآخرون.

وكان محدثاً فقيهاً أخبارياً، صنّف كتباً، منها: غرر الأخبار، أخبار الأئمة ومواليدهم، الفتن والملاحم، النوادر.

روى عنه أبو غالب الزراري (٢٨٥-٣٦٨) كتاب الزكاة لعلي بن الحسين بن فضال، وجزء صغير في الحديث وغير ذلك، وقال فيه: وكان كالذي ربّاني... وكان أحد الفقهاء وزهاد الشيعة.

روى له أصحاب الكتب الأربعة: جملة من الروايات تبلغ سبعة عشر مورداً. بقي المترجم له، كما يظهر إلى أوائل القرن الرابع، وهو في طبقة محمد بن جعفر الرزاز (المتوفى ٣١٦) وعلي بن ابراهيم القمي (كان حياً سنة ٣٠٧)، ثم روى الفزاري وعلي بن ابراهيم كلاهما كتاب القاسم بن الربيع (جش).

١. قواعد الحديث للغريفي: ص ٢٠٣. ٢. موسوعة طبقات الفقهاء: ج ٤، ص ١٢٧.



موسوعة طبقات الفقهاء: <sup>١</sup> جعفر بن محمد بن مالك. روى عنه:

(١) حمزة بن القاسم بن علي بن حمزة بن الحسين بن عبيدالله بن العباس بن علي بن أبي طالب (أبويعلى العلوي العباسي محدثي الشيعة، جليل القدر، كثير الحديث.

(٢) البرزوفري في تهذيب الأحكام والاستبصار، وهذا من أجلاء طائفة الإمامية، فقيهاً ذاتصانيف. واستدلّ بعضهم على كونه من الوكلاء الإمام المهديّ، وذلك لرواية وردت في الغيبة.

(٣) علي بن حبشي (حدود ٣٤٥) ابن قوني بن محمد أبو القاسم الكاتب. روى عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري و علي بن سليمان الزراري. وروى عنه جماعة من الأعلام، وهم: الصدوق، التلعكبري، ابن عبدون والطوسي، وله من الحبشي إجازة.

### غيبة النعماني<sup>٢</sup>

١. حدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مالك قال: حدّثنا إسحاق بن سنان....

٢. محمد بن همام قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مالك وعبدالله بن جعفر الحميري، جميعاً قالوا: حدّثنا محمد بن أبي الخطاب ومحمد بن عيسى وعبدالله بن عامر القصباني جميعاً عن عبد الرحمان بن أبي نجران، عن

١. موسوعة طبقات الفقهاء: ج ٤، ص ١٧٣.

٢. غيبة النعماني: باب في غيبة الإمام، الباب ١٠، ص ١٤٠، مكتبة الصدوق الطهران.

عمرو ابن مساور، عن المفضل بن عمر الجعفي قال: سمعت الشيخ أبا عبد الله يقول: إياكم والتنويه....

٣. أخبرنا محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن أحمد بن فضال، عن الحسين بن علي العطار، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن منصور عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام....

٤. حدّثنا محمد بن همام قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّثنا عباد بن يعقوب عن يحيى بن علي، عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام....

٥. حدّثنا محمد بن همام عن جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّثنا أحمد بن ميثم عن عبد الله بن موسى عن عبد الأعلى بن حصين الثعلبي، عن أبيه قال: لقيت أبا جعفر محمد بن علي في حجّ أو عمرة، فقلت له: كبرت سنّي....

٦. حدّثنا محمد بن همام عن جعفر بن محمد بن مالك، عن عمر بن طرخان عن محمد بن اسماعيل، عن علي بن عمر بن علي بن الحسين، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: القائم....

هنا نضيف قائلين: إنّ صاحب كتاب غيبة النعماني يروي عن شيخيه كثيراً، وهما: محمد بن همام أبو علي شيخ النجاشي، ومحمد بن يعقوب الكليني، وهذان الشيخان النبيلان الجليلان يرويان عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، فيروي أبو علي محمد بن همام كثيراً وبلا واسطة عن جعفر الفزاري، والكليني يروي عنه مع الواسطة في عدد من الروايات.<sup>١</sup>

١. ونخصّ بالذكر منهما أبو علي محمد بن همام في الروايات التالية من الفصول الستة.

الذين يروي عنهم جعفر بن محمد بن مالك الفزاري البزاز الكوفي:

١. إسحاق بن محمد الصيرفي الكوفي الثقة، يكنى أبو يعقوب، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام كذلك، وكان فطحياً ثقة (صه، جش).

٢. عبدالله بن خالد التميمي. ثقة (جش).

٣. محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي، ثقة له حديث يرويه في

غيبة النعماني<sup>١</sup>.

٤. معاوية بن حكيم. ثقة (جش ٢٩٣) له حديث يرويه في غيبة

النعماني<sup>٢</sup>.

٥. عبدالله بن جعفر الحميري، ثقة.

٦. عباد بن يعقوب.

٧. أحمد بن ميثم.

→ من الباب العاشر من باب ما روي في غيبة الإمام المنتظر، الفصل الأول: رواية رقم ١، رقم ٨، رقم ١٠؛ والفصل الثاني: رواية رقم ١٦، والفصل الرابع: رواية رقم ٦، رقم ١٠؛ والفصل الخامس: رواية رقم ١١، رقم ١٣، رقم ٢٢، رقم ٢٤، رقم ٢٩، رقم ٣٢، رقم ٣٥، رقم ٤٤. ومن الباب الحادي عشر، باب ما روي في الصبر وانتظار الفرج، رواية رقم ٧، رقم ١٤. ومن الباب الرابع عشر، رواية رقم ٩، رواية محمد بن همام عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال حدثني عبدالله بن خالد التميمي...، رواية رقم ١٠، رقم ١٢. رقم ٤٤ محمد بن همام عن الفزاري عن معاوية بن حكيم...، رقم ٤٨، رقم ٥٦، محمد بن همام عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي، قال: حدثني محمد بن أحمد عن محمد بن سنان...، رقم ٦٣.

ومن الباب الثامن عشر، رواية رقم ٧، رقم ٩، رقم ١٧.

ذكر كل ذلك صاحب غيبة النعماني من الباب العاشر إلى الباب الثامن عشر.

١. غيبة النعماني، باب ١٤، ص ٢٧٦، ح ٥٦.

٢. غيبة النعماني: باب ١٤، ص ٢٧١، ح ٤٤.

٨. عمر بن طرخان.

٩. محمد بن أحمد.

ويحتمل أن يكون هو محمد بن أحمد بن حمدان القلانسي حيث يروي عنه الفزاري بلا فصل، كما في دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري الشيعي،<sup>١</sup> وهنا في غيبة النعماني:<sup>٢</sup> هو محمد بن أحمد بن خاقان أبو جعفر القلانسي معروف بحمدان (صه، جش).

قال أبو النضر محمد بن مسعود: محمد بن أحمد النهدي، هو حمدان القلانسي كوفي ثقة فقير خير (كش).

الدين يروون عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي:  
من الثقات هم:

أولاً: محمد بن يحيى العطار، شيخ أصحابنا في زمانه ثقة عين كثير الحديث (صه، جش ص ٢٥٠).

ثانياً: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، حديثه صحيح، وهو يقتضي توثيقه ينقل عن أبيه.

ثالثاً: أبو علي محمد بن همام بن سهيل البغدادي، جليل القدر ثقة الفهرست. وروايته بلا واسطة ومع الواسطة كثيراً عن الفزاري الكوفي في كتاب غيبة النعماني.  
رابعاً: أبو غالب الزراري،<sup>٣</sup> وتعجبه منه لروايته عن الفزاري، وهذا الزراري جليل القدر ثقة شيخ النجاشي.

١. دلائل الإمامة: ص ١٠٤. ٢. غيبة النعماني: ص ٢٠٣.

٣. رجال النجاشي: ص ٨٨، ترجمة جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي.

خامساً: رواية محمد بن يعقوب الكليني عن الفزاري مع الواسطة في كتاب غيبة النعماني في باب ما روي في غيبة الإمام المنتظر.

سادساً: رواية فرات بن ابراهيم بن فرات الكوفي، ثقة له تفسير يُعرف بتفسير فرات الكوفي، وله من المشايخ ما يناهز المائة، ونقل عنه الصدوق الابن في الأمالي كثيراً، وكذلك ابن طاووس في كتاب اليقين، حينئذٍ يقال: إن كان هذا الشيخ الجليل ينقل كثيراً وبلاواسطة عن الفزاري الكوفي، ويصدره السند فما بال النجاشي وابن الغضائري؟!!

سابعاً: رواية أحمد بن علي بن نوح - شيخ النجاشي - عنه.<sup>١</sup>

ثامناً: رواية الشيخ الطوسي عنه في فهرسته، وتوثيقه في رجاله، وروايته عنه في كتابه المعروف بغيبة الطوسي، بالأرقام [٧٦، ١٠٣، ١١٩، ١٦٣، ٢١٦، ٣١٩، ٣٢٥]

### معاوية بن حكيم

النجاشي: <sup>٢</sup> معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، ثقة جليل في أصحاب الرضا عليه السلام. قال أبو عبد الله الحسيني بن عبيد الله، سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلاً لم يرو غيرها، وله كتب منها: كتاب الطلاق وكتاب الحيض وكتاب الفرائض وكتاب النكاح وكتاب الحدود وكتاب الديات. وله نوادر، أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عنه بكتبه.

١. الغيبة الطوسي: باب أخبار السفراء، ح ٣١٩.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٩٣.

الفهرست: <sup>١</sup> له كتاب أخبرنا به جماعة عن محمد بن عبدالمطلب، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبدالله والصفار، عن معاوية بن حكيم. وله كتاب الطلاق وكتاب الحيض وكتاب الفرائض. أخبرنا بها جماعة عن التلعكبري، عن أبي القاسم علي بن حبشي بن قوئي وأبي علي ابن همام، عن الحسين بن محمد بن مصعب، عن حمدان القلانسي، عن معاوية بن حكيم.

رجال الطوسي: <sup>٢</sup> معاوية بن حكيم روى عنه الصفار، تقدم له ذكر في بابي الجواد والهادي عليهما السلام؛ معاوية بن حكيم من أصحاب الجواد عليه السلام <sup>٣</sup>، ومعاوية بن حكيم بن عمار الكوفي من أصحاب الهادي عليه السلام <sup>٤</sup>.

معجم الثقات: <sup>٥</sup> معاوية بن حكيم من الطبقة السادسة وتقل العلامة عن الكشي حيث قال: معاوية بن حكيم فطحي من أجلة العلماء والفقهاء العدول من أصحاب الرضا. <sup>٦</sup>

رجال أسانيد التهذيب: <sup>٧</sup> وطبقات رجال التهذيب للبروجردي: معاوية بن حكيم يروي عن أبي عبدالله وأبي ابراهيم وأحمد بن محمد بن أبي نصر، واسماعيل والحسن بن علي والحسن بن فضال وصفوان ومحمد بن أبي عمير وابن المغيرة. ويروي عنه: أحمد بن محمد، وأحمد بن محمد بن

١. فهرست الطوسي: ص ١٦٥ برقم ٧٢٤؛ وص ٤٢٦ برقم ٧٦٣. طبعة النجف الأشرف.

٢. رجال الطوسي: ص ٥١٥، باب [لم]. ٣. رجال الطوسي: ص ٤٠٦.

٤. رجال الطوسي: ص ٤٢٤. ٥. معجم الثقات: ص ٢٢.

٦. معجم الثقات: ص ١٦٧.

٧. رجال أسانيد التهذيب للبروجردي: ص ١٠٢٦.

عيسى، والحسن بن محبوب، سعد بن عبدالله، محمد بن أحمد بن يحيى،  
ومحمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن علي بن محبوب، ومحمد بن يحيى،  
ومحمد بن الحسين، وسهل بن زياد، وبعض شيوخ محمد بن الحسين من  
كبار الطبقة السابعة.

رجال الكشي: <sup>١</sup> معاوية بن حكيم، يروي عنه حمدان بن أحمد قال:  
حدثنا معاوية بن حكيم عن أبي داود المسترق عن عيينة.

فظهر أنّ المترجم له ثقة جليل في أصحاب الرضا عليه السلام (جش)، وفي  
أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام [جنخ] فطحي، كوفي من أجلة العلماء والفقهاء  
العدول، روى عن الثقات وروى عنه الثقات.

وأما الاختلاف بين البروجردي وصاحب كتاب معجم الثقات أبو طالب  
التجليل التبريزي، فلاختلافهما في ترتيب الطبقات؛ لأنّ كلاهما يتخذ  
طريقة خاصّة به في التقسيم، وسنوضحه فيما بعد إن شاء الله تعالى، لأنّ  
المترجم له من طبقتين فيكون شخصين لا شخص واحداً.<sup>٢</sup>

### محمد بن أيوب بن نوح

رجال الشيخ: <sup>٣</sup> أيوب بن نوح من أصحاب الجواد عليه السلام، ابن درّاج كوفي  
مولى النخع، ثقة.

الفهرست: <sup>٤</sup> أيوب بن نوح، له ذكر في أصحاب الرضا والهادي عليهما السلام [جنخ].<sup>٥</sup>

١. رجال الكشي: ص ٣٤٥.

٢. رجال النجاشي: ص ١٩٨؛ وفهرست الطوسي: ص ٩٦.

٣. رجال الطوسي: ص ٣٩٨. ٤. فهرست الطوسي: ص ٤٠، برقم ٥٩.

النجاشي: <sup>٦</sup> أيوب بن نوح بن دراج النخعي أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما مأموناً، وكان شديد الورع كثير العبادة ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن دراج كان قاضياً بالكوفة وكان صحيح الاعتقاد، وأخوه جميل بن دراج. أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله بن غالب قال: حدثنا الطاطري قال: حدثنا محمد بن سكين، نوح بن دراج دعاني إلى هذا الأمر.

روى أيوب عن جماعة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولم يرو عن أبيه ولا عن عمه شيئاً، له كتاب نوادر. أخبرنا محمد بن محمد عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن بطة، قال: حدثنا محمد بن علي بن محبوب وأحمد بن محمد بن خالد، عن أيوب: رأيت بخط أبي العباس بن نوح، فيما كان وصى إليّ من كتبه عن جعفر بن محمد، عن الكشي، عن محمد بن مسعود، عن حمدان النقاش قال: كان أيوب من عباد الله الصالحين. قال: أبو عمرو الكشي كان من الصالحين، ومات وما خلف إلا مائة وخمسين ديناراً.

النجاشي: <sup>٧</sup> الحسن بن أيوب له كتاب أصل، قال ابن الجنيد: حدثنا حميد بن زياد قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب عن الحسن بن أيوب. أقول: حسب رواية الصدوق؛ فإنّ محمداً ابناً لأيوب بن نوح وحسب

٥. رجال الطوسي، ص ٣٦٨ وص ٤١٠. ٦. رجال النجاشي: ص ٧٤.

٧. رجال النجاشي: ص ٣٨.



رواية الطوسي؛ فإن الحسن ابناً لأيوب بن نوح، ولو لاحظنا ترجمتي النجاشي؛ نجده يروي بسنده متصلاً بمحمد بن عبدالله بن غالب، عن الحسن بن أيوب في ترجمة الحسن بن أيوب، وعن الطاطري، عن محمد بن سكين، عن نوح بن دراج؛ لأن أيوب لا ينقل عن أبيه ولا عمّه، فالطريق الموصل اليهما هو ابن غالب في الاثنيين.

### محمد بن عثمان العمري

طبقات أعلام الشيعة: <sup>١</sup> محمد بن عثمان بن سعيد أبوجعفر العمري، ثاني النواب الأربعة، استقلّ بالسفارة بعد والده إلى أن توفي سنة ٣٠٤ أو ٣٠٥، وهو الذي سأله علي بن بابويه في أمر الولد، وكان كلما رأى الصدوق يقول له: أنت ولدت بدعاء الإمام. ورواية حفر القبر والعاج مذكورة في غيبة الطوسي.

رجال الطوسي: <sup>٢</sup> (محمد) بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أباجعفر، وأبوه يكنى أباعمر، وجميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة، كما ذكرهما العلامة الحلي رحمته الله في القسم الأول من خلاصة الأقوال - بفتح العين - وزاد بقوله: «وكان محمد قد حفر لنفسه قبراً وسوّاه بالسياج، فسئل عن ذلك، فقال: أمرت أن أجمع أمري، فمات بعد ذلك بشهرين سنة ٣٠٥، وقال عند موته؛ أمرت أن أوصي إلى أبي القاسم بن روح.

جامع الرواة: <sup>٣</sup> محمد بن عثمان بن سعيد العمري الأسدي أبوجعفر، وأبوه

١. طبقات أعلام الشيعة للطهراني: ص ٢٨٢ و ٢٨٥، القرن الرابع.

٢. رجال الطوسي: باب [لم]، ص ٥٠٩، برقم ١٠١.

٣. جامع الرواة للأردبيلي: الجزء الثاني، ص ١٤٨.

يكنى أبو عمرو، جميعاً وكيلان في خدمة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة... [صه، لم]... عبدالله بن جعفر الحميري عن محمد بن عثمان العمري في مشيخه [يه] في طريقه عنه أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي عنه - في آخر باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة - الحسن بن علي بن أبي عثمان، عن محمد بن عثمان، عن محمد بن حماد الخزاز [في] في باب آخر من درجات الإيمان.

أقول: عدم وجدان ترجمة له في فهرست الشيخ والنجاشي، لا يعني عدم الوثوق به؛ بل إن السفارة والوكالة عن الناحية المقدسة من أعلى درجات التوثيق للسيرة العقلانية ما لم يثبت انحرافه. وقد يكون عدم ذكره لوضوحه وشهرته ووكالته عن الناحية إلا أن الطوسي في غيبته وفي باب الولادة ذكر العمريان بالمدح والثناء فقال فيها الإمام أبو محمد وابنه ثقتان، فما أدباً إليك فعني يؤديان، وما قالاً فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعمهما، فإنهما الثقتان المأمونان.<sup>١</sup>

وهذه الرواية متصلة السند إلى الإمام وصحيحة، وكل روايات ثقات باليقين، ولها متن متين، والسفارة بعينها دلالة ومؤشر واضح على الولادة وإن لم تكن كذلك، فلا معنى للسفارة عن الغائب المعدوم؟! والرواية فيها هم كالتالي: الطوسي وعدته، ثم ابن قولويه شيخ الشيخ المفيد، ثم أبي غالب الزراري الثقة، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن شيخه اسحاق بن يعقوب

١. غيبة الطوسي: برقم ٢٠٩ و٢٤٧ باب المعجزات.

الثقة، عن محمد بن عثمان العمري، عن الإمام المهدي المنتظر.  
 إن رواية الصدوق الآنفه الذكر صحيحة السند، لوثاقة رواتها العدول  
 ولا تصالها السندي بالإمام عليه السلام، وإن رفعنا اليد عن محمد بن أيوب بن نوح.  
 (ب) رواية الطوسي<sup>١</sup>

(قال:)<sup>٢</sup> وقال جعفر بن محمد بن مالك الفزاري البزاز، عن جماعة من

١. غيبة الطوسي: ص ٢١٧، ح ٣١٩.

٢. المقصود منه: أحمد بن علي بن نوح، أبو العباس السيرافي نزيل البصرة، كان ثقة في حديثه،  
 متقناً لما يرويه، فقيهاً بصيراً بالحديث والرواية، وهو استاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه، وله  
 كتب كثيرة. رجال النجاشي ص ٦٣.

وهو شيخ الطوسي في الرواية أيضاً، إلا أنه لم يلتق به وكانا متعاصران، أخبره جماعة عن رواياته  
 بها، ووصفه بالثقة في الحديث وأنه فاسد في الأصول حيث يقول بالرواية وغيرها. ذكر ذلك  
 في فهرسته، ص ٣٧، برقم ١٠٧.

هنا يمكن القول والإشارة إلى أن الطوسي حينما يقول في (الغيبة: ح ٣١٩) (قال): يقصد بذلك  
 أحمد بن علي بن نوح السيرافي بقرينة الروايات السابقة لها؛ لأن الطوسي لم يلتق به، فكيف  
 يجوز لنفسه الرواية عنه مباشرة ومن دون واسطة؟ هذا أولاً.

وثانياً: الطوسي وفي غيبته يذكر في مواضع عديدة ومن دون واسطة، فيقول: روى محمد بن  
 يعقوب كما في الحديث رقم ٣١٣، علماً أنه يروي عنه بثلاث وسائط أو واسطتين كما في  
 الفهرست: (ص ١٣٥، برقم ٥٩١) ويقول: روى جعفر بن محمد بن مالك، عن محمد بن  
 الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر كاتب  
 أبا الحسن الرضا عليه السلام.... الحديث رقم ٧٦. وقال في الحديث، رقم ١٠٣: عنه، عن أبيه، عن  
 جعفر بن محمد بن مالك، عن محمد بن نعمة السلولي....

فبمراجعة الحديث برقم ١٠١-١٠٢، نجد أن الطوسي يصرح، فأما ما روي من جهة الخاصة،  
 فنذكر منها: روى محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري فيما أخبرنا به: جماعة عن أبي المفضل

← الشيباني عنه، عن أبيه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عمير. (ح ١٠١).  
وفي (ح ١٠٢) يقول الطوسي: وبهذا الأسناد - الجماعة عن أبي الفضل الشيباني - عن محمد بن  
عبدالله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عمرو بن ثابت، عن  
أبي الجارود، وعن الباقر عليه السلام، وقد تروي هذه الرواية بسند آخر، وهي: بدلاً من محمد بن  
أحمد بن يحيى، يكون محمد بن الحسين الخطاب، عن أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن  
ثابت... الباقر عليه السلام.

ففي الروايتين (١٠١-١٠٢): عبدالله بن جعفر الحميري، يروي مرة عن محمد بن الحسين بن  
الخطاب وأخرى عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي.  
وفي الرواية (١٠٣): يروي عبدالله بن جعفر الحميري، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، عن  
محمد بن نعمة السلولي... المتأخر عنه طبقة، فيكون كل من (محمد بن الحسين بن  
أبي الخطاب، محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وجعفر بن محمد بن مالك  
الفزاري) من طبقة واحدة.

فالطوسي يتصل بالفزاري، ويروي عنه بثلاث طرق:

(١) ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن بن الصفار، عن محمد بن  
الحسين بن أبي الخطاب. الفهرست، ص ١٤٠، برقم ٥٩٧.

(٢) ابن أبي جيد، (جماعة) عن التعلكري، عن ابن همام، عن الفزاري. الفهرست ص ٤٣،  
برقم ١٣٦.

(٣) الجماعة عن أبي المفضل الشيباني (محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني)، عن محمد بن  
عبدالله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، عن محمد بن نعمة  
السلولي، عن وهيب بن حفص...، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام عن جابر بن عبدالله الأنصاري.  
غيبة الطوسي، برقم ١٠٣.

تقول: والقول الوافي (في ج ١، ص ١٣): إن الكليني التزم في كافيته: أن يذكر في كل حديث إلا  
نادراً جميع سلسلة السند بينه وبين المعصوم، وقد يحذف صدر السند، ولعله لنقله عن أصل  
المروي عنه من غير واسطة، أو لحوالته على ما ذكر قريباً، وهذا في الحكم المذكور. انتهى

الشيعة منهم علي بن بلال، وأحمد بن هلال، ومحمد بن معاوية بن حكيم،  
والحسن بن أيوب بن نوح (في خبر طويل مشهور) قالوا جميعاً: اجتمعنا إلى  
أبي محمد الحسن بن علي (نسأله عن الحجّة من بعده وفي مجلسه أربعون

↔ كلام الفيض الكاشاني.

وكذا القول ينطبق على روايات الصدوق في كتابه إكمال الدين وتمام النعمة، وروايات الطوسي  
في كتابه الغيبة، فهي طريقة متبعة عند المحدثين القدماء. وكذا ورد في الرواية (١١٩) بقوله:  
محمد بن جعفر الأسدي.

فبملاحظة الروايات السابقة يتضح أنّ الطوسي لا يرسل عن الأسدي؛ بل سنده يتصل به عن  
طريق: العدة عن أبي محمد التعلكبري عن أحمد بن علي الرازي، عن محمد بن جعفر  
الأسدي، كما في الرواية رقم (١١٥) من نفس الباب، فيكون سند الرواية (١١٩) متصلاً  
بالإمام أبي عبدالله، وكلهم إماميون، كالتالي: [أخبرنا جماعة عن أبي محمد التعلكبري، عن  
أحمد بن علي الرازي]، عن محمد بن جعفر الأسدي، عن سعد بن عبدالله الأشعري، عن جعفر  
بن محمد بن مالك، عن إسحاق بن محمد الصيرفي، عن يحيى بن المثنى العطار، عن عبدالله بن  
بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام.

وكقوله في الرواية (١٦٣): ما رواه سعد بن عبدالله عن جعفر بن محمد بن مالك. القول فيه ما قلناه  
في الرواية (١١٩).

وقوله في الرواية (٢١٦): جعفر بن محمد بن مالك قال: حدثني محمد بن جعفر بن عبدالله، عن  
أبي نعيم الأنصاري....

القول فيه كذلك هو ما قلناه في الرواية (١١٩)، ومحمد بن جعفر بن عبدالله الصحيح فيه هو محمد  
بن عبدالله بن جعفر الحميري، كما جاء في الروايات ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣.

وكذلك قوله في الرواية (٣١٩)، قال: وقال جعفر بن محمد بن مالك عن جماعة من الشيعة فيقال  
فيه: بملاحظة الروايات السابقة (٢٠٩-٣١٧ و ٣١٨) نخلص إلى أنّ الطوسي يروي جميع  
روايات السيرافي أحمد بن علي بن نوح بواسطة واحدة. وهي عدته راجع ص ٣٧، برقم  
١٠٧. والسيرافي بدوره يروي عن الفزاري بواسطة ابن برنية الكاتب ابن بنت أبي جعفر بن  
محمد بن عثمان العمري.

رجلاً، فقام إليه عثمان بن سعيد العمري فقال له: يا بن رسول الله! أريد أن أسألك عن أمر أنت أعلم به مني، فقال له: اجلس يا عثمان! فقام مغضباً ليخرج، فقال ﷺ: لا يخرجنَّ أحد، فلم يخرج منا أحد إلى أن كان بعد ساعة، فصاح ﷺ بعثمان، فقام على قدميه فقال ﷺ: أخبركم بما جئتم؟ قالوا: نعم يا بن رسول الله! قال ﷺ: جئتم تسألوني عن الحجّة من بعدي؟! قالوا: نعم، فإذا غلام كأنه قطع قمر أشبه الناس بأبي محمد ﷺ، فقال: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم، أطيعوه ولا تتفرّقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم. ألا وإنكم لا ترونه من بعد يومكم هذا حتى يتمّ له عمر، فاقبلوا من عثمان ما يقوله، وانتهوا إلى أمره، وأقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم والأمر إليه.

### علي بن بلال

النجاشي: <sup>١</sup> علي بن بلال، بغدادي انتقل إلى واسط، روى عن أبي الحسن الثالث (الهادي ﷺ)، له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن أبي قتادة ومحمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن بلال بكتابه.

النجاشي: <sup>٢</sup> علي بن بلال بن أبي معاوية أبو الحسن المهلبى الأزدي، شيخ أصحابنا بالبصرة ثقة، سمع الحديث فأكثر وصنّف كتباً: كتاب المتعة، كتاب المسح على الرجلين، كتاب البيان عن خيرة الرحمن في إيمان أبي طالب وآباء النبي ﷺ. أخبرنا بكتبه محمد بن محمد وأحمد بن علي بن نوح.

الفهرست: <sup>١</sup> علي بن بلال المهلبى، له كتاب الغدير، أخبرنا به أحمد بن عبدون عنه، وله كتاب المسح على الرجلين، وكتاب في فضل العرب، وكتاب في إيمان أبي طالب، وغير ذلك.

رجال الشيخ: علي بن بلال المهلبى، <sup>٢</sup> روى عنه ابن الحاشر (ابن عبدون) شيخ الطوسى والنجاشى. علي بن بلال بغدادى، <sup>٣</sup> ثقة في أصحاب الجواد عليه السلام. علي بن بلال بغدادى يكتنى أبا الحسن من أصحاب الهادى عليه السلام. <sup>٤</sup> علي بن بلال وهو من أصحاب العسكرى عليه السلام. <sup>٥</sup>

الخلاصة: <sup>٦</sup> علي بن بلال بن أبي معاوية أبو الحسن المهلبى الأزدي، شيخ أصحابنا بالبصرة ثقة سمع الحديث وأكثر.

علي بن بلال بغدادى من أصحاب أبي جعفر الثانى محمد الجواد عليه السلام ثقة. معجم الثقات: <sup>٧</sup> علي بن بلال بن أبي معاوية ثقة، قاله النجاشى <sup>٨</sup> والعلامة <sup>٩</sup> من [الطبقة العاشرة]. علي بن بلال البغدادى ثقة، قاله الشيخ فى الرجال <sup>١٠</sup> والعلامة <sup>١١</sup> فى أصحاب د، دي، كر [الطبقة السادسة] أيضاً فى الموثوقين بالخصوص، وهو: البلالى ثقة، رواه الكشى <sup>١٢</sup> من [الطبقة السابعة].

١. فهرست الطوسى: ص ٩٦. ٢. رجال الطوسى: ص ٤٨٦ باب [لم].

٣. المصدر السابق، ص ٤٠٤. ٤. المصدر السابق نفسه، ص ٤١٧.

٥. المصدر السابق نفسه، ص ٤٣٢.

٦. خلاصة العلامة: ص ١٠١، برقم ٥٠؛ ص ٩٣، برقم ١٠.

٧. معجم الثقات: الموثوقون بالخصوص، ص ٨٠، برقم ٥٣٨.

٨. رجال النجاشى: ص ١٨٨. ٩. معجم الثقات: ص ١١٠١.

١٠. رجال الطوسى: ص ٤٠٤. ١١. خلاصة العلامة: ص ٩٣.

١٢. رجال الكشى: ص ٤٨٥.

وفي طبقات رجال التهذيب للبروجردي،<sup>١</sup> ذكر علي بن بلال وقال عنه: (كأنه من الطبقة السابعة) ولم يسمّه، فيحتمل أن يكون علي بن بلال البغدادي؛ لأنّ الراوي عنه هو محمّد بن أحمد بن يحيى. وما مرّ في ترجمة علي بن بلال البغدادي من كتاب رجال النجاشي؛<sup>٢</sup> فإنّ علي بن بلال يروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى.

ظهر ممّا سبق؛ أنّ المترجم له ثقة، سواء أكان البغدادي أم المهلبّي؛ لأنّ الرواية التي ذكرها الطوسي لم يورد لقبه أهو البغدادي أم المهلبّي كما هو الواضح. فإنّا نأخذ بالاحتمالات ونسقط الواحد تلو الآخر، لنصل إلى المعين، والمحمّل الأقوى. فلو رجّحنا علي بن بلال المهلبّي، لوجدنا الشيخ الطوسي ذكره في باب من لم يرو عن الإمام، وأنّه ينقل عنه بواسطة واحدة. ألا وهو ابن مالك الفزاري البزاز، وأنّ النجاشي ينقل عنه بواسطة واحدة كذلك.

ألا وهو ابن نوح، علماً أنّ الشيخين الطوسي والنجاشي يدرجون في طبقة العلماء، وهي الطبقة الثانية عشر، فيكون المهلبّي حينئذٍ من الطبقة الحادية عشر وينتفي ترجيحه؛ لأنّ جميع أفراد المجموعة من طبقة وعصر واحد، فهم جميعاً علي بن بلال وأحمد بن هلال ومحمّد بن معاوية بن حكيم والحسن بن أيوب بن نوح من الطبقة السابعة؛ فإنّ معاوية بن حكيم الدهني من أصحاب الرضا عليه السلام، وأيوب بن نوح بن درّاج من أصحاب الهادي عليه السلام.

١. طبقات رجال التهذيب للبروجردي: ص ٦٦٦.

٢. رجال النجاشي: ص ١٩٨.



فيكون محمد بن معاوية والحسن بن أيوب في طبقة متأخرة عن أبويهما، وبما أن العبرتائي أحمد بن هلال ضمن هذه المجموعة الموحدة التي ينقل عنها ابن مالك الفزاري، فسيكون هو من طبقتهم أو متأخر عنهم بطبقة واحدة، والنجاشي أيضاً ينقل بأربعة وسائط عن علي بن بلال البغدادي. وفيها أن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري الذي يُدرج في الطبقة السابعة، يروي عن علي بن بلال البغدادي،<sup>١</sup> فتوافق النقل بين العلمين حين ذكر الطوسي في رجاله: أن البغدادي ثقة من أصحاب الجواد وأصحاب الهادي والعسكري عليه السلام، فيتعين أن علي بن بلال في رواية الطوسي، هو البغدادي لا غير، وهو ثقة. ثم لا يضر بصحة الرواية لو كان أحد أفراد هذه المجموعة ضعيفاً.

### أحمد بن هلال العبرتائي

النجاشي:<sup>٢</sup> أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي، صالح الرواية يعرف منها وينكر، وقد روي فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام، ولا أعرف له إلا كتاب يوم وليلة، وكتاب نوادر. أخبرني بالنوادر أبو عبد الله بن شاذان عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه به. وأخبرني أحمد بن محمد بن موسى ابن الجنيدي، قال: حدثنا ابن همام قال: حدثنا عبد الله بن العلاء المذاري عنه بكتاب يوم وليلة، قال أبو علي بن همام: ولد أحمد بن هلال سنة ثمانين ومائة، ومات سنة سبع وستين ومائتين.

٢. رجال النجاشي: ص ٦٠.

١. رجال النجاشي: ص ١٩٨.

رجال الشيخ: <sup>١</sup> أحمد بن هلال العبرتائي، بغدادي غالي من أصحاب الهادي عليه السلام، ويأتي له ذكر في أصحاب العسكري <sup>٧</sup> ولد سنة ١٨٠ هـ وتوفي سنة ٢٦٧ هـ

الفهرست: <sup>٢</sup> أحمد بن هلال العبرتائي، وعبرتاء قرية بنواحي بلد إسكاف، وهو من بني جنيد، ولد سنة ١٨٠ هـ ومات سنة ٢٦٧ هـ، وكان غالباً متهماً في دينه، وقد روى أكثر أصول أصحابنا.

معاني الأخبار: <sup>٣</sup> روى الصدوق قال: قال أبي: حدثنا محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد: أن أحمد بن هلال قال: سألت أبا الحسن الأخير عن التوبة النصوح ما هي؟ فكتب: أن يكون الباطن كالظاهر وأفضل من ذلك.

معجم الثقات: <sup>٤</sup> وقال العلامة: <sup>٥</sup> قال ابن الغضائري في مذهبه ارتفاع، وروى الكشي <sup>٦</sup> لعنه.

أقول: راجعتُ كتاب رجال العلامة، <sup>٧</sup> فمن جملة ما قاله العلامة الحلبي في أحمد بن هلال العبرتائي، ما يلي: وتوقف ابن الغضائري في حديثه إلا في ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ومحمد بن أبي عمير من نوادره، وقد سمع هذين الكتابين جُلَّ أصحاب الحديث وأعتدوه فيها، وعندني أن روايته غير مقبولة.

١. رجال الطوسي: ص ٤١٠-٤٢٨. ٢. فهرست الطوسي: ص ٣٦، برقم ٩٧.

٣. معاني الأخبار للصدوق: ص ١٧٤.

٤. معجم الثقات: ص ٢٢٥ و ٢٢٧، الباب الثالث، في ثقات تفسير علي بن إبراهيم، برقم ١٥.

٥. خلاصة الأقوال للعلامة: ص ٢٠٦. هو أحمد بن هلال.

٦. رجال الكشي: ص ٤٤٩. ٧. خلاصة العلامة: ص ٢٠٢.

ترى هنا: كيف خالف ابن الغضائري جلّ الأصحاب فلم يقبل رواية العبرتائي أحمد بن هلال وقبلها عنه جلّ الأصحاب، وذكره النجاشي قائلاً: إنه صالح الرواية، وقال عنه الطوسي: روى أكثر أصول أصحابنا، وهو من ثقات تفسير علي بن ابراهيم، فهو لآء وثقوا روايته وترك ابن الغضائري روايته، وذكره الكشي<sup>١</sup> ولم يورد اللعن.

جامع الرواة: <sup>٢</sup> روى عنه:

١. عبدالله بن جعفر، عبدالله بن العلا المذاري [جش].
٢. العبيدي في [يب] باب الوصية بالثلث.
٣. محمد بن عيسى في باب حكم الجنابة [يب] ووجوب الاستبراء في [بص].
٤. سعد بن عبدالله - هو ابن أبي خلف الأشعري القمي في [يب] في باب تجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات، وفي مشيخه [يه] في طريقه، وفي [يب] باب فضل الصلاة.
٥. محمد بن علي بن محبوب في باب الأنفال.
٦. موسى بن الحسن في باب ما يجب علي المحرم اجتنابه.
٧. الحسن بن علي في [يب] في باب اداب الأحداث الموجبة للطهارة.
٨. أحمد بن موسى النوفلي في [يب] في باب العتق.
٩. الحسين بن أحمد المالكي في [ست] في ترجمة علي بن يقطين.

١. رجال الكشي: ص ٤٤٩.

٢. جامع الرواة للأردبيلي قدس سره: الجزء الأول ص ٧٤.

١٠. محمّد بن أحمد بن يحيى في [في] في باب من لا يجوز له صيام التطوع.

١١. الحسن بن علي الزيتوني في [ست] في ترجمة عيسى بن عبد الله الهاشمي.

١٢. علي بن محمّد الجبائي [يب] فضل زيارة الحسين عليه السلام.

١٣. أحمد بن محمّد بن عبد الله في [في] في باب أن الآيات التي ذكرها الله عزّ وجلّ، هم الأئمّة.

١٤. علي بن محمّد في [في] في باب ما جاء في الاثني عشر.

١٥. ابراهيم بن محمّد الهمداني في [بص] في باب ما تجوز شهادة النساء فيه.

١٦. محمّد بن يعقوب عن محمّد بن يحيى عنه في [في] باب نواذر الطواف.

١٧. محمّد بن يعقوب عن الحسين عنه مرّتين في حديث للسجاد عليه السلام مع يزيد، في كتاب الروضة.

١٨. أبوقتادة [يب] باب تلقين المحتضرين من أبواب الزيادات.

اختيار معرفة الرجال: <sup>١</sup> في أحمد بن هلال العبرتائي، والدهقان عروة علي بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد أحمد بن ابراهيم المراغي، قال: ورد عليّ القاسم بن العلاء نسخة ما خرج من لعن ابن هلال، وكان ابتداء

١. اختيار معرفة الرجال للطوسي: ص ٥٣٥، برقم ١٠٢٠.

ذلك: أن كتب إلى قوامه بالعراق: احذروا الصوفي المتصنّع! قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنه قد كان حجّ أربعاً وخمسين حجّة، عشرون منها على قدميه. قال: وكان رواية أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا منه، وأنكروا ما ورد في مذمّته، فحملوا القاسم بن العلا على أن يراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان نفذ إليك في المتصنّع ابن هلال لا رحمه الله....

وقال أحمد بن إبراهيم المراغي: فثبت قوم على إنكار ما خرج فيه، فعادوه فيه، فخرج: لا شكر الله قدره.

يروى عنه إسحاق بن محمّد البصري حسن بن علي بن موسى بن جعفر ٢٥٣ سعد بن عبدالله والأرقام ٢٢٣، ٩٦٥، ١١٢٢.

غيبة الطوسي: <sup>١</sup> منهم أحمد بن هلال الكرخي قال أبو علي بن همام: كان أحمد بن هلال من أصحاب أبي محمّد العسكري عليه السلام، فاجتمعت الشيعة على وكالة محمّد بن عثمان بنصّ الحسن عليه السلام في حياته. ولمّا مضى الحسن عليه السلام قالت الشيعة الجماعة له: ألا تقبل أمر أبي جعفر محمّد بن عثمان وترجع إليه، وقد نصّ عليه الإمام المفترض الطاعة؟ فقال لهم: لم أسمع ينصّ عليه بالوكالة وليس أنكر أباه يعني عثمان بن سعيد، فأما أن أقطع أن أباجعفر وكيل صاحب الزمان فلا أجسر عليه، فقالوا قد سمعه غيرك فقال: أنتم وما سمعتم، ووقف على أبي جعفر، فلعنوه وتبرّؤوا منه، ثمّ ظهر التوقيع على يد أبي القاسم بن روح بلعنه والبراءة منه في جملة من لعن.

١. غيبة الطوسي: ص ٢٤٤، في ذكر المذمومين.

رجال الكشي: <sup>١</sup> حدّثني محمّد بن قولويه قال: حدّثنا سعد بن عبد الله قال: حدّثنا أحمد بن هلال عن محمّد بن الفرّج قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن أبي علي بن راشد وعن عيسى بن جعفر بن عاصم وابن بند.

يلاحظ أنّ الناقلين عن العبرتائي، هم:

١. سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القميّ، شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها. <sup>٢</sup>
٢. عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس القميّ، شيخ القميّين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيف وتسعين ومائتين وسمع أهلها منه فأكثرُوا، وصنف كتباً كثيرة. <sup>٣</sup>
٣. عبد الله بن العلاء المزاري [المذاري خ ل]، أبو محمّد ثقة من وجوه أصحابنا. <sup>٤</sup>
٤. محمّد بن علي بن محبوب الأشعري القميّ أبو جعفر، شيخ القميّين في زمانه، ثقة عين، فقيه صحيح المذهب. <sup>٥</sup>
٥. محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القميّ أبو جعفر، كان ثقة في الحديث. <sup>٦</sup>

١. رجال الكشي: ص ٥٠٢، الأرقام ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥.

٢. رجال النجاشي: ص ١٢٧. ٣. رجال النجاشي: ص ١٥٢.

٤. رجال النجاشي: ص ١٥١. ٥. رجال النجاشي: ص ٢٤٦.

٦. رجال النجاشي: ص ٢٤٥.

٦. محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث.<sup>١</sup>

فهؤلاء الثقات وغيرهم كثير، كالكليني رووا عنه من دون واسطة، أو مع واسطة واحدة كالكليني الذي روى عنه بواسطة محمد بن يحيى العطار، أو بواسطة الحسين. فإن كان محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري لا يبالي عمّن نقل من الضعفاء والمراسيل كما يقول النجاشي عنه عند ترجمته: فإن الكليني وسعد بن عبدالله الأشعري وعبدالله بن جعفر الحميري وعبدالله بن العلا المذاري ومحمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي والعطار محمد بن يحيى وغيرهم كثير من الثقات الأجلاء باعتراف النجاشي ليسوا بالرواة العاديين، فهم شيوخ الأصحاب في الرواية وعيونهم وثقاتهم، فكيف جاز لهؤلاء أن يرووا عن شخص خرج التوقيع في لعنه على يدي ابن روح. هذا أولاً.

وثانياً: بعد ملاحظة ترجمة الطوسي لأحمد بن هلال وذكره في قائمة المذمومين، تجد حوار العبرتائي مع جماعة من الشيعة حول وكالة أبي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري، فهو يقبل وكالة أبيه إلا أنه ينكر وكالته؛ لأنه لم يسمع النص من الإمام العسكري عليه السلام عليه؛ بل سمعه الآخرون. ولذا خرج لعنه على أيديهم لا على حكم ولسان المعصوم عليه السلام، وكذا اللعن الصادر عن الحسين بن روح لا يعلم أهو تأييد لما سبق عن الجماعة، أو هو من قبل

ابن روح للوكالة التي يحملها، فيحقّ له إصدار الحكم باللعن، أم هو من الحجّة بن الحسن العسكري عليه السلام، وإن كان كذلك فلم لم يصرّح ابن روح بذلك، واكتفى بإصدار اللعن من دون نسبته إلى الإمام عليه السلام. فتكون رواية الطوسي صحيحة السند لوثاقه روايتها، وإن رفض أحمد الكاتب توثيق ابن مالك الفزاري والعبرتائي، ولتواتر مضمون الرواية ولا اتصال سندها بالإمام عليه السلام، ولا يوجد فيها الإرسال ولا الشذوذ ولا القطع.

فيقال حينئذ: رواية الأجلّاء عن العبرتائي وقبوله وكالة عثمان بن سعيد العمري دون ابنه (محمد) عن المعصوم عليه السلام، يقوي توثيقه لا تضعيفه، كما أنّ الرواية المذكورة يكون العبرتائي أحد المجموعة التي ينقل عنها الفزاري، فإن سقط العبرتائي عن الحجّة والاعتبار تبقى الرواية على قوتها لوجود آخرين ثقات في المجموعة.

وثالثاً: قد تكون رواية الأجلّاء عنه قبل خروج اللعن فيأخذ بروايته حينما كان صالح الرواية.

رواية الكليني: <sup>١</sup> محمد بن عبدالله ومحمد بن يحيى جميعاً عن عبدالله بن جعفر الحميري، قال: اجتمعنا <sup>٢</sup> أنا والشيخ أبو عمرو (كنية عثمان بن سعيد العمري) عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن

١. الكافي للكليني: الجزء الثاني، كتاب الحجّة، باب تسمية من رآه، ص ١٢٠ - ٢٦٥، ح ٨٦٠/١.

٢. في نسخة منشورات المكتبة الإسلامية، طهران شارع بوذرجمهري، صحّحه نجم الدين الأملي، ص ٢٦٥، بدلاً عن اجتمعنا: اجتمعت.



الخلف فقلت له: يا أبا عمرو! إنني أريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرض لا تخلو من حجة إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً....

وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقني، فما أدّى إليك عنّي، فعني يؤدّي، وما قال لك: عني فعني، يقول: فاسمع له وأطع؛ فإنه الثقة المأمون

وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال عليه السلام: العمري وابنه ثقتان، فما أدّى إليك عني فعني يؤدّيان، وما قال لك، فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما؛ فإنهما الثقتان المأمونان. فهذا قول إمامين قد مضيا فيك، قال: فخرّ أبو عمرو ساجداً وبكى، ثمّ قال: سل حاجتك! فقلت: أنت رأيت الخلف بعد أبي محمد، فقال: إي والله ورقبته مثل ذا، وأوماً بيده....

### محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى العطار

محمد بن عبد الله بن جعفر<sup>١</sup> بن الحسين بن جامع بن مالك، أبو جعفر الحميري القمي من مشايخ الكليني، ثقة وجه، كاتب صاحب الأمر وسأله مسائل في باب الشريعة.

[محمد بن يحيى العطار] محمد بن يحيى العطار القمي الأشعري، ثقة من مشايخ الكليني، شيخ أصحابنا في زمانه، عين كثير الحديث، يكنى أبو جعفر.<sup>٢</sup>

٢. رجال النجاشي: ص ٢٤٥.

١. رجال النجاشي: ص ٢٥١.

[عبدالله بن جعفر الحميري] عبدالله بن جعفر الحميري هو أبو العباس، عبدالله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري القمي من مشايخ الكليني ثقة، شيخ القميين ووجههم وسمع أهلها منه فأكثرُوا، وصنّف كتباً كثيرة.<sup>١</sup>

[أحمد بن إسحاق] أحمد بن إسحاق بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري القمي، يكنى أبو علي، وكان وافد القميين. وروى عن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليه السلام، وكان خاصة أبي محمد عليه السلام. قال أبو العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار قال: حدّثنا سعد عنه. وأخبرني إجازة أبو عبدالله القزويني عن أحمد بن محمد بن يحيى عن سعد عنه بكتبه.<sup>٢</sup>

[الشيخ أبو عمرو] هو الوكيل والسفير الأوّل لصاحب الزمان وأبي محمد العسكري عليه السلام، الثقة المأمون.<sup>٣</sup>

والرواية عينها ينقلها الكليني بطريق آخر. فيقول في باب تسمية من رآه عليه السلام: وحدّثني شيخ من أصحابنا ذهب عني اسمه أنّ أبا عمرو سأل عن أحمد بن إسحاق عن مثل هذا فأجاب بمثل هذا.

يلاحظ: أنّ البعض يعتمد على ترجمة رجال النجاشي كثيراً ويعتبره كتاباً مقدّساً يستل منه ما يشاء ليقدح من يشاء، فلذا تعمّدتُ الأخذ عن النجاشي والاكتفاء بترجمته في ترجمة رواية الكليني الثامنة وقبلها في

١. رجال النجاشي: ص ١٥٢. ٢. رجال النجاشي: ص ٦٦.

٣. رجال الطوسي: باب [لم]، ص ٥٠٩، برقم ١٠١.

الناقلين عن العبرتائي لترى مدى وثاقة هؤلاء جميعاً من خلال ترجمة النجاشي لهم.

فيظهر: الرواية الثامنة تروى بمضامين متطابقة، وذات محتوى واحد من حيث الموضوع - ولادة صاحب الزمان - وبطرق وأسانيد مختلفة متصلة السند ينتهي جميعاً إلى الإمام أبي محمد الحسن العسكري.

ففي روايتي الصدوق والطوسي تنتهي بالإمام، وأمّا رواية الكليني فهي تنتهي بالعمري، ثمّ الإمام وتوثيقه له ولابنه، فلا شذوذ ولا إرسال ولا قطع في الروايات.

ورجالها ثقات، فالفزازي حينما يقول: حدّثني معاوية بن حكيم، ومحمد بن أيوب بن نوح، ومحمد بن عثمان العمري في رواية الصدوق. وقوله عن جماعة من الشيعة منهم علي بن بلال، وأحمد بن هلال، ومحمد بن معاوية بن حكيم، والحسن بن أيوب بن نوح.

فالرواية متطابقة متناً، إلا أنّ رجال السند يتفاوتون في الطبقة. فالطوسي متأخر طبقة عن الصدوق لقوله في الفهرست عند ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ أبو جعفر، يقول: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ المفيد والحسين بن عبيدالله وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القميّ، وأبوزكريا محمد بن سليمان الحمزاني، كلّهم عنه، هذا أولاً.

وثانياً: فإنّ المجموعة التي ذهبت إلى الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام وقائدها أبو عمرو عثمان العمري، لتسأله عن الخلف من بعده، ذهبت مرّة

واحدة لا مرتين، وإنما اختلاف النص إنما جاء من جهة الرواة، فلا بد أن يوخذ بالقدر المتيقن من مجموع تلك الروايات من دون اللجوء إلي قواعد التعارض بينهما إن كان.

وثالثاً: حديث الإمام أبي محمد عليه السلام، وكما جاء في نص الروايات الثلاث موجه إلى عثمان، وإنما جاء الاختلافات في النص لاختلاف نقل الرواة للرواية.

ورابعاً: يرد احتمال التقديم والتأخير والإضافة في أسماء الرجال من بعد الفزاري، ففي رواية الصدوق معاوية بن حكيم، وهذا له ترجمة في كتب الرجال. وفي رواية الطوسي ذكر باسم محمد بن معاوية بن حكيم، وهذا لا توجد له ترجمة في كتب الرجال.

وكذا في رواية الصدوق ذكر محمد بن أيوب بن نوح، ولا ترجمة له إلا أن أيوب بن نوح له ترجمة. وفي رواية الطوسي ذكر الحسن بن أيوب بن نوح، ولا ترجمة له إلا ترجمة النجاشي استدللنا عليها بقريظة لإثبات أنه ابن أيوب بن نوح.

فهذا الاضطراب قد يكون بسبب نقل الرواة وعدم الدقة أو خطأ في النسخ، أو أن معاوية بن حكيم وأيوب بن نوح كان لهما أولاد قليلي الرواية ولا ينقلون إلا عن آبائهم ولا كتاب مصنف فلذا لا ترجمة لهم.

أن رواية الثقات عن الضعفاء متداولة عند كثير من رجال الحديث لموازن خاصة يعملون بها لا تتنافى مع مضامين الأحاديث الصحيحة التي بين أيديهم، فلذا ينقلون عنهم.

وقد يكون النقل عن الضعيف لضعف مذهبه وفساده، أو لضعف في خلقه وفساده أو لقربه من السلطان، لأن روايته ونقله ضعيف؛ بل قد يكون نقله صحيح، وهو صادق اللهجة فلا يكذب، فلذا تؤخذ روايته ونقله، وإن كان هو فاسداً.

وقد يكون الضعف في رأي أحد المترجمين دون الآخر، كما ظهر من ترجمة أحمد بن هلال العبرتائي. كل ذلك لا يخذش في وثاقة الراوي الثقة الجليل عن الراوي الضعيف، ولا في ما أخذوه عنه، وإلا لما ذكر النجاشي العبرتائي بأنه صالح الرواية وقد خرج فيه اللعن، ولا قال في الكشي: بأنه ثقة وعين وكثير العلم، ثم قال عنه: بأنه يروي عن الضعفاء. فلو كان النقل عن الضعفاء يشكل ضعفاً وقدحاً ووهناً للراوي الثقة لما ذكره حينئذ بأنه صالح الرواية أو ثقة وعين وكثير العلم.

هنا نضيف، وكما أوضحنا في المدخل لو صحّت رواية واحدة من حيث السند، لكفى في إثبات الولادة، ولنفضّ عنا غبار العناء، وبذل الجهد في تحقيق روايات أخرى؛ فإن رواية الكافي هذه، تكفي لوحدها لإثبات الولادة لوثاقة روايتها، وأن الولادة حسية لا فلسفية، كما يقول أحمد الكاتب، وأنا أوافق على ذلك، ثبت العرش ثم انقش.



الفصل الخامس

رواية من مدرسة الصحابة

- ◀ صحيح البخارى
- ◀ سنن ابن ماجه
- ◀ صحيح مسلم
- ◀ سنن أبي داود
- ◀ الخصائص الكبرى
- ◀ كتاب الموضوعات
- ◀ اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكاير
- ◀ كتاب المهدي عند اهل السنّة

## رواية من مدرسة الصحابة:

نبحث فيه رجال أسانيد روايات ولادة المهدي الموعود - عجل الله تعالى فرجه الشريف - عند أهل السنة في كتبهم المعتبرة من صحاحهم وسنتهم بما توفر لدينا من مصادرهم، وبما قام به وبذل فيه الجهد الجهد الأخ الفاضل والأستاذ حجة الإسلام والمسلمين مهدي الفقيه الإيماني - دامت توفيقاته - في جمعه لروايات المهدي عليه السلام الموعود من كتب السنة بما فيها الصحاح والسنن وغيرها، وقد بلغ عددها في كتابه المسمى المهدي عند أهل السنة، فوجدنا أن المهدي عند إخواننا من أهل السنة حقيقة غير قابلة للإنكار، ومنكرها عندهم لا يكون إلا جاهلاً أو مكابراً، أو أنه ليس من أرباب الفن كمدعيات ابن خلدون، وقد يكفرونه لتواتر الروايات بالبشارة به.

هذا، وقد ورد في كتبهم بما يزيد على مائة وخمسين حديثاً، وفي الكتب المعتبرة والأصول المقررة ما يزيد على ألف حديث، وفي الصواعق المحرقة لابن حجر<sup>١</sup> في أحوال العسكري ما لفظه؛ ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجّة عليه السلام، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله الحكمة وسُمي القائم المنتظر.

قيل: لأنه سُترَ بالمدينة وغاب ولم يُعرف أين ذهب، وذكر نحو ذلك غيره من العامة كابن خلكان، وصاحب الفصول المهمة، ومطالب السؤل، وشواهد النبوة.

١. الصواعق المحرقة لابن حجر: ص ٢٤؛ سبائك الذهب للسويدي: ص ٧٦.



قال ابن خلكان في تأريخه؛ هو ثاني عشر الأئمة على اعتقاد الإمامية المعروف الحيّ، وهذا الذي تزعم الشيعة أنّه المنتظر القائم والمهديّ، وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة، وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب (بسرّ من رأى)، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وتوفي أبوه وكان عمره خمس سنين واسم أمّه خمط، وقيل نرجس. والشيعة يقولون: إنّ دخل السرداب في دار أبيه وأمّه تنظر إليه فلم يخرج بعد إليها، وذلك في سنة خمس وستين ومائتين. وقيل: في ثامن شعبان سنة ستّ وخمسين، وهو الأصحّ، وأنّه لمّا دخل السرداب كان عمره أربع سنين. وقيل: خمس سنين. وقيل: إنّ دخل السرداب سنة خمس وسبعين ومائتين، وعمره عشر سنين والله أعلم، انتهى.<sup>١</sup>

وإليك متابعة رواياتهم المعتبرة من خلال مطالعتي لكتاب المهديّ عند أهل السنّة وبقية كتبهم واستقرائها جميعاً، فوجدتُ في كتاب المهديّ عند أهل السنّة تحقيق الحجّة مهديّ الفقيه الإيماني، وفيه ما يلي:

١. صحيح البخاري: تأليف الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) مراجعة وضبط وفهرسة الشيخ محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري، نشر المكتبة العصرية / صيدا - بيروت.

أقول: لم أجد فيه رواية واحدة حول ولادة المهديّ الموعود.

١. حقّ اليقين: للعلامة المفسّر السيد عبدالله شبر: ج ١، المبحث الثامن، المقصد الأوّل في ولادته.

## ٢ . سنن ابن ماجه: ١

أقول: لم أجد فيه ما يدل على ولادة المهدي الموعود، لظاهراً ولا بالدلالة الالتزامية، ورواياته عددها سبعة، وأرقامها من ٤٠٨٢ - ٤٠٨٨. ٢

٣ . صحيح مسلم: نشر دار إحياء التراث العربي / بيروت لبنان، الطبعة الرابعة، شرح النووي.

أقول: ففي مجلده الأول، الصفحات من ١٨٩ - ١٩٤ تتحدث عن نزول عيسى حاكماً؛ وصفحاته من ١٩٤ - ١٩٦ بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان؛ وص ٢٣٣ ذكر المسيح بن مريم عليه السلام والمسيح الدجال.

وفي مجلده التاسع (الجزء الثامن عشر): يبتدأ بكتاب الفتن وأشراط الساعة حتى ص ٤٥، ومن ص ٤٦ يبدأ الحديث عن ابن صياد؛ وحتى ص ٥٧، ومن ص ٥٨ يبدأ ذكر الدجال إلى ص ٧٧؛ ومن ص ٧٨ تبدأ قصة الجساسة حتى ص ٨٤، ومن ص ٩٣ يبدأ كتاب الزهد، فظهر لك أن المجلدين الأول والتاسع وما ذكرناه منهما يختص بأشراط الساعة والمسيح بن مريم عليه السلام والمسيح الدجال، فلم نر رواية واحدة تدل على ولادة المهدي الموعود في صحيح مسلم.

٤ . سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)، راجع كتاب السنن وضبطه محمد محيي الدين عبد الحميد / نشر دار الفكر للطباعة والنشر.

١ . نشر دار الفكر للطباعة والنشر، طبع سنة (١٩٩٥ م ١٤١٥ هـ).

٢ . سنن ابن ماجه: ج ٢، باب ٣٤، باب خروج المهدي، ص ٥٢٩.

وهو أكثر الصحاح تعرّضاً للفتن والملاحم، وما ورد في حقّ المهدي الموعود، وهو أفضل من بقيّة الصحاح من حيث ترتيبه للأحاديث، ونظمها أحسن تنظيم وانتقاؤه أحسن انتقاء، واطّراحه منها أحاديث المجروحين، وإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحقّقون. هذا ما وصفه به ابن قيم الجوزية.

وأما ما قاله عنه ابراهيم بن إسحاق الحربي، فقال: أئبن لأبي داود الحديث، كما أئبن لداود الحديد.

أقول: تتبعتُ سنن أبي داود،<sup>١</sup> فوجدتُ ما يلي:<sup>٢</sup> يتحدث عن فتن تكون بين يدي الساعة كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم والماشي فيها خير من الساعي، فكسّروا قسيكم، وقطّعوا أوتاركم، واضربوا سيوفكم بالحجارة... هذا قول رسول كريم.<sup>٣</sup>

وفي الحديث ٤٢٦٤ (ص ١٠٢) باب كفّ اللسان... إلى باب تعظيم قتل المؤمن، الحديث ٤٢٧٠ (ص ١٠٣)، ثمّ نصل إلى كتاب المهديّ، الحديث ٤٢٧٩ (ص ١٠٦) ويستمرّ إلى الحديث ٤٢٩٠، فيكون عددها اثنا عشر حديثاً، يتحدث فيه:

«لا يزال هذا الدين عزيزاً أو قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة

١. سنن أبي داود: المجلد الثاني، الجزء الرابع، ص ٩٤-١٢٥.

٢. سنن أبي داود: ص ٩٤، حديث رقم ٤٢٤٠.

٣. سنن أبي داود: ذكره في حديث ٤٢٥٩، ص ١٠٠.

كلهم من قريش تجتمع عليه الأمة... ثم يكون الهرج... حتى يبعث فيه رجلاً مني أو من أهل بيتي... يواطئ اسمه اسمي... يملأها عدلاً كما ملئت جوراً... المهدي من عترتي من ولد فاطمة... المهدي مني أجلى الجبهة، أقتى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يملك سبع سنين وقيل تسع سنين... فيُخرجونه وهو كاره فيبايعونه بين الركن والمقام... قال عليّ - ونظر إلى ابنه الحسن - فقال: «إن ابني هذا سيّد كما سمّاه النبي ﷺ، وسيخرج من صلبه رجل يُسمّى باسم نبيّكم، يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق... يخرج رجل من وراء النهر يقال له: الحارث بن حراث على مقدّمته رجل يقال له: المنصور، يوطئ أو يمكّن لآل محمّد كما مكّنت قريش لرسول الله ﷺ، وجب على كل مؤمن نصره أو قال إجابته».

هنا وبعد قراءة تلك الروايات، هل تجد فيها ما يدلّ على ولادة المهديّ الموعود ظاهراً والتزاماً؟ أنا لا أرى ذلك.

٥. الخصائص الكبرى: للشيخ الإمام العلامة حافظ عصره ووحيد دهره، أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).<sup>١</sup>

الجزء الأوّل منه، في باب العصمة من الناس: <sup>٢</sup> إن كان الله عزّ وجلّ قد عصم رسوله من الناس، فعصمته من الذنوب من باب أولى، وليس كما يقول

١. في جزئين، من منشورات محمّد علي بيضون، بيروت لبنان.

٢. الخصائص الكبرى للسيوطي: ص ٢١١.

البعض، أن السهو على الرسول ﷺ يجوز، وهذا العنوان منه اعتراف صريح بعصمة الرسول.

الجزء الثاني منه، لم نجد فيه ولا رواية واحدة تتعلق بولادته ﷺ.

٦. كتاب الموضوعات: للإمام أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).<sup>١</sup>

المجلد الأول منه: يبدأ بذكر فضل أبي بكر إلى آخر الكتاب،<sup>٢</sup> وفيه ذكر فضائل علي ﷺ<sup>٣</sup> وفي فضل الحسن والحسين وفاطمة وفي فضل أهل البيت ومحبيهم، وباب في فضيلة علي بن الحسين ﷺ، ولم نجد فيه رواية واحدة تتعلق بولادة المهدي الموعود ﷺ.

٧. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: للإمام عبدالوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد الشعراني (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).  
أقول: لم نجد في جزئيه ولا رواية واحدة تدلّ على ولادة المهدي الموعود ﷺ.

٨. كتاب التذكرة: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (المتوفى سنة ٦٧١ هـ).<sup>٤</sup>

أقول: لم يذكر في هذا الباب شيء من ولادة المهدي الموعود؛ ألا وهو باب إقبال الفتن، وفي باب الملاحم كذلك لم نر شيئاً يذكر، إلا أنه ذكر له باباً

١. كتاب الموضوعات، منشورات دارالكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٥ م ١٤١٥ هـ.

٢. كتاب الموضوعات للجوزي: ص ٢٢٥ - ٣٧٤.

٣. كتاب الموضوعات للجوزي: ص ٢٥٢.

٤. كتاب التذكرة للقرطبي، حققه فواز أحمد زمرلي، الطبعة الخامسة، طبع سنة ١٤١٧ هـ.

خاصّاً به - عجل الله تعالى فرجه -<sup>١</sup> سمّاه باب في الخليفة الكائن في آخر الزمان المسمّى بالمهديّ وعلامة خروجه، وفيه باب في المهديّ وخروج السفيناني عليه،<sup>٢</sup> وبعثه الجيش لقتاله وأنّه الجيش الذي يخسف به. ثمّ ذكر باب في المهديّ ومن يوطئ له ملكه،<sup>٣</sup> وأخرجه عن ابن ماجه في ثلاث روايات،<sup>٤</sup> وفي المهديّ وصفته واسمه وإعطائه ومكثه، وأنّه يخرج مع عيسى بن مريم عليه السلام، فيستمرّ في الروايات والأبواب في ذكر الدجال وابن صياد وعلى من تقوم الساعة وغيرها من الملاحم، فلم نجد فيه<sup>٥</sup> ولا رواية واحدة في ولادة المهدي الموعود.

٩. المصنّف: للحافظ الكبير ابن همام الصنعاني...<sup>٦</sup> عن أبي سعيد الخدري قال: إنّ المهديّ أقرى أجلى.

أقول: هذا الحديث وصف له عليه السلام فيما لو ظهر حتّى يعرفه الناس، ولم تحدّد هذه الرواية متى يظهر ولم تُشر إلى ولادة المهدي لا من بعيد ولا من قريب.

١٠. المصنّف في الأحاديث والآثار: للإمام الحافظ عبدالله... ابن أبي شيبة الكوفي العبسي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).<sup>٧</sup>  
أقول: لم أجد فيه ما يشير إلى ولادة المهدي.

١. كتاب التذكرة للقرطبي: ج ٢، ص ٢٨٧. ٢. كتاب التذكرة للقرطبي: ج ٢، ص ٢٩٠.

٣. كتاب التذكرة للقرطبي: ج ٢، ص ٢٩١. ٤. كتاب التذكرة للقرطبي: ج ٢، ص ٢٩٦.

٥. كتاب التذكرة للقرطبي: ج ٢، إلى ص ٤٠٢.

٦. المصنّف للصنعاني: الجزء الحادي عشر، باب المهدي، الحديث برقم ٢٠٧٧٣.

٧. المصنّف للحافظ العبسي: الجزء الخامس عشر، طبع لأول مرّة في بومباي.

١١ . سنن الترمذي: للترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)، وهو الجامع الصحيح.<sup>١</sup>  
أقول: فيه ثلاث أحاديث لم تُشر إلى ولادة المهديّ قطّ.

١٢ . كتاب البدء والتأريخ: لأبي زيد أحمد بن كامل البلخي.<sup>٢</sup>

أقول: فيه روايتان لم تتحدّث عن ولادة المهدي الموعود.

١٣ . المعجم الكبير: أبو القاسم اللخمي الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) من كبار الحفاظ والمحدّثين الجزء العاشر منه، فيه تسعة عشر حديثاً، والحديث المكرّر فيها هو: لا يذهب الأيام والليالي، أو لا يذهب الدنيا حتّى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي وخلقه خلقي واسم أبيه اسم أبي. هذا الحديث كسابقه لا يمتّ إلى ولادته بصلة لا من بعيد ولا من قريب، فهو وصف له ليعرف عند خروجه وظهوره لكن متى؟ فالحديث؛ بل الأحاديث المذكورة لا تبين ذلك ولا تُظهر ولا تشرح تفاصيل ولادته وزمن ولادته متى يكون؟ وهل وُلد أم سيُولد في المستقبل؟

١٤ . معالم السنن: للإمام أبي سليمان أحمد بن محمّد الخطابي البستي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) من أعقاب زيد بن الخطّاب (أخو عمر بن الخطّاب) ذكر في باب المهدي ثلاثة أحاديث، وهي؛ المهديّ من عترتي من وُلد فاطمة؛ المهديّ منّي أجلى الجبهة أقى الأنف؛ المهديّ يعمل في الناس بسنة نبيّهم....

أقول: والكلام هنا ما بيّناه سابقاً، فلا تُوجد إشارة إلى ولادته.

١ . سنن الترمذي: في جزءه الرابع، باب ما جاء في المهديّ.

٢ . كتاب البدء والتأريخ للبلخي: في جزءه الأوّل، الفصل السابع.

١٥ . المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم

النيسابوري.<sup>١</sup>

وفيه سبعة أحاديث، نذكر على الترتيب الذي فيه، وهو الحديث الخامس حيث يقول فيه صاحب المستدرك: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه، والحديث هو: أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، حدّثنا سعيد بن مسعود، حدّثنا النضر بن شميل، حدّثنا سليمان بن عبيد، حدّثنا أبو الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري: إن رسول الله ﷺ قال: يخرج في آخر أمّتي المهديّ، يسقيه الله الغيث وتُخرج الأرض نباتها ويُعطي المال صحاحاً وتكثر الماشية وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانياً يعني حُججاً. هذا الحديث صحيح الإسناد لم يُخرجاه. انتهى كلام صاحب المستدرك.

أقول: قوله ﷺ [يخرج في آخر أمّتي المهديّ] الخروج فيه دلالة على الظهور والثورة والقيام أكثر من دلالاته من [يخرج] الولادة، ومن [في آخر أمّتي] هو آخر الزمان. مع ذلك؛ فإنّ الرواية لم تعيّن زمن خروجه، وإن دلّت على خروجه في مستقبل الأيام.

١٦ . فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المُخرَج على كتاب الشهاب:

الحافظ شيرويه بن شيرويه الديلمي (٤٤٥-٥٠٩ هـ) وهو من علماء الحديث والتأريخ، الجزء الرابع روى أربعة أحاديث في وصف المهدي لا غير.

١٧ . مصابيح السنّة: لابن الفرّاء البغوي الشافعي الملقّب بمحيي السنّة

(٤٣٦-٥١٠ أو ٥١٦ هـ) يعدّ من كبار الفقه والحديث والتفسير.<sup>٢</sup>

١ . المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري: الجزء الرابع.

٢ . مصابيح السنّة للبغوي الشافعي: الجزء الأوّل، باب أشرط الساعة (من الصحاح).



أقول: لم أجد فيها رواية واحدة في ولادة المهدي الموعود.

١٨ . جامع الأصول في الأحاديث: مجد الدين المشتهر بابن الأثير الجزري (٥٤٤-٦٠٦ هـ) من رجال التفسير والفقه والحديث والنحو واللغة.<sup>١</sup> وفيه ستة أحاديث لا تشير إلى ولادة المهدي الموعود.

١٩ . الفتوحات المكية لابن عربي:<sup>٢</sup> لم يوجد في هذا الباب ولكثرة ما ذكره في وصف المهدي، وأنه خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض... ولم تبين أنه ولد أم لا؟ وينسبه إلى جدّه السبط الأكبر الحسن المجتبي عليه السلام على خلاف مقولة الإمامية من أنه عليه السلام من ولد الحسين السبط الأصغر الذبيح عليه السلام.

٢٠ . مطالب السؤول في مناقب آل الرسول: للإمام العلامة القرشي العدوي النصيبي (الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢ هـ).<sup>٣</sup>

أقول: إنه خير من فصل في الموضوع عند أهل السنة حلاً ونقصاً، وأثبت في بداية كلامه تاريخ ولادة المهدي الموعود، فقال: فأما مولده فبسرّ من رأى في ثالث وعشرين سنة ثمان وخمسين ومائتين للهجرة. وأما نسبه أباً وأماً، فأبوه محمد الحسن الخالص بن علي المتوكل ابن القانع بن علي الرضا ابن موسى الكاظم... ابن علي المرتضى، وأمه أم ولد تسمى صقيل...، وأما اسمه فمحمد وكنيته أبو القاسم ولقبه الحجّة والخلف الصالح. وأما

١ . جامع الأصول في الأحاديث لابن الأثير الجزري: الجزء الحادي عشر، الكتاب التاسع، الباب الأول في أشراتها وعلاماتها، وفيه أحد عشر فصلاً، فصل في المسيح والمهدي عليه السلام.  
٢ . الفتوحات المكية لابن عربي: الجزء الثالث، الباب ٣٦٦ في معرفة وزراء المهدي في آخر الزمان.

٣ . مطالب السؤول للعدوي النصيبي: الجزء الثاني، الباب الثاني عشر في أبي القاسم.

ماورد من الأحاديث عن النبي ﷺ في المهدي في الأحاديث الصحيحة، فمنها ما نقله أبو داود والبخاري... ومنها ما نقله أبو إسحاق بن محمد الثعلبي في تفسيره يرفعه بإسناده إلى أنس بن مالك....

فإن قال معترض هذه الأحاديث النبوية الكثيرة... وأنه من سادات الجنة، ومما ذلك لا نزاع فيه، غير أن ذلك لا يدل على أن المهدي الموصوف في جميع ما ذكره النبي ﷺ من الصفات والعلامات التي مر ذكرها في الروايات، هو هذا أبو القاسم محمد بن الحسن الحجّة الخلف الصالح؛ فإن ولد فاطمة ﷺ كثير، وكل من يولد من ذريتها إلى يوم القيامة يصدق عليه أنه من ولد فاطمة، وأنه من العترة الطاهرة، وأنه من أهل البيت ﷺ، فيحتاجون مع هذه الأحاديث المذكورة إلى زيادة دليل على أن المهدي المولود هو الحجّة المذكور ليطمئئنا منكم.

فجوابه... لما عدّد النبي ﷺ الأوصاف الكثيرة فيه، ثم وجدناها فيه مجموعة ومجموعة في أبي القاسم الحجّة دون غيره، سيلزم القول بثبوت تلك الأحكام له، وأنه صاحبها، وإلا فلو جاز وجود ما هو علامة ودليل، ولا يثبت ما هو مدلوله قدح ذلك في نصبها علامة ودلالة من الرسول ﷺ... إلى آخر ما طرحه من أوهام، فدفعها بجواب شافي، فجزاه الله عن الرسول وآله خير الجزاء لمن ألقى السمع وهو شهيد، فعليك بمراجعة الباب الثاني عشر بأكمله حتى ترى كيف انسل منها كانشلال الشعرة من العجينة إلا أن ما طرحه في الإجابة عن إشكال اسم والد الحجّة، هو عبدالله غير شافٍ [واحتماله بعيد] فيمكن القول؛ إن سنن أبي داود لهو أفضل السنن والصحيح.

فقال فيه؛ ابراهيم بن اسحاق الحربي ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد، وما ذكره ابن قَيِّم الجوزية في مدح سنن أبي داود فلانعيد، فهو أفضلها، ونحن نأخذ بقوله في قبالتها، هذا أولاً.

وثانياً: فإنَّ أباداود ذكر في الأحاديث،<sup>١</sup> تجده يقول: يواطئ اسمه اسمي... المهديّ من عترتي من ولد فاطمة... قال علي:... سيخرج من صلبه رجل يسمّى باسم نبيّكم، يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق، ففي الحديثين لم يذكر اسم والده وأنّه يواطئ اسم أبيه.

وإن قلت: إنّنا نأخذ بالأحاديث التي تقول: إنّ اسم أبيه يواطئ اسم أبي. أقول: كلامكم ترجيح بلا مرجح، وإن رفضتم فيكون التساقت، وهذا ما لا يرتضيه أحد منكم، مع وجود الأضبط والأحسن انتقاءً، والذي يطرح المجرّوحين ويرضاه المحقّقون ويتحاكم إليه المنصفون، فأنت بأيهما تأخذ وترجّح، أترك الأضبط وهو سنن أبي داود باعتراف الأعلام من أهل السنّة؟! وإن قلت: إنّ من صلب الحسن المجتبي السبط الأكبر أو...، فهذه الإشكالات ممّا أجاب عنها الشافعي، صاحب كتاب مطالب السؤول، جواباً شافياً كافياً، فلانكرّر، وهو خارج عن أصل البحث الذي نحن بصددّه، ألا وهو ولادة المهدي الموعود.

٢١. تذكرة خواص الأئمة: أبوالمظفر سبط ابن الجوزي البغدادي  
الدمشقي شمس الدين الحنفي (٥٨١-٦٥٤هـ) من حفاظ الحديث، عالم في  
الفقه والتفسير والتاريخ.

١. سنن أبي داود: في جزءه الرابع، ص ٩٤-١٢٥، من سننه من الأحاديث المرقّمة ٢٢٧٩ إلى  
نهاية الحديث المرقم ٤٢٩٠، بعد جمعها وطرح الألفاظ المشتركة.

فصل في ذكر الحجّة المهدّي: هو محمّد بن الحسن بن علي بن محمّد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبدالله وأبو القاسم، وهو الخلف الحجّة صاحب الزمان، القائم المنتظر والتالي، وهو آخر الأئمة.

أبانا عبدالعزيز بن محمود بن البزاز عن ابن عمر، قال رسول الله ﷺ: يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي، اسمه اسمي وكنيته كنيتي، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، فذلك هو المهدّي.

وهذا حديث مشهور، يمكن التنبيه والتوقف على أمور:

١. إن صاحب تذكرة الخواص عند ذكره لأسماء الأئمة دليل واعتراف ضمني منه بأن الخلفاء الاثنا عشر كلهم من قريش، هم هؤلاء.
٢. إن المهدّي القائم المنتظر التالي، وبحسب ما ذكره الحديث من الألفاظ، قال: اسمه محمّد واسم أبيه الحسن وليس [عبدالله] كما تذكره سائر الصحاح والسنن ما عدا سنن أبي داود، وهذا الحديث كما هو معلوم مشهور.
٣. إن الذي ذكرته هذه الرواية: اسمه كاسمي وهو يوافق ما ذكره أبو داود، وإن كنية المهدّي كنيتي، والحديث ذكر كنية المهدّي بأبي عبدالله وأبي القاسم.

ولعلّ كنية المهدّي بأبي عبدالله، هو الذي أوهم الصحاح والسنن والحفاظ، فصار التحريف السهوي في النسخ، فإن كلمة بأبي لعلهم توهموها أبي، والأخطاء في النسخ كثيرة بالخصوص في الأزمان القديمة، وعلى الأخص؛ فإن كلمة بأبي تشبه كلمة أبي في رسم الخط فسقط عنها حرف

الباء المضاف إلى كلمة أبي، فصارت أبي بدلاً من بأبي، وللأنس الحاصل في الأحاديث حيث ذكرت كثيراً اسمه يواطئ اسمي فتوهم المتوهم، فقال: واسم أبي بدلاً من بأبي؛ أي ذكرها كالتالي؛ واسم أبيه اسم أبي.

٤. الحديث ليس فيه اعتراف صريح بولادة المهدي عليه السلام.

٥. إلا أنه يمكن القول: أن الاعتراف باسمه وباسم والده الحسن وباسم أمه صقيل أو صيقل، كما أخرجه أبو داود والزهري بحسب قول تذكرة الخواص تصريح ضمني بولادة المهدي الموعود.

٢٢. شرح نهج البلاغة: أبو حامد المدائني الشهير بأبن أبي الحديد المعتزلي (٥٨٦ - ٦٥٥ هـ) عالم بالأدب مؤرخ وكاتب وشاعر، أصبح من أعلام المتكلمين، في الجزء الأول منه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لم يصرح بولادة المهدي الموعود.

٢٣. البيان في أخبار صاحب الزمان: الحافظ أبي عبد الله القريشي الكنجي الشافعي (المتوفى ٦٥٨ هـ).

الباب الأول منه: في ذكر خروجه آخر الزمان؛ قرأت علي الحافظ أحمد بن محمد بن هبة الله الواسطي بالموصل، أخبرنا عمر بن المعمر بن طبرزد... قال: قال رسول الله ﷺ: لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، قلت: قال الحافظ أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. قال: وفي الباب عن علي وأبي سعيد وأبي هريرة.

أقول: (١) الحديث حسن صحيح.

(٢) ذكر الحديث على لسان الرسول الأعظم ﷺ هكذا رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واكتفى ولم يُعقب بقوله: واسم أبيه اسم أبي.

٣) نرى، والله العالم، أن ذكر جملة «واسم أبيه اسم أبي» كما ذكرته بعض الصحاح ما عدا أبوداود، لا يكون إلا زيادة.

وكذلك ذكره للحديث: أخبرنا أبو العباس بن أبي الأكرم الخثعمي ... عن عاصم، عن زرّ، عن عبدالله، عن النبي ﷺ قال: يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي. وهو حديث صحيح، وهذا كسابقه لم يعقب بقوله «واسم أبي» واقتصر على قوله «اسمه يواطئ اسمي». وكذلك مثله: وأخبرنا العلامة الحسن بن محمد بن الحسن اللغوي في كتابه إليّ بدمشق..... عن سفيان، عن عاصم، عن زرّ، عن عبدالله، عن النبي ﷺ قال: لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي. قلت: هذا حديث حسن صحيح أخرجه أبوداود في سننه كما أخرجه.

وكذلك نضيف بقوله: أخبرنا الحافظ إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفي بدمشق، والحافظ محمد بن عبدالواحد المقدسي بجامع جبل قاسيون قالاً: أخبرنا أبو الفتح... حتى يبعث الله رجلاً مني، أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً.

قلتُ: (والقول للشافعي الكنجي) وقد ذكر الترمذي الحديث<sup>١</sup> وذكره أبوداود،<sup>٢</sup> وفي معظم روايات الحفاظ والثقات من نقلة الأخبار (اسمه اسمي) فقط. والذي رواه (واسم أبيه اسم أبي) فهو زايد، وهو يزيد في

١. شرح صحيح الترمذي لابن العربي، ج ٩، ص ٧٤؛ وأخرجه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح، ص ١٢٢.  
٢. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٧.

الحديث، وكذلك ما يضاف إليه بقوله: أخبرنا العلامة حجة العرب شيخ الشيوخ أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن الحسن الأنصاري، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أبي المجد... يُواطئ اسمه اسمي.

وجمع الحافظ أبو نعيم طرق هذا الحديث عن الجهم الغفير في مناقب المهدي، كلهم عن عاصم بن أبي النجود، عن زرّ، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، فمنهم سفيان بن عيينة أخرج الحديث بطريقه الحموي في فرائد السمطين (مخطوط) بطريقين إليه كما أخرجناه، وطرقه عنه بطرق شتى، ومنهم قطر بن خليفة، وطرقه عنه بطرق شتى، ومنهم الأعمش، وثمانية وعشرون آخرون، ورواه غير عاصم، عن زرّ، وهو عمرو بن مرة عن زرّ، كل هؤلاء رووا (اسمه اسمي) إلا ما كان من عبيد الله بن موسى، عن زائدة، عن عاصم، فإنه قال فيه: (واسم أبيه اسم أبي) ولا يرتاب اللبيب أن هذه الزيادة لا اعتبار بها مع اجتماع هؤلاء الأئمة على خلافها.

هنا، لو سلّمنا بقول أهل السنة، فما معنى الفترة الواردة في الحديث الشريف عن أبي سعيد الخدري؟ وما معنى انقطاعها؟ على ما فسّرنا وفسّره اللغويون، وأين يكون هذا الارتباط؟ ومحلّه من الانقطاع وظهور الفتن، فلا بدّ من تخلّل شيء بين هذين المعنيين. ألا وهو ولادته - عجل الله تعالى فرجه - وغيبته الكبرى وطول عمره الشريف.

فلا تُشكل على طول عمره الشريف؛ لأنّ بحثنا ليس فيه، وإن أصررت، أقول لك يا عزيزي: إنني أتحدّدك أن تأتي بآية واحدة من كتاب الله العزيز تُثبت وتعيّن لي فيها عمراً للإنسان، فالقرآن الكريم لم يُحدّد عمر الإنسان، ولو في آية واحدة؛ بل جعلته مفتوحاً ومقهوراً بإرادته تعالى، فيمكن طبقاً

لما يُفهم من الآيات. والمفهوم منها: إن القرآن لم يُحدّد عمراً للإنسان، ويمكن له أن يعيش آلاف السنين؛ بل يمكن له أن يعمر من بداية خلقه آدم ﷺ وإلى لحظة نفخة الصور... والله قاهر عباده. «ما قاله يريد وما لم يقله لم يرد». فتحديد عمر الانسان في آيات القرآن الكريم لم يقله، فلذا لم يُرده ولم يحدده إلا أن العوامل الطبيعية وسوء تصرف البشر يُقصر ويُطوّل من عمره ويُفني جسده بأسرع ما يكون، فيقول علي المرتضى: «الهمّ نصف الهرم»؛<sup>١</sup> فالحزن والهمّ يُذهب نصف عمر الانسان، وكذا سوء التغذية يُقصر عمر الانسان وصلة الرحم تُزيد في عمره، وهكذا....

٢٤ . عقد الدرر في أخبار المنتظر: ليوسف بن يحيى بن علي بن عبدالعزيز المقدّسي الشافعي السلمي (من علماء القرن السابع)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو، الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م).

فيه: عن قتادة قال: قلتُ لسعيد بن المسيّب: المهدي حقٌّ؟ قال: حقٌّ. قلتُ: ممّن؟ قال: من كنانة. قلتُ: ثمّ ممّن؟ قال: من قريش، قدّم أحدهما على الآخر. قلتُ: ممّن؟ قال: من بني هاشم، قلتُ: ثمّ ممّن؟ قال: من وُلد فاطمة. يظهر لك واضحاً من هذا الحديث: أن المهديّ من قريش من بني هاشم من ولد فاطمة وعليّ، وهو يؤيّد الروايات الكثيرة التي تقول: الخلفاء بعدي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش،... ومن ولد فاطمة، فإن كان المهديّ من ولد فاطمة ومن بني هاشم، فالأولى بذلك آباؤه وأجداده كالسبطين والجوادين والباقرين الصادقين والعسكريين والرضا ﷺ.

١. نهج البلاغة (كلمات القصار).



٢٥ . تذكرة القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (المتوفى ٦٧١ هـ) مالكي من كبار المفسرين، في كتابه بابان حول المهدي ينقل فيها روايات عن ابن ماجه وأبي داود والترمذي وأبي نعيم الحافظ، فلم نجد فيها ما يشير إلى ولادة المهدي.

٢٦ . ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: تأليف العلامة الحافظ مجد الدين أحمد بن عبدالله الطبري (٦١٥-٦٩٤ هـ) ذكر ماجاء أن المهدي في آخر الزمان منهما؛ أي من الحسن والحسين عليهما السلام ولم يذكر في الرواية المطولة كيفية ولادة المهدي الموعود.

٢٧ . منهاج السنة النبوية: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الشهير بـ (ابن تيمية) الحرّاني الدمشقي الحنبلي (٦٦١-٧٢٨ هـ)، الجزء الرابع. منه: يعترف بصحة أحاديث المهديّ وخروجه، وأنه من ولد فاطمة، ولم يُشر إلى ولادته عليه السلام كذلك.

٢٨ . فرائد السمطين: للحموي الخراساني (٦٤٤-٧٣٢ هـ) من أعلام السنة وحفاظ الحديث، من أعلام القرن السابع والثامن،<sup>١</sup> يشير إلى أن المهديّ هو الثاني عشر من الحديث المشهور، اثناعشر خليفة كلهم من قریش، وأنه منه عليه السلام حيث الأول عليّ المرتضى وولديه الحسن والحسين والسجاد... المهديّ عليه السلام متسلسلاً معروفين بالأسماء والألقاب، والعلم والشجاعة والحكمة والفضل، أباً عن جدّ، بين المسلمين جميعاً، والتاريخ

١. فرائد السمطين للحموي: المجلد الثاني، جاء فيه الحديث برقم ٥٦٢.

الحقّ يشهد لذلك، وأنّه ولد لأنّه الثاني عشر خليفة، وهو ابن الحسن الخالص  
الخليفة الحادي عشر، وقد مات ولم يُخلف ولداً ذكراً غيره.

والحديثان من هذا الكتاب،<sup>١</sup> يشيران بوضوح إلى الخلفاء الاثنا عشر؛  
عليّ المرتضى والحسن والحسين والتسعة من ولد الحسين مطهّرون  
معصومون. وفيه دلالة واضحة على ولادة المهديّ الموعود، وأنّه معصوم  
وأنّه من وُلد الحسين عليه السلام.

والحديث<sup>٢</sup> منه صريح جداً، كذلك كالحديثين الآتفي الذكر<sup>٣</sup> من نفس  
الكتاب فرائد السمطين، وكذلك الحديثان<sup>٤</sup> تؤدّيان نفس المعنى، وكذلك  
الحديثان<sup>٥</sup> فيه معانٍ جمّة، فراجع.

٢٩. مشكاة المصابيح: للخطيب العمري التبريزي (بعد ٧٤١ هـ) الجزء

الثالث، لم يذكر شيئاً سوى تكرار ما في الصحاح والسنن على ما مرّ.

٣٠. تلخيص المستدرک على الصحيحين: للذهبي الشافعي (٦٧٣ -

٧٤٨ هـ) الجزء الرابع منه وهو واضح، فهو تلخيص، ولا حاجة إلى مراجعته.

٣١. خريدة العجائب وفريدة الغرائب: لابن الوردي (المتوفى سنة

٧٤٩ هـ)، لم نجد فيه ما يشير إلى ولادة المهديّ.

٣٢. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: تأليف المشهور بابن قيّم

١. فرائد السمطين للحموئي: الحديثان برقم ٥٦٣ و٥٦٤ في المجلد الثاني منه.

٢. فرائد السمطين للحموئي: برقم ٥٧١.

٣. فرائد السمطين للحموئي: الحديثان برقم ٥٦٣ و٥٦٤.

٤. فرائد السمطين للحموئي: الحديثان برقم ٥٧٢ و٥٧٩.

٥. فرائد السمطين للحموئي: الحديثان برقم ٥٨٦ و٥٨٩.

الجوزية الحنبلي الدمشقي (٦٩١-٧٥١ هـ) من أركان المذهب الحنبلي، ومن لآرائه سهم وافر في ظهور الوهابية، تتلمذ على كثير من علماء عصره. حققه عبدالفتاح أبو غده، فصل ٥٠، لم نر فيه سوى ما ذكر في الصحاح والسنن على مامرّ. ٣٣. الفتن والملاحم: لابن كثير (٧٠١-٧٧٤ هـ) محدث مورخ ومفسر فقيه، ج ١، ط ١، فصل في ذكر المهدي يكون في آخر الزمان؛ وهو أيضاً تأكيد وتكرار لما في سابقاتها وأكثر.

٣٤. شرح المقاصد: مسعود التفتازاني الشافعي الخراساني (٧١٢-٧٩٣ هـ)، المجلد الأول، كذلك كسابقه؛ بل اختصر.

٣٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الحافظ أبو الحسن الهيثمي القاهري الشافعي (٧٣٥-٨٠٧ هـ) من أعلام الحديث وأئمة التاريخ. ١ نفهم منه ومن غيره من الأحاديث الصحاح والحسنة عند أهل السنة في كتبهم الصحاح والسنن: أن المهدي حقيقية لا وهم، وأنه خارج لا محالة، وأنه من ذرية الرسول ﷺ من ولد فاطمة وعليّ، اختلاف في رواياتهم؛ هل هو من نسل الحسن السبط الأكبر ﷺ أم من نسل الحسين ﷺ، وأنه يقسم المال صحاحاً، يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض، ويملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً؛ لكنه صاحب مجمع الزوائد لم يتطرق إلى ولادة المهديّ وُلد أم سيولد؟ وأن عيسى بن مريم ﷺ يصلّي خلفه، وهو حديث صحيح ثابت عندهم.

١. مجمع الزوائد للحافظ أبي الحسن الهيثمي: الجزء السابع، باب ما جاء في المهديّ، فيه حديث واحد لكنّه طويل.

٣٦. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: لأبي الحسن سليمان الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧ هـ)، هو نفس مؤلف كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، باب ماجاء في المهديّ. وهذا الباب والكتاب لم نجد فيه كسابقه حديثاً يشير إلى ولادة المهديّ الموعود.

٣٧. الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة وفضلهم عليهم السلام: لمؤلفه المعروف بابن الصبّاغ المالكي (٧٨٤-٨٥٥ هـ). الفصل الثاني عشر، وفيه يذكر رواية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يكون عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن رجل يقال له المهديّ عطاؤه هنيئاً، أخرجه الحافظ أبو نعيم في الردّ على من زعم أن المهديّ هو المسيح.

أقول: ففيه إشارة خفيّة إلى تولّد المهديّ، فقال صلى الله عليه وآله: يكون عند انقطاع من الزمان؛ يعني: يكون خروج المهدي في فترة من الزمان. وبعبارة أخرى: أي لا بدّ وأن يكون قد خرج أو ظهر أو وُلد حتى يصدق الظهور الثاني عند الفتن.

فأولاً؛ حدث الظهور الأوّلي وبعد الفترة كالفترة التي كانت بين عيسى ابن مريم عليهما السلام والرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ولم يكن نبيّ قريب عهد بالرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، فالفترة هي الزمان الفاصل من دون حجة ظاهرة، وظهور الفتن يكون الظهور الثاني والخروج والقيام ثانياً.

فلو قلنا: بالظهور الأوّلي، أنه حقيقة كالظهور الثاني من حيث المعنى، وأنّه قيام وخروج وظهور وثورة، فهو مردود. وطبقاً لروايات أهل السنّة والشيعه؛ فإنّ المهديّ الموعود بالإجماع لم يخرج خروج ثورة إلى الآن عند الفريقين. وإن قلنا بالظهور الأوّل هو الولادة، فهذا ما يذهب إليه الإمامية وينكره بعض أهل السنّة.

٣٨. الحاوي للفتاوي: (المتوفى سنة ٩١١ هـ) عالم مصر في الفقه والتفسير وعلوم الحديث والأصول والنحو والإعراب.  
الجزء الثاني منه: العرف الوردى في أخبار المهدي؛ وفيه: وأخرج (ك) أبو يعلى، وابن عساكر عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: يكون في آخر الزمان عند تظاهر من الفتن وانقطاع من الزمن أمير، أول ما يكون عطاؤه للناس أن يأتيه الرجل فيحشى له في حجره يهّمه من يقبل منه صدقة ذلك المال لما يصيب الناس من الفرج.

### أقول:

(١) هذه الرواية تأكيد للرواية السابقة رواية ابن الصبّاغ في فصوله المهمة.

(٢) وهل تفهم من الروايات قاطبة عند الفريقين، وفي هذا الحديث: أن لفظة آخر الزمان، أو الألفاظ الأخرى الدالة على هذا المعنى، أنه مختص بزماننا الفعلي، وأن عصرنا الحاضر يطلق عليه آخر الزمان، أو أنه لم يأت بعد أو كان متحققاً منذ عهد الرسول الأعظم ﷺ؟

قال تعالى في محكم كتابه الحكيم: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾<sup>١</sup>.

وثبت في التفسير عند الإمامية أن الآية تخصّ زمن ظهور المهديّ الموعود ﷺ، (ونحن الآن في سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م) ولم يظهر الصبح جلياً للعيان، فيزيح ستار الوهم عن العيون والعقول.

وقد ثبت في التوراة والانجيل أنه سيأتي رسولاً في آخر الزمان مبشراً به اسمه أحمد. فلفظة آخر الزمان بدأت منذ ولادة الرسول الأعظم ﷺ وإلى الآن، ونحن في زمان آخر الزمان.

وآية ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾؛ فهي محل وفاق بين الفريقين السنة والشيعة، على أنها تختص بزمن ظهور المهدي الموعود، وهي بعد لم تتحقق؛ لأن الدين الإسلامي لم يظهر على الأديان ولم يحكم ولم يقهر العالم ليبقى الإسلام هو الدين الأوحى والوحيد الذي يحكم العالم، وهو الظاهر والقاهر والجلّي ولا غير، فيكون زمام العالم وأموره بيد المهدي الموعود الذي يملك العقول والقلوب والشعوب، وتنصاع له الأمم المستضعفة، وهذا ما تهابه اسرائيل وأذناؤها، فيكون خروجه كخروج رسول الله ﷺ، فتطيعه الشعوب فتطيع بحكوماتها من غير حاجة إلى حرب نووية، أو حرب بالسيوف وتوقف الأسلحة عن العمل وتعطلها. فأخر الزمان يمتد من زمن الرسول ﷺ وإلى يومنا هذا، ولا يختص بزمن ظهور وخروج المهدي الموعود فقط.

٣٩. الأئمة الاثنا عشر: شمس الدين محمد أبو عبد الله الشهرير (بابن طولون الدمشقي) الحنفي (٨٨٠-٩٥٣ هـ) كان محدثاً مسنداً فقيهاً مؤرخاً نحوياً عالماً بالطب والتعبير وغيره من العلوم، ولد وتوفي في دمشق، سمع وقرأ على جماعة من العلماء والمحدثين، وتفقه عند عمه جمال بن طولون وآخرين. له تصانيف كثيرة في شتى الموضوعات منها (الأئمة الاثنا عشر) ذكره الزركلي بعنوان «الشدور الذهبية في تراجم الأئمة الاثنا عشر عند الإمامية»<sup>١</sup>.

١. الشدور الذهبية للزركلي: طبع بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد في بيروت / لبنان.

هذا هو القسم المختصّ بترجمة الإمام المهديّ المنتظر - عجل الله تعالى فرجه - الحجّة المهدي (٢٦٥ هـ ٨٧٨ م): وثاني عشرهم ابنه محمّد بن الحسن، وهو أبو القاسم محمّد بن الحسن بن علي الهادي بن محمّد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وقد ذكرتُ المعتمد في أمر هذا في تعليقي «المهدي إلى ما ورد في المهديّ»، وقد رتبتُ تراجم هؤلاء الأئمّة الاثني عشر رضي الله عنهم، على ترتيب التنظيم المتقدّم، وهو حسن لذكر تراجم الأبناء عقيب تراجم الآباء، وعند شيعة مدينة تبريز الآن يقدّمون ويؤخّرون بحسب الأفضلية، وقد نظمتهم على ذلك، فقلتُ:

عليك بالأئمّة الاثني عشر	من آل بيت المصطفى خير البشر
أبو تراب، حسن، حسين	وبغض زين العابدين شين
محمّد الباقر كم علم دري	والصادق ادع جعفرأ بين الوري
موسى هو الكاظم وابنه عليّ	لقبه الرضا وقدره عليّ
محمّد التقيّ قلبه معمور	عليّ النقيّ دُرّه منشور
والعسكريّ الحسن المطهر	محمّد المهديّ سوف يظهر

أقول: هذه الأبيات تتطابق مع حديث خلفائي اثنا عشر كلّهم من قريش، ويصرّح الناظم فيها بأنّ المهديّ محمّد بن الحسن العسكريّ سيُولد في مستقبل الأيام، وهو من نسل الحسن الخالص العسكريّ، وليس أباه عبدالله كما تصرّح بذلك بعض أهل السنّة، ثمّ بيّن أنّ سنة ولادة المهديّ هي ٢٦٥ هـ.

والمشهور عند الإمامية: أنّ سنة ولادة المهديّ هي ٢٥٥ هـ، والظاهر قد خلط الأمر على ابن طولون، وهو بعيد عن مؤرّخ مثله، أو حصل الخطأ في النسخ، وهو الأقوى عندنا.

فيكون بتعيينه لسنة الولادة للمهديّ الحجّة يُقرّ أنّ المهديّ محمّد بن الحسن العسكريّ وقد وُلد، ولذا نظم الشعر فيها فقال فيه: سوف يظهر الحجّة المهديّ المولود سنة ٢٦٥ هـ، هو ابن الحسن.

إلا أن يقال: إنّ الذي ذكره ابن طولون في بداية الفصل، فعين سنة ولادة المهديّ بقوله: الحجّة المهديّ سنة ٢٦٥ هـ، هو غير الذي ذكره في شعره باسم محمّد المهديّ، وإنّ قصده من المهديّ الموعود هو الثاني الذي سيظهر، وليس الحجّة المهديّ فإنّه وُلد سنة ٢٦٥ هـ ومات، وأنّ المهديّ الموعود الذي سوف يظهر فيما بعد.

فيقال: إنّ تعيين ابن طولون لسنة ولادة الحجّة المهديّ، وأنّه الثاني عشر من الأئمّة الاثنا عشر، وتعيين اسم والده واسم آبائه وأجداده يدفع، وهم التناقض، وأنّه ابن الحسن بلا فصل، ولقوله - وقد رتبتُ تراجم هؤلاء الأئمّة الاثني عشر على ترتيب التنظيم المتقدّم - والتخالف بين ما قاله في بداية الفصل من تعيين سنة ولادة المهديّ، وما قاله في آخر الأبيات التي نظمها، وأنّهما شخص واحد، وهو الحجّة المهديّ محمّد بن الحسن العسكريّ.

٤٠. اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر: ص ٣١٣ للإمام عبد الوهاب الشعراني الشافعي المصري (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).<sup>١</sup> وذلك كخروج المهديّ،

١. اليواقيت والجواهر للشعراني: الجزء الثاني، المبحث الخامس والستون في بيان جميع



ثمّ الدجّال، ثمّ نزول عيسى بن مريم، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من المغرب، ورفع القرآن، وفتح سدّ يأجوج ومأجوج، حتى لو لم يبق من الدنيا إلا مقدار يوم واحد لوقع ذلك كلّهُ، قال الشيخ تقي الدين ابن أبي المنصور في عقيدته. وكلّ هذه الآيات تقع في المائة الأخيرة من اليوم الذي وعد به رسول الله ﷺ... وذلك الاضحلال يكون بدايته من مضي ثلاثين سنة في القرن الحادي عشر، فهناك يترقّب خروج المهديّ، وهو من أولاد الإمام الحسن العسكريّ، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم ﷺ فيكون عمره إلى وقتنا هذا، وهو سنة ثمان وخمسين وتسع مائة، سبع مائة سنة وستّ سنين.

هكذا أخبرني الشيخ حسن العراقي المدفون فوق كرم الريش المطلّ على بركة الرطلي بمصر المحروسة عن الإمام المهديّ حين اجتمع به، وافقه على ذلك شيخنا سيّدي عليّ الخواص رحمهما الله تعالى.

أقول: قوله: «وافقه على ذلك شيخنا سيّدي عليّ الخواص» وترحمه عليهما، اعتراف ضمّني منه على صحّة ولادة المهديّ ابن الحسن العسكريّ سنة ٢٥٦ هـ، ولعلّ إخفاء رأيه للتقيّة فأبدى رأي أستاذه وشيخه؛ لأنّه مرحوم.

٤١. الصواعق المحرّقة: شيخ الإسلام، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن محمّد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري الشافعي المكيّ (٩٠٩-٩٧٤ هـ) تلقّى العلم بالأزهر، كان فقيهاً محدّثاً، وله تصانيف كثيرة، منها: الصواعق المحرّقة في الردّ على أهل البدع والروافض والزندقة.<sup>١</sup>

→ أشراط الساعة التي أخبرنا بها الشارع حقّ، لا بدّ أن تقع كلّها قبل قيام الساعة.

١. الصواعق المحرّقة: طبع لأول مرّة في ١٣١٢ هـ بالقاهرة، ثمّ طبع مراراً مع تحريفات كثيرة.

الإسلام وتاريخ الخلفاء والأئمة الاثني عشر والصحابة، وتكون من اثنين وثمانين باباً كلّ باب دولة،<sup>١</sup> وفيه قسم يتعلّق بالمهديّ المنتظر.  
قال:<sup>٢</sup> في ذكر الخلف الصالح الإمام أبي القاسم محمّد بن الحسن العسكري عليه السلام، وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، آتاه الله فيها الحكمة كما أوتيتها يحيى عليه السلام، وكان مربوع القامة. واتفق العلماء على أنّ المهديّ هو القائم في آخر الوقت، وقد تعاضدت الأخبار على ظهوره وتظافرت الروايات على إشراق نوره....

٤٣. فيض القدس شرح الجامع الصغير: للعلامة المناوي، وهو شرح نفيس للعلامة المحدث محمّد المدعوّ بعبد الرؤوف المناوي على كتاب [الجامع الصغير] من أحاديث البشير النذير للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي.<sup>٣</sup>  
قال:<sup>٤</sup> «المهديّ من عترتي من ولد فاطمة»، لا يعارضه ما يجيء عقبه الرواية التالية له: أنّه من ولد العباس، لحمله على أنّه شعبة منه.

تنبية: قال العارف البسطامي في الجفر: هذه الدرّة اليتيمة والحكمة القديمة، ستدخل في باب السبب إلى مكتب الأدب ليقرأ لوح الوجود، ثمّ يخرج منه ويدخل إلى مكتب التسليم ليطلع لوح الشهود، وقيل: يُولد في فارس وهو خماسي القدّ، عقيقي الخدّ، وقد آتاه الله في حال الطفولية

١. أخبار الدول للقرماني الدمشقي: طبع على الحجر في بغداد سنة ١٢٨٢ هـ.

٢. أخبار الدول: في الفصل الحادي عشر.

٣. فيض القدس للعلامة المناوي: نشر دارالمعرفة بيروت / لبنان، الطبعة الثانية، (سنة ١٣٩١ هـ

١٩٧٢ م).

٤. أخبار الدول: في الجزء السادس: الحديث ٩٢٤١.

الحكمة وفصل الخطاب، وأمّا أمّه فاسمها نرجس من أولاد الحواريين، وقيل: يولد بجزيرة العرب، وقيل: يخرج فأول من يشم رائحته، طائفة من أرباب القلوب المطلعين على أسرار الغيوب.

٤٤ . الاتحاف بحب الأشراف: تأليف الشيخ عبدالله بن محمد بن عامر الشبراوي الشافعي قال: الثاني عشر من أبو القاسم محمد، الحجّة الإمام. قيل: هو المهدي المنتظر ولد الإمام محمد الحجّة ابن الإمام الحسن الخالص عليه السلام (سرّ من رأى) ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين قبل موت أبيه بخمس سنين، وكان أبوه قد أخفاه حين ولد وستر أمره لصعوبة الوقت وخوفه من الخلفاء: فإنهم كانوا في ذلك الوقت يتطلبون الهاشميين ويتصدونهم بالحبس والقتل ويريدون إعدامهم. وكان الإمام محمد الحجّة يلقب أيضاً بالمهدي والقائم والمنتظر والخلف الصالح وصاحب الزمان. وأشهرها المهدي؛ ولذلك ذهب الشيعة أنّه الذي صحّت الأحاديث بأنّه يظهر آخر الزمان، وأنّه موجود في السرداب الذي دخله في سرّ من رأى، ولهم في ذلك تأليف، والصحيح خلاف ذلك.

وأنّ المهديّ الذي صحّت به الأحاديث، وأنّه يظهر آخر الزمان خلفه، وإن كان أيضاً من أشراف آل البيت الكريم؛ لكنّه يولد وينشأ كغيره، لا أنّه من المعمرين. وقد أشرق نور هذه السلسلة الهاشمية والبيضة الطاهرة النبوية والعصابة العلوية، وهم اثنا عشر إماماً مناقبهم عليّة وصفاتهم سنّية ونفوسهم شريفة أبيّة وأرومتهم كريمة محمديّة، وهم محمد الحجّة بن الحسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر

الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الإمام الحسين أخي الإمام الحسن ولدي الليث الغالب علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

أقول: كلامه واضح بولادة محمد الحجة الإمام الثاني عشر عند الإمامية، وأنه ابن الامام الحسن الخالص - يعني العسكري - وكان عمره خمس سنين حين وفاة أبيه، إلا أنه يُنكر أن يكون هو المهدي الذي صحّت به الأحاديث الذي يظهر آخر الزمان لصعوبة قبوله أن يكون من المعتمدين، فتصدق الأحاديث بحقه.

٤٥ . نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار: للعالم الفاضل الشيخ الشبلنجي المدعوّ بمؤمن. فصل في ذكر مناقب محمد بن الحسن الخالص... ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، أمّه أمّ ولد يُقال لها: نرجس، وقيل: صقيل، وقيل: سوسن، وكنيته أبو القاسم، ولقبه الإمامية بالحجة والمهدي والخلف الصالح والقائم والمنتظر وصاحب الزمان، وأشهرها المهدي، شابّ مربع القامة حسن الوجه، والشعر يسيل شعره على منكبيه، ألقى الأنف أجلى الجبهة، (بوابه) محمد بن عثمان (معاصره) المعتمد، وهو آخر الأئمة الاثني عشر على ما ذهب إليه الإمامية...

قال الشيخ أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي: لا امتناع في بقائه بقاء عيسى ابن مريم والخضر وإلياس من أولياء الله تعالى وبقاء الأعور الدجال وإبليس اللعين، وهؤلاء قد ثبت بقاؤهم بالكتاب والسنة.

أقول: كلامه صريح في الولادة والبقاء، واسم الأب واسم الأم، والخليفة العباسي المعاصر له وسفيره وبوابه محمد بن عثمان. وأما قوله: هذا ما ذهبت إليه الشيعة، فمردود برواياتهم الصريحة والصحيحة الحسنة الثابتة، حيث

ذكرته باسمه واسم أبيه وأمه وسنة ولادته وعلاماته الفارقة وألقابه وكنيته؛ لكن البعض منهم شكك بأن المذكور محمد الحجّة ابن الحسن الخالص العسكريّ هو ما بشر به الرسول الأعظم بخروج رجل من عترتي من ولد فاطمة عند انقطاع الزمان وظهور الفتن، وبخروجه يخرج المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، فهما شخصان فذاك غير هذا.

نقول: ثبت في محله: أن الذي يخرج آخر الزمان هو من ولد الحسين عليه السلام، وثبت أن محمد الحجّة المهديّ القائم المنتظر ابن الحسن الخالص العسكريّ ابن صيقل أو صقيل، هو أيضاً من ولد فاطمة ومن عترة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، ومن قريش ومن ولد الحسين السبط الأصغر، ولا اثنيّية حيث طول العمر لا يكون مانعاً من بقاء الأوّل، وهو محمد الحجّة المهديّ ابن الحسن الخالص إلى زمان ظهور الدجال والمسيح ابن مريم عليها السلام. وأمّا قولهم بالاثنيّية، فهو ترجيح بلا مرجح، واستبعاد عقليّ لطول الزمان. فكيف يكون الأوّل ويمتدّ به العمر حتّى يظهر مع المسيح ابن مريم والدجال، فلذا فرضوا خروج آخر من نسل الحسن السبط الأكبر ومن ولد فاطمة ومن عترة النبي صلى الله عليه وآله في آخر الزمان.

وهذا الكلام لا يستند إلى رواية محكمة صحيحة ترد عن النبي وتفصّل لنا وتشرح لنا هذه الاثنيّية إلاّ أنه استبعاد لا تحتمله عقولهم، ونضيف: فنعم ما أجاب الإمام العلامة القرشي العدوي النصيبي الشافعي (المتوفى سنة ٦٢٥ هـ) في مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، نقضاً وحلاً<sup>١</sup>.

١. مطالب السؤول للعدوي النصيبي: فراجع الجزء الثاني منه، الباب الثاني عشر في أبي القاسم.

٤٦ . الإذاعة لما كان وما يكون بين الساعة: السيد محمد صديق حسن القونجي الهندي البخاري (١٢٤٨-١٣٠٧ هـ) باب في الفتن العظام والمحن التي تعقبها الساعة يقول: <sup>١</sup> والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة؛ بل يصدق وصف التواتر على ما هو دونها على جميع الاصطلاحات المحرّرة في الأصول. وأمّا الآثار عن الصحابة المصرّحة بالمهدي، فهي كثيرة أيضاً، لها حكم الرفع؛ إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك.

... هذه جملة من الأحاديث خرّجها الأئمة في شأن المهدي، وهي كما رأيت يقوّي بعضها بعضاً، وفيه ثمانية وعشرون أثراً عن الصحابة الكبار عند أهل العلم بالحديث، ومثله لا يقال بالرأي.

... قال العلامة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي في كتابه؛ [لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضيئة في عقد الفرقة المرضية] وقد روى عمّن ذكر من الصحابة وغير ما ذكر منهم بروايات متعدّدة، وعن التابعين ومن بعدهم ما يُفيد مجموعة العلم القطعي، فالإيمان بخروج المهدي واجب كما هو مقرّر عند أهل العلم ومُدوّن في عقائد أهل السنة والجماعة، ونقل العلامة الشيخ المرعي في كتابه؛ [فوائد الفكر] عن محمد بن الحسين، إنّه قال: قد تواترت الأحاديث واستفاضت بكثرة رواياتها عن المصطفى ﷺ بمجيئ المهدي، وأنّه من أهل بيته ﷺ. إنتهى.

٤٧ . عيون المعبود في شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب  
 محمّد شمس الحقّ العظيم الآبادي مع شرح الحافظ ابن قيّم الجوزية، ضبط  
 وتحقيق عبدالرحمن محمّد عثمان.<sup>١</sup>  
 واعلم أنّ المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار: أنّه  
 لا بدّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين ويظهر العدل  
 ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية ويسمّى بالمهديّ،  
 خرّجوا أحاديث المهديّ جماعة من الأئمة، منهم أبوداود والترمذي وابن  
 ماجة والبخاري والحاكم والطبراني وأبو يعلى الموصلي، وأسندوها إلى جماعة  
 من الصحابة مثل عليّ وابن عباس وابن عمر وطلحة وعبدالله بن مسعود  
 وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأمّ حبيبة وأمّ سلمة وثوبان وقرّة بن إياس  
 وعلي الهلالي، حسن وضعيف. وقد بالغ الإمام المؤرّخ عبدالرحمن بن  
 خلدون المغربي في تأريخه في تضعيف أحاديث المهديّ كلّها فلم يُصب؛  
 بل أخطأ.

١ . عيون المعبود لابن قيّم الجوزية: الجزء الحادي عشر، أوّل كتاب المهديّ، الحديث رقم

## المصادر الرجالية المعتمدة في البحث

## «المصادر الشيعية»

١. فهرست الشيخ الطوسي رحمته الله: تحقيق العلامة المحقق السيد عبدالعزيز الطباطبائي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.
- وأيضاً فهرست الشيخ الطوسي رحمته الله: صحّحه وعلّق عليه العلامة السيد محمّد صادق آل بحر العلوم، من نشرات المكتبة المرتضوية ومطبعتها في النجف العراق. منشورات الشريف الرضي قم.
٢. رجال النجاشي: رقم ٤٢٢ نسخة جامعة المدرّسين، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.
- وأيضاً رجال النجاشي: فهرست أسماء مُصنّفي الشيعة، تصنيف الشيخ جليل أبو العباس أحمد بن علي بن العباس النجاشي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ)، من منشورات مكتبة الداوري قم.
٣. اختيار معرفة الرجال «المعروف برجال الكشي»: شيخ الطائفة الإمامية أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي رحمته الله (٣٨٥-٤٦٠ هـ)، صحّحه وعلّق عليه وقدم له ووضع فهارسه حسن المصطفوي، نشر دانشگاه مشهد، دانشکده الهيات ومعارف اسلامي، مركز تحقيقات ومطالعات.
- وأيضاً رجال الكشي: لأبي عمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي، قدّم له وعلّق عليه ووضع فهارسه السيّد أحمد الحسيني، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات كربلاء.



٤. رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب للشيخ الطوسي رحمته الله:  
تأليف الإمام العلامة مرجع الشيعة في عصره، السيّد محمد حسين  
الطباطبائي البروجردي رحمته الله، طبع سنة (١٩٩٣ م)، نشرها لأول مرّة، مجمع  
البحوث الإسلامية في الآستانة المقدّسة الرضوية.

٥. فهرست الشيخ الأقدم منتجب الدين: أبي الحسن علي بن عبد الله  
ابن بابويه الرازي، من أعلام القرن الخامس، تحقيق عبدالعزيز الطباطبائي.  
منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية. تهران ناصر خسرو  
پاساژ مجيدي [مطبعة الخيام قم سنة ١٤٠٤ هـ].

وأيضاً فهرست منتجب الدين، من أعلام القرن الخامس، تحقيق الدكتور  
السيّد جلال الدين محدث أرموي [طبع سنة ١٣٦٦ هـ نشر مكتبة آية الله  
العظمى المرعشي النجفي قم].

٦. رجال الطوسي رحمته الله: تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن  
الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ)، الطبعة الأولى، طبع على نفقة محمد كاظم  
الكتبي صاحب المكتبة والمطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، منشورات  
المكتبة والمطبعة الحيدرية في النجف (١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م).

وأيضاً رجال الطوسي رحمته الله: تحقيق العلامة السيد محمد صادق آل  
بحرالعلوم، الطبعة الأولى سنة (١٩٦١ م ١٣٨١ هـ) من منشورات المكتبة  
والمطبعة الحيدرية نجف.

٧. رجال العلامة الحلّي: تأليف الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلّي  
المعروف بالعلامة (المتوفى سنة ١٤١١ هـ)، منشورات المطبعة الحيدرية النجف.

٨. رجال ابن داود: تأليف تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي (المتوفى سنة ٧٠٧ هـ)، حققه العلامة الكبير السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية النجف، طبع سنة (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م).

٩. طبقات أعلام الشيعة: تأليف العلامة الشيخ آقابزرگ الطهراني رحمته الله، منشورات مطبوعات اسماعيليان ايران قم. المجلد الأول: نوابع الرواة في القرن الرابع. والمجلد الثاني: النابس في القرن الخامس.

١٠. جامع الرواة: لإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد (٢ جلد) تصنيف المولى العلامة الكامل الفاضل محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري، انتشارات جهان، تهران بوذرجمهرى.

١١. نقد الرجال: تأليف العلامة المحقق السيد ميرمصطفى الحسيني التفرشي من أعلام القرن الحادي عشر الهجري، تم تأليفه سنة ١٠١٥ هـ، انتشارات الرسول المصطفى عليه السلام، قم خيابان ارم پاساژ قدس.

وأيضاً نقد الرجال: المحقق السيد مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي من أعلام القرن الحادي عشر الهجري، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.

١٢. منهج الرجال في تحقيق أحوال الرجال: تأليف الرجالي الكبير ميرزا محمد بن علي الاسترآبادي (المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ).

١٣. مجمع الرجال: تأليف الرجالي النقاد البصير زكي الدين المولى

عناية الله علي القهبائي، تحقيق السيد ضياء الدين الشهير بالعلامة الاصفهاني، نشر مؤسسة مطبوعات اسماعيليان قم.

١٤. منتهى المقال في أحوال الرجال: تأليف الرجالي الخبير أبي علي الحائري، الشيخ محمد بن اسماعيل المازندراني (المتوفى سنة ١٢١٦ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ.

١٥. تنقيح المقال في علم الرجال: (طبعة حجرية، ثلاث مجلدات) الشيخ عبدالله المامقاني. طبع في المطبعة المرتضوية في النجف الأشرف سنة ١٣٥٢ ش، انتشارات جهان، تهران بوذرجمهرى.

١٦. رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية: تأليف سيد الطائفة آية الله العظمى محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي رحمته. [منشورات مكتبة الصادق، طهران ايران] طبع سنة ١٣٦٣ ش.

١٧. معجم الثقات وترتيب الطبقات: تأليف أبوطالب التجليل التبريزي، الطبعة الثانية، قم مؤسسة النشر الإسلامي لجامعة المدرّسين، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٨. تصحيح تراثنا الرجالي مع التعريف بالمجهولين من رواته: تأليف محمد علي النّجار، الجزء الأوّل، نشر مؤسسة دارالهجرة، طبع سنة ١٤١٠ هـ.

١٩. رياض العلماء وحياض الفضلاء: للخبير المتتبع الميرزا عبدالله أفندي الاصبهاني من أعلام القرن الثاني عشر، نشر مطبعة الخيّام، قم سنة ١٤٠١ هـ.

٢٠. مسند الإمام العسكري عليه السلام: جمعه ورتبه الشيخ عزيز الله العطاردي، الناشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام.
٢١. معجم رجال الحديث: للسيد الخوئي رحمته الله، ج ١، ج ١٢، ج ١٣، ج ١٥، نشر مطبعة الآداب، الطبعة الأولى، النجف الأشرف سنة ١٩٧٦ م.
٢٢. المنهج الرجالي: في الموسوعة الرجالية، سيّد الطائفة آية الله العظمى البروجردي رحمته الله، تأليف السيد محمّدرضا الحسيني الجلاّلي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢ هـ، نشر مركز الأبحاث للدراسات الإسلامية، بوستان كتاب قم.
٢٣. إتقان المقال في أحوال الرجال: تأليف الشيخ محمّد طه نجف، نشر النجف الأشرف، يوجد في مكتبة آية الله العظمى السيّد محمّد مفتي الشيعة الموسوي.
٢٤. المسائل العشر في الغيبة: تأليف الإمام الفقيه المحقق محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقّب بالشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ)، الطبعة الأولى، مؤسسة دارالكتاب للطباعة والنشر قم.
٢٥. خاتمة المستدرک: تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم؛ الطبعة الحجرية، تأليف الميرزا المحدث النوري.
٢٦. نزهة الناظر وتنبيه الخاطر: تأليف العلامة الحسين بن محمّد بن الحسن بن نصر الحلواني معاصر أبي يعلى الجعفري، خليفة الشيخ المفيد رحمته الله من أعلام القرن الخامس، نشر مطبعة سعيد مشهد، طبع سنة ١٤٠٤ هـ.
٢٧. معجم البلدان: تأليف الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت

بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، نشر دارصادر، لبنان.

٢٨. معاني الأخبار: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن

الحسين بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١ هـ)، صححه علي أكبر الغفاري،

نشر جامعة المدرسين قم.

## المصادر الحديثية عند الشيعة في البحث

١. غيبة النعماني: محمد بن ابراهيم النعماني المعروف بأبي زينب، تلميذ محمد بن يعقوب الكليني. تحقيق وضبط: علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق طهران.

٢. غيبة الطوسي: لشيخ الطائفة الطوسي محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ)، نشر دارالكتاب الإسلامي، طبع سنة (١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م). طبع في بيروت لبنان، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣. كتاب الوافي: تأليف العارف الكبير محمد حسن المعروف بالفيض الكاشاني، نشر مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام اصفهان، سنة الطبع ١٤٠٦ هـ [ج ١ - ج ١٠] منه.

٤. إكمال الدين وإتمام النعمة: تأليف الشيخ الصدوق (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) ابن بابويه القمي المعروف بالصدوق الابن (أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين)، نشر جامعة المدرسين قم؛ نشر مطبعة إسلامية تهران، تحقيق آية الله الكوه كمرئي [الجزء الثاني من الكمال].

٥. تفسير فرات الكوفي: تأليف أبو القاسم فرات بن ابراهيم بن فرات الكوفي من أعلام الغيبة الصغرى، نشر طهران، تحقيق محمد الكاظم، سنة (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م).

٦. كتاب الكافي: للكليني محمد بن يعقوب، من أعلام الغيبة الصغرى (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ)، الجزء الخامس منه، الفروع: كتاب الجهاد وكتاب المعيشة. والجزء الأول والثاني منه: الأصول: كتاب الحجّة. نشر طهران.

٧. الوسائل (وسائل الشيعة): للشيخ الحرّ العاملي رحمته الله محمد بن الحسن، الجزء السادس منه: كتاب التجارة، كتاب الرهن، كتاب الصلح، كتاب المضاربة.

٨. كتاب الخصال: للشيخ الأجلّ الصدوق رحمته الله، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بابن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١ هـ)، تحقيق جامعة المدرسين، الجزء الثاني منه.

٩. كتاب البيان: تفسير للقرآن الكريم، قام به زعيم الحوزة العلمية بالنجف الأشرف آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي رحمته الله.

## المصادر السُّنِّيَّة في البحث

١. صحيح البخاري: للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)، مراجعة وضبط الشيخ محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري، نشر المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، لبنان.
٢. صحيح مسلم: للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري من بني قشير قبيلة من العرب، معروفة النيسابوري إمام أهل الحديث، نشر دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، شرح النووي، بيروت، لبنان.
٣. سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧-٢٧٥ هـ)، تحقيق صدقي جميل العطار في جزئين. نشر دار الفكر للطباعة والنشر، طبع سنة (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).
٤. سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (المتوفى سنة ٢٠٢-٢٧٥ هـ)، راجعه وضبطه محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر للطباعة والنشر.
٥. الخصائص الكبرى: للشيخ الإمام العلامة حافظ عصره ووحيد دهره، أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، منشورات محمد علي بيضون في جزئين، بيروت، لبنان.
٦. كتاب الموضوعات: للإمام أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ)، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).



٧. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: للإمام عبدالوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد الشعراني (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).
٨. كتاب التذكرة: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (المتوفى سنة ٦٧١ هـ). حققه فواز أحمد زمرلي، الطبعة الخامسة، طبع سنة ١٤١٧ هـ.
٩. كتاب المهديّ عند أهل السنّة: تحقيق الحجّة مهدي الفقيه الإيماني، الناشر المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام، ويحوي هذا الكتاب على كتب عديدة، وقد اخترت منها أربعين كتاباً لمناسبتها للبحث.